

شَرَحَ

سَيِّحُ لَهْدَلَمَ وَالسَّامِيْنَ وَحَمْدَةَ الْجَمِّ نَابِزَةَ الْمَرْقُومِيْنَ

السَّيِّحُ حَسَنُ دَرَوِيْشِ الْقَوِيْسِيْ

عَلَى

مَتْنِ السَّامِ فِي الْمَنْطِقِ

لِلْعَلَّامَةِ السَّيِّحِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَخْضَرِيِّ

رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَأَتَانَهُمَا رِضَاكَ

تَنْبِيْهُ - وَضَعْنَا الْمَتْنَ مَضْبُوْطًا بِالشَّكْلِ بِأَعْلَى الصَّحَافَةِ  
وَعَلَيْهِ السَّرْعُ، نَحْمُ التَّقْرِيرَ مَفْصُوْلًا بَيْنَهُمْ بِمَجْدَوْلِ

أبو محمد المسعوي  
الرباط، المغرب  
1420

# شَرَحَ

سَيِّحُ لِقَوْلِهِمْ وَالْمَسَاعِينِ وَعَمْرَةَ ابْنِهَا بِنْتُ الْمُرْقِطِيِّ

السَّيِّحُ حَسَنُ دَرَوَيْشِ الْقَوْلِيِّ

عَلَى

مَتْنِ السَّامِ فِي النُّطْقِ

لِلْعَلَّامَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَخْفَرِيِّ

رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَأَسَاءَهُمَا رِضَاً

وعليهما بعض تقارير لفضيلة العلامة الفاضل الشيخ

خطاب عمدة الروي السناقي

تتبعه - وضعنا المتن مضبوطاً بالكلمة بأعلى الصحائف

ووليها السمع، ثم التقرير مفصلاً بينهم بجدول



وَزِنُوا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أظهر لأرباب العقول حقائق العقول على التحقيق ، ودلهم على تصحيح طرق التصور والتصديق ، فاستنتجوا بها بدائع الأسرار من دقائق الأنظار ، واستخرجوا بها عرائس الأبرار من مخبات الأسرار ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي شيد قواعد الاسلام بأفصح منطق وأوضح خطاب ، وعلى آله وأصحابه ، صلاة وسلاماً دائماً متلاًمين إلى يوم العرض والحساب .

[ وبعد ] فيقول مرئجي عفور به القمي « حسن بن درر بن القوييني » : قد كنت قرأت في بعض السنين كتاب « السلم » لجماعة من المبتدئين فسألوني أن أملي عليه كلمات توضح ما أشكل منه وتفتح ما أغلق منه مع الاقتصار على معانيه وأعراب مبانيه ، فأملت عليه ما يسر من حفظي ولم أراجع فيه مادة سوى محلين أو ثلاث ، راجعت فيها شرح شيخ شيوخنا العلامة الماوي . ثم استأذنتني بعض الاخوان عامله الله باللطف والاحسان ، أن يجرده من الاعراب لكونه غير لائق بهذا الشأن ، فأذنت له في ذلك ، فجرده من الاعراب فجاء بحمد الله جملة كافية في فهم الكتاب لنودي الألباب ، وأنا أسأل من اطلع عليه أن يتجاوزني عما يراه من خطأ وزلل ، وعلى الله الاعتماد والتكوان ، واليه الملجأ وبه المستعان ، وأنا أسأل الله الكريم أن ينفع به النفع العميم انه على ذلك قدير وبالإجابة جدير . قال المؤلف : رحمه الله تعالى

يقول مصححه كثير الذنوب والآثام ، المرئجي من المولى العفو والغفران : الحمد لله ، والصلاة والسلام على حبيبه ومجتهبه . وبعد : فهذا تقرير على شرح الشيخ القوييني على متن السلم للعلامة الأخضري ، دبحه يراع بنان العلامة المحقق والأستاذ المدقق الشيخ خطاب عمر الدردي الأزهرى الشافعي ، غفر الله لنا وله وللمسلمين وهو غاية في الابداع ، نفع الله به المسلمين آمين . قال :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَنَا نَتَائِجَ الْفِكْرِ لِأَرْبَابِ الْحَبَا

[ بسم الله الرحمن الرحيم ] أي أولف مستعينا بيسم الله ، والاسم مشتق من السمو ، والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ، والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان استعملتا للبالغة من رحم ، والرحمن أبلغ من الرحيم لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطع بالتخفيف و قطع بالتشديد ، وابتدأ بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز ، وعملا بقوله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتى » أي ناقص وقليل البركة \* [ الحمد ] أي الوصف بحمائل الصفات على الجليل الاختياري على جهة التعظيم ثابت [ لله ] اختصاصا واستحقاقا سواء جعلت فيه آل للاستغراق وهو ظاهر أم للجنس لأنه يلزم من اختصاص الجنس اختصاص جميع الأفراد ، أم للعهد بمعنى أن الحمد المعهود الذي حمد الله به نفسه ، وحمد به أنبياءه وأولياؤه

( بسم الله الرحمن الرحيم ) وبه نستعين : اعلم أنه ينبغي لكل شارح في فن أن يتكلم على البسملة بطرف مما يناسب ذلك الفن وفاء بحق البسملة وهو أن لا يترك الكلام عليها رأسا ، وبحق الفن المشروع فيه وهو أن يتكلم عليها بطرف مما يناسب ذلك الفن ، ونحن الآن : شارعون في فن المنطق فينبغي أن نتكلم عليها بطرف مما يناسبه ، فنقول : قد اشتهر أن جملة البسملة يصح أن تكون انشائية وأن تكون خبرية ، فعلى الأول لا تسمى تلك الجملة قضية لأنه لا يسمى بها الانشاء ، وأما على الثاني : فتسمى بها ، ثم إن قدر المتعلق نحو ابتدائي كانت قضية شخصية ، لأن المحكوم عليه فيها مشخص معين كما هو ضابط القضية الشخصية ، وإن قدر نحو ابتدئ كل مؤمن كانت قضية كلية لأن المحكوم عليه فيها كلي ، وقد سؤر بالسور الكلية كما هو ضابط القضية الكلية ، وإن قدر نحو ابتدئ بعض المؤمنين كانت قضية جزئية لأن المحكوم عليه فيها جزئي ، وقد سؤر بالسور الجزئي كما هو ضابط القضية الجزئية ، وإن قدر نحو ابتدئ المؤمن بقطع النظر عن الكلية والجزئية كما هو ضابط القضية المهمة كانت قضية مهمة لأن المحكوم عليه فيها كلي ، وقد أهمل عن اعتبار الكلية والجزئية ، وكما يصح اعتبار هذه الاحتمالات باعتبار المتعلق بناء على المشهور من أن الباء حرف جر أصلي يصح اعتبارها باعتبار إضافة الاسم إلى لفظ الجلالة بناء على مقابل المشهور من أن الباء حرف جر زائد ، فإن جعلت للعهد فالأول ، وإن جعلت للاستغراق فالثاني ، وإن جعلت للجنس في ضمن البعض فالثالث ، وإن جعلت له في ضمن الأفراد من غير نظر إلى كلية أو جزئية فالرابع . فإن قيل كيف يصح هذا مع أن المدار في هذه القضايا على الموضوع لاعلى المجرور ؟ . أجيب بأنه ، وإن كان مجرورا لفظا فهو موضوع معنى ، ولذا قلنا النحاة : المجرور مخبر عنه في المعنى ، والتقدير هنا اسم الله مبدؤه به . بقي من أقسام القضايا الطبيعية وهي ما حكم فيها على الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الأفراد كأن تقول : الرجل خير من المرأة ، فإن المراد أن جنس الرجل وطبيعته خير من جنس المرأة وطبيعتها بقطع النظر عن الأفراد فيها والا فقد يتفق أن بعض أفراد المرأة خير من كثير من أفراد الرجل ، ولا يصح أن تكون جملة البسملة منها لا باعتبار المتعلق ولا باعتبار إضافة الاسم إلى لفظ الجلالة إذ لا يصح أن يراد من المؤمن مثلا الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الأفراد لأنه لا يقع منه ابتداء ، ولا يصح أن يرد من الاسم الجنس والطبيعة كذلك لأنه لا يقع به ابتداء ، وسيأتي إيضاح ذلك إن شاء الله تعالى اه ب ج ( قوله الواجب الوجود الخ ) بيان للموضوع له وهي الذات اه ( قوله استعملتا ) أي دفعا لما يرد ( قوله للبالغة ) أي التقوية ( قوله الحمد لله ) قد اشتهر أن الحمد لغة الثناء بالجميل على الجليل الاختياري على جهة التعظيم ، وعرفا فعل ينيء عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الحامد أو غيره ، وأل في الحمد . أما للعهد أو للاستغراق أو للجنس وعلى كل فاللام في لله أما



## وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ كُلِّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ

وأصفاؤه مختص به ، والعبارة بحمد من ذكره لا فرد منه لغيره على كل تقدير بدلالة المطابقة على الاحتمال الأول وبدلالة الالتزام على الثاني وبالادعاء على الثالث ، وابتدأ بالجدلة ثانيا بعد الابتداء بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملابخبر « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع » وجمع بين الابتداءين عملا بالروايتين ، وإشارة إلى أنه لا تعارض بينهما ، إذ لا ابتداء حقيقي وإضافي ، فالحقيقي حصل بالبسملة والإضافي حصل بالجدلة ، واختار في جملة الحد الاسمى على الفعلية اقتداء بالآية وللدلالته على الثبات والدوام ، وقدم لفظ الحد على لفظ الجلالة لرعاية المقام وإن كان لفظ الجلالة أهم بالتقديم لذاته فرعاية المقام أنسب للبلاغة إذ هي مطابقة الكلام لمقتضى المقام [ الذي قد أخرجنا ] أي أظهر وأوجد [ نتائج ] جمع نتيجة وهي قضية لازمة لمقدمتين كقولنا العالم حادث اللازم لقولنا العالم متغير وكل متغير حادث [ الفكر ] يطلق على الفكر فيه مجازا ، وعلى حركة النفس في المعقولات : أي انتقالها من المبادئ إلى المطالب ، وعلى النظر الاصطلاحي اصطلاحا فيعرف الفكر على الأخير بأنه : ترتيب أمور معلومة للتوصل بها إلى أمر مجهول فالأمور المعلومة المقدمتان الصغرى والكبرى والأمر المجهول هو النتيجة كما تقدم تمثيله [ لأرباب ] أي أصحاب [ الحجبا ] بالقصر : أي العقل ، وهو نور روحاني به تدرك النفس المعلومات الضرورية والنظرية ، وفي تصدير الكتاب بذكر النتائج والفكر والعقل براعة استهلال ، وهي أن يأتي المتكلم في أول كلامه بما يشعر بمقصوده في ذلك إشعار بالمنطق الذي يتكلم فيه على النتائج والفكر : أي النظر وهو من العلوم العقلية \* [ وحط ] أي أزال [ عنهم ] أي عن أرباب الحجبا [ من سماء العقل ] بدل من الجار والجرور قبله : أي أزال الله عن عقولهم الذي هو كالسماء . قال في العقل : بدل عن الضمير وشبه العقل بالسماء لأنه محل لطوع شمس المعارف المعنوية كما أن السماء محل لظهور شمس الاشراف الحسية [ كل حجاب ] مفعول حط : أي كل مانع [ من سحب الجهل ] أي من الجهل الذي هو كالسحاب ، فالإضافة من إضافة المشبهة للمشبهه كسابقه لأن الجهل يمنع العقل عن إدراك العلوم المعنوية كما أن السحاب يمنع النظر عن إدراك

للاستحقاق أو للاختصاص أو للملك فالاحتمالات تسعة قائمة من ضرب ثلاثة في مثلها ، لكن على جعل ال للعهد يمنع جعل اللام للملك أن جعل المجهود الحمد القديم فقط لأن القديم لا يملك ، فإن جعل حمد من يعتد بحمده كحمد الله وحمد أنبيائه وأوليائه لم يمنع ذلك ، لأن المجهود حينئذ الجملة وهي حادثة إذ المركب : أي المجتمع من القديم والحادث حادث ، وعلى جعلها للاستغراق أو للجنس في ضمن الأفراد يمنع ذلك بالنسبة للقديم ولا يمنع بالنسبة للحادث أن لوحظ أن الأفراد غير مركبة : أي غير مجتمعة ، والا لم يمنع أصلا لما علمت من أن المركب من القديم والحادث حادث . وما ينبغي التنبيه له أن الحمد القديم هو نفس الكلام القديم باعتبار دلالة على الكمالات فهو من أنواع الكلام الاعتبارية كما هو مقرر في علم التوحيد ، وقد اشتهر أن جملة الجدلة يصح أن تكون انشائية وعليه فلا تسمى قضية لما مر : أي لأنه لا يسمى بها الانشاء ، وأن تكون خبرية ، وعليه فتسمى قضية ، ثم إن جعلت ال فيها للعهد كانت قضية شخصية ، وإن جعلت للاستغراق كانت قضية كلية ، وإن جعلت للجنس في ضمن البعض كانت قضية جزئية ، وإن جعلت له في ضمن الأفراد بقطع النظر عن السكوية الجزئية كانت قضية مهمة ولا مانع من جعلها هنا طبيعية بأن تجعل ال فيها للجنس والطبيعة بقطع النظر عن الأفراد ( قوله منه ) أي من الحمد ( قوله لغيره ) أي لغير الله ( قوله على الاحتمال الأول ) أي جعل ال للاستغراق ( قوله على الثاني ) أي كونها للجنس ( قوله الثالث ) أي كونها للعهد ( قوله المطالب ) أي النتائج ( قوله وحط ) عطف على قوله أخرجنا نتائج الخ من عطف السبب على

حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ الْعَرَفَةِ رَأْوًا مُخَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَةً  
 نَحْمَدُهُ جَلًّا عَلَى الْإِنْعَامِ بِنِعْمَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ  
 مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرٍ مَنْ قَدْ أَرْسَلَا وَخَيْرٍ مَنْ حَازَ الْمَقَامَاتِ الْعَلَا  
 ( مُحَمَّدٍ ) سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَنِي الْعَرَبِيِّ الْمَاهِشِيِّ الْمُصْطَفِيِّ

الشموس المحسوسة فكل من السحاب والجهل وجودي \* [حتى] للانتهاء : أي إلى أن [بدت] ظهرت [لهم] شمس المعرفة [ أي المعرفة التي كالشموس والجمع للتعظيم [رأوا مخدراتها] أي مخدرات شمس المعرفة : أي مسائلها الصعبة ، شبهت بالعرائس المسترة تحت الخدر [منكشفة] أي متضحة \* [نحمده] أي نثني عليه الثناء اللائق بجلاله ، وجدد بالفعل بعد الاسم تأسيا بحديث « ان الحمد لله نحمده » واختار الفعلية هنا الدالة على الحدوث والتجدد لأنه في مقابلة الانعام الذي يحدث ويتجدد . والأول في مقابلة الذات الدائمة المستمرة ، فأني لكل بما يناسبه [جل] أي عظم جملة لانشاء التعظيم ، وأخبرية حالية من الضمير [على الانعام] متعلق بنحمده [بنعمة] متعلق بالانعام ، وإضافته لما بعده للبيان [الايمان] أي تصديق القلب بما علم محيى النبي ﷺ به ضرورة مع الاقرار باللسان على قول [والاسلام] أي الخضوع والانقياد بقبول الأحكام : أي أعمال الجوارح ، وجمع بينهما لتغاير مفهومهما ، ولأنه في مقام الاطناب وهو مقام الحمد والاكثر من عند النعم \* [من خصنا] بدل من الضمير المنسوب بنحمده الراجع الى الله : أي الذي خصنا : أي ميزنا معاشر المسلمين [ب]مزايا أو شفاعة أو متابعة [خير] أي أفضل [من] أي نبي [قد أرسلنا] هداية المخلوقين ، وإنما قدرنا المضاف قبل خير لئلا يرد أن رسالته صلى الله عليه وسلم عامة لسائر الأمم والرسول نواب عنه فلم تكن مقصورة علينا ، بل المقصور علينا متابعتة بالفعل أو شفاعته الخاصة أو مزاياه التي أعطيا كالكوثر والتقدم على سائر الأمم [وخير] أي أفضل [من حاز] أي جمع [المقامات] أي المراتب [العلي] جمع عليا ضد السفلى مثلا كبرى وكبر \* [محمد] يصح فيه أوجه الاعراب الثلاثة فالجر بدل من خير والرفع خبر

السبب لأن حظ الحجب سبب لاجراج النتائج أو المعاول على علته الغائبة ، لأن غاية حظ الحجب إخراج النتائج إفادة في الكبر اه ص (قوله مخدراتها) إضافة مخدرات الى الضمير . قال الشارح في كبره : إمامانية أو من إضافة الخاص الى العام اه ص (قوله شبهت) أي المسائل تشبها ضمينا تضمنه تشبيه الصعوبة بتخدير العروس : أي سترها تحت الخدر بجماع الخفاء في كل ، واستعارة لفظ التخدير لعنى الصعوبة واشتقاق مخدرات بمعنى صعوبة من التخدير بمعنى الصعوبة كما هو قاعدة الاستعارة التبعية في المشتقات اه ص (قوله نحمده) النون : اما لانكلم معظم نفسه لاظهار سبب مدلولها وهو تعظيم النفس ، والسبب الحامل عليه تعظيم الله له بتأهيله للعلم تحدثا بنعمة الله أو المتكلم مع غيره احتقار النفس عن أن يستقبل بحمده تعالى اه ص (قوله والأول) أي الجملة الاسمية (قوله حالية من الضمير) أي في نحمده ، والحالية بتقدير قد على أشهر التولين وهو وجوب اقتران جملة الحال الماضية بقدر لفظا أو تقديرا اه (قوله بنعمة الخ) إن قلت لم لم يقل بنعمتي الايمان الخ مع أن المذكور النعمتان ؟ . قلت هو مفرد مضاف فيم جميع النعم ، أو يقال حذف المضاف من الثاني لدلالة الأول عليه اه باجوري (قوله بما علم) أي في جميع ما علم الخ (قوله الأحكام) أي الشرعية (قوله لئلا يرد) أي الاعتراض بأن رسالة النبي ﷺ عامة الخ اه ملوى (قوله نواب عنه) أي كما قال بعض المحققين اه ملوى (قوله الخاصة) أي بنا معاشر المؤمنين (قوله الملا) أصله علو بوزن كبر قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقوله جمع عليا : أي بالضم والقصر اه

ويكون ذا قنينة  
والشعر حديث  
« هذا أنتيتم عليه  
خير أو جيت له  
الحنث... »



صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا دَامَ الْحِجَابُ يَحْوِضُ مِنْ بَحْرِ الْمَعَانِي لِحَبَابِ  
وَأَلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي الْهُدَى مَنْ شَبَّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الْإِهْتِدَا

مخدوف والنصب مفعول أمدح لكن الرسم لا يساعد النصب والرفع أرجح معنى ليناسب ارتفاع رتبته صلى الله عليه وسلم [سيد] يطلق لعان منها متولى السواد: أي الجيوش العظيمة [كل مقتنى] اسم مفعول: أي متبع من الأنبياء والعلماء، وإذا كان سيد كل متبوع لزم أن يكون سيد التابعين من باب أولى [العربي] نعت لمحمد: أي المنسوب إلى العرب، وهم بنو اسمعيل عليه الصلاة والسلام [الهاشمي] المنسوب إلى هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم الثاني [المصطفى] أي المختار من سائر المخلوقات، وهو أفضلهم على الإطلاق بإجماع من يعتد بإجماعه ولا يخفى حسن تقديم العربي على الهاشمي، والهاشمي على المصطفى لأنه من تقديم العام على الخاص كالحَيوان الناطق، وهذا إشارة لقوله صلى الله عليه وسلم «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى حَسَنَةً مِنْ وَلَدِ اسمعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم فأنا خيار من خيار من خيار» \* [صلى عليه الله] من الصلاة المأمور بها وهي الدعاء لأن الجملة انشائية وهي من الله رجة: أي نطلب منك يا الله وندعوك أن تنزل صلاة: أي رجة على النبي صلى الله عليه وسلم لاثقة بجوابه [مادام الحجاب] أي مدة دوام الحجاب: أي العقل [يحوض] أي يقطع [من بحر المعاني] أي من المعاني التي هي كالبحر في الكثرة والاتساع [لحجبا] جمع لجة وهو الماء العظيم المضطرب، فشبه المسائل الصعبة باللجج بجامع عسر الخوض في كل، واستعار اللجج للمسائل الصعبة على طريق الاستعارة المصروفة. وحاصل المعنى أطلب منك يا الله أن تصلي على النبي صلى الله عليه وسلم مدة دوام العقل يحوض: أي يقطع مسائل صعبة من المعاني الكثيرة الشبيهة بالبحر، وفي الاتيان بمن التي للتبويض إشارة إلى أنه لا يحتوي على جميع المعاني إلا الله تعالى المحيط علمه بجميع الأشياء \* [وآله] بالجر عطفًا على الضمير في عليه بدون إعادة الحافض وهو جائز عند بعض المحققين كابن مالك، وإن أوجب الجمهور إعادة الجار، وآل النبي صلى الله عليه وسلم هم مؤمنو بني هاشم والمطلب في مقام الزكاة عند الشافعي، والأنسب بمقام الدعاء حمله على أتباعه المؤمنين ليعلم كل الأمة، وفي مقام المدح على الأتقياء منهم [وصحبه] اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي، وهو من اجتمع مؤمنًا بنبينا بعد البعثة ولا يصح كونه جمعًا لأن فعلا لا يكون جمعًا لفاعل [ذوي] نعت صحبه: أي أصحاب [الهدى] أي الهداية للخلق وهي الدلالة على طريق توصل للقصد سواء حصل الوصول إليه أم لا [من] أي الذين [شبهوا بأنجم] جمع نجم وهو الكوكب غير الشمس والقمر [في الإهتدا] بهم والمشبه لهم هو الله أولاً، والنبي صلى الله عليه وسلم ثانياً، وقد جاء في بعض الأخبار القدسية «أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل الرب عما يختلف فيه أصحابه، فقال يا محمد أصحابك عندي كالنجوم في السماء بعضها أضوأ من بعض فمن أخذ بشيء مما اختلفوا فيه فهو على هدى مني» بفتح الهاء وسكون

(قوله العربي الخ) وهذه نعت جيء بها للمدح لشدة حبه صلى الله عليه وسلم ومن أحب شيئاً أكثر من ذكره اه  
(قوله فأنا خيار الخ) كان مقتضى صدر الحديث أن يزداد في عجزه من خيار، وحينئذ يكون قوله خيار الأول كناية عنه صلى الله عليه وسلم والثاني كناية عن بني هاشم، والثالث كناية عن قريش، والرابع كناية عن كنانة، وذكر بعضهم الجواب عن ذلك بأن لا تكرر الأشياء زيادة على الثلاث، وإن اقتضاها المقام فليراجع اه  
باجوري (قوله من الصلاة) أي مشتق الخ (قوله المأمور بها) أي في خبر «أمرنا الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك، فقال قولوا. اللهم صل على محمد» الخ (قوله وقد جاء في بعض الأخبار الخ) دليل على قوله والمشبه لهم هو الله أولاً بقوله يا محمد أصحابك عندي الخ

( وَبَعْدُ ) فَالْمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ نَسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِللِّسَانِ  
 فَيَعْمَمُ الْأَفْكَارَ عَنِ غَيِّ الْخَطَا وَعَنْ دَقِيقِ الْفَهْمِ يَكْشِفُ الْغَطَا

الدال ، وقال صلى الله عليه وسلم « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » وهذا التشبيه للتقريب على العقول بما ألفوه والافلاهداء بالصحب أشرف من الاهتداء بالنجوم لأن الاهتداء بهم ينجي من الهلاك الأخرى والخلود في النار ، بل ومن النبوي بخلاف النجوم \* [ و بعد ] يؤتى بها للانتقال من أسلوب الى آخر والتقدير مهما يكن من شيء ، فأقول بعد البسملة وما بعدها المنطق الخ ، وإنما قدرنا ذلك لأن الظرف من متعلقات الجزاء على الصحيح [ فالمنطق ] أي العلم المخصوص ، وإن كان في الأصل اسماً للإدراك الكلي ، والقوة التي هي محل صدور الإدراك والتلفظ الذي يبرز ذلك لأن بذلك العلم يصيب الإدراك وتقوى القوة العاقلة وتكون القدرة على التلفظ المبرز لذلك الإدراك فهو من تسمية الشيء باسم ما يتعلق به ، ثم صار حقيقة عرفية في العلم المخصوص [ للجنان ] أي القلب بمعنى اللطيفة الربانية المتعلقة بالقلب اللحماني تعلق العرض بالجوهر [ نسبه ] أي المنطق [ ك ] نسبة [ النحو للسان ] فالمنطق نسبه للعقل كنسبة النحو للسان في أن كلا منهما يعصم ما يتعلق به فالمنطق يعصم العقل عن الخطأ في فكره كما أشار الى ذلك الناظم بقوله \* [ فيعصم الأفكار ] أي يحفظها ، وتقدم أن الفكر هو النظر وهذا إشارة الى تعريف المنطق بأنه علم يعصم : أي يحفظ الأنظار [ عن ] وقوع [ غي الخطأ ] أي ضلاله ، والخطأ ضد الصواب ، وإضافة التي الى الخطأ

( قوله وقال صلى الله عليه وسلم أصحابي كالنجوم الخ ) دليل على تشبيه النبي لهم ثانياً اه  
 ( قوله بخلاف النجوم ) أي بخلاف الاهتداء بالنجوم اه ( قوله للانتقال ) أي عند الانتقال ( قوله من أسلوب ) وهو هنا من نوع الثناء ونحوه إلى نوع ذكر السبب الحامل على تأليف الأرجوزة اه ( قوله بعد البسملة ) فيه إشارة الى أن المضاف اليه منوي معناه لا لفظه ، والافتقار بعد بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الخ اه ( قوله وإنما قدرنا ذلك ) أي فأقول بعد البسملة ( قوله والقوة ) أي الملكة ( قوله يبرز ذلك ) أي يظهره : أي الإدراك ويدل عليه والاسناد مجازي من باب الاسناد الى الآلة اه ( قوله للجنان ) أي بفتح الجيم . أما بكسرهما فجمع جنة بالفتح ، وهي البستان العظيم ( قوله الربانية ) نسبة للرب بزيادة الألف والنون على غير قياس للبالغة ، ونسبت اليه لأنه لا يعلمها إلا هو سبحانه اه ( قوله نسبه ) مبتدأ ثان : أي نسبة المنطق للجنان ، والمعنى أن المنطق حالة كونه منسوباً للجنان نسبه كنسبة النحو حالة كونه منسوباً للسان اه ( قوله فالمنطق يعصم الخ ) أي كما أن النحو يعصم اللسان عن الخطأ في قوله اه ( قوله فيعصم الأفكار الخ ) قد نظم بعضهم المبادئ العشرة ، فقال :

إن مبادئ كل فن عشره الحد والموضوع ثم الثمرة  
 وفضله ونسبه والواضع والاسم الاستمداد حكم الشارع  
 مسائل والبعض بالبعض اكتفى ومن درى الجميع حاز الشرفا

فده علم : يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث انها توصل الى مجهول تصوري أو تصديقي أو يتوقف عليها التوصل الى ذلك . وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحة إيصالها الى المجهولات . وغايته كونه يعصم الأفكار عن غي الخطأ ، وقيل غايته وفائدته معرفة التأليفات الصحيحة والفاصلة . وأما فضله فهو علم يفوق ويزيد على غيره من العلوم بكونه عام النفع فيها إذ كل علم تصور أو تصديقي وهو يبحث فيهما ، لكن بعض العلوم يفوقه من جهة أخرى . وأما نسبه الى العلوم فهو باعتبار



فَهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَوَاعِدًا تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ قَوَائِدًا  
بِمِيتَةٍ (بِالسَّلْمِ) الْمُنَوَّرِقِ يُرْقَى بِهِ سَمَاءَ عِلْمِ (الْمَنْطِقِ)

من إضافة العام للخاص ، فان الضلال قد يكون عن عمد ، وقد يكون عن خطأ ، وهذا العلم تعصم مراعاته  
الذهن عن الخطأ في الفكر : أي النظر لأنه إذا علم كيفية تركيب القياس من تقديم الصغرى على الكبرى  
واستيفاء شروط الانتاج ورتب المقدمتين كانت النتيجة صوابا سالمة من الخطأ [ وعن دقيق الفهم ] أي الفهم  
الدقيق [ يكشف ] ذلك العلم [ الغطا ] أي الستر ، شبه المفهوم الدقيق بالشيء المحتجب تحت الستر والغطا  
تخييل والكشف ترشيح \* [ فهالك ] اسم فعل بمعنى خذ على ما قال ابن مالك والكاف حرف خطاب [ من  
أصوله ] أي من أصول المنطق [ قواعد ] أي خذ قواعد هي بعض أصول المنطق ، والقواعد جمع قاعدة ،  
وهي قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها كقولنا كل موجبة كلية تنعكس جزئية ، وكيفية  
تعريف أحكام الجزئيات أن تقول مثلا كل انسان حيوان موجبة كلية وكل موجبة كلية تنعكس جزئية  
يفتج من الشكل الأول كل انسان حيوان تنعكس جزئية وذلك مثل قولك بعض الحيوان انسان [ تجمع ]  
تلك القواعد [ من فنونه ] أي المنطق والجمع للتعظيم [ قوائدا ] جمع فائدة وهو ما استفيد من العلم ، والمراد  
بها الفروع المندرجة تحت القواعد : أي تجمع القواعد فروعاً وجزئيات من فن المنطق ويصح عود الضمير  
في تجمع الى المخاطب : أي تجمع أنت أيها المخاطب بسبب حفظ تلك القواعد فروعاً من فن المنطق \* [ سميته ]  
أي التأليف المفهوم من السياق [ بالسلم ] والسلم ما يصعد به عادة الى أعلى منه ، فسميته الكتاب بذلك  
أشارة الى أنه يتوصل به الى أصعب منه من الكتب [ المنورق ] بتقديم النون على الراء كما هو الرواية عن  
المصنف ، ويصح تقديم الراء ، ومعناه المزين المزخرف [ يرقى ] أي يصعد [ به ] أي بهذا التأليف [ سماء علم المنطق ]

وموضوعه كلي لها لأن كل علم تصور أو تصديق . وواضعه إرسطو بكسر الهمزة وفتح الحين بعدها وضم الطاء .  
والاسم المنطق ، ويسمى ايضا بالميزان وبمقياس العلوم . واستمداده من العقل ، وأما حكمه فسيأتي الكلام عليه  
عند قول المصنف : والخلف في جواز الاشتغال . الخ ، وأن المعتمد الجواز اه . ومسائله القضايا النظرية الباحثة  
عن هيئة المعارف والأقيسة وما يتعلق بهما المبرهن عليهما فيه اه صبان ( قوله من إضافة الخ ) أي كإضافة  
شجر أراك ( قوله المفهوم ) أي المسائل الصعبة في كلامه استعارة بالكناية وتخييل لأنه قد شبه دقيق الفهم  
بشيء متقل تشبها مضمرا في النفس ، وحذف اسم المشبه به ، وأثبت شيئا من لوازمه تخيلا وهو الغطاء  
والكشف ترشيح إن كان حقيقة في الحسيات اه ( قوله الستر ) بكسر السين . أما بفتحها فهو المصدر  
اه ( قوله انسان ) موضوع وموجبة محمول ( قوله حيوان ) قضية صغرى بالنسبة لقوله ، وكل موجبة الخ  
( قوله الشكل الأول ) هو قوله كل انسان الى قوله تنعكس ( قوله من السياق ) هو سابق الكلام  
ولاحقه ( قوله بالسلم ) ادخل الباء على المفعول الثاني لأنه يجوز أن يقال : سميت ابني محمدا وسميته بمحمد  
اه ( قوله السلم ) هو هنا حقيقة لأنه علم ، وإذا قطع النظر عن العلمية فهو مجاز بالاستعارة اه ( قوله  
يصعد ) أي يتوصل لما عداه فاندفع ما يقال : يلزم على كلام المصنف توصيل الشيء الى نفسه ، لأن هذا  
المؤلف يعد من المنطق اه ( قوله سماء علم المنطق ) في كلام المصنف استعارة تصريحية أو ممكنة فعلى الأولى  
يكون قد شبه المسائل الصعبة من علم المنطق بالسماء بجامع عسر التناول في كل ، واستعار اسم المشبه به  
للمشبه ، وعلى الثانية يكون قد شبه علم المنطق بالنجوم بجامع الاهتداء بكل تشبها مضمرا في النفس وحذف  
اسم المشبه به وأثبت شيئا من لوازمه وهو السماء . إنباقيا على معناه الحقيقي أو مستعارا للمسائل الصعبة ، وعلى كل

وَاللَّهِ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصًا  
14 وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا لِلْمُبْتَدِي بِهِ إِلَى الْمَطُولَاتِ يَهْتَدِي

فَصَلِّ : فِي جَوَازِ الْأَشْتِغَالِ بِهِ

وَالخُلْفُ فِي جَوَازِ الْأَشْتِغَالِ بِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ \*  
فَابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِي حَرَمَا وَقَالَ قَوْمٌ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا

أى علم المنطق الذى هو كالسما في الرفعة والشرف ، فالإضافة من إضافة المشبه به للمشبه ، و يصح أن تكون السماء مستعارة للكتب المطولة من هذا العلم : أى يتوصل بهذا التأليف الى ما هو أطول منه من الكتب المؤلفة في ذلك الفن \* [ والله ] منصوب على التعظيم : أى لاغيره كما استفيد من تقديم المفعول [ أرجو ] أى أومل منه لا من غيره [ أن يكون ] ذلك التأليف [ خالصا ] من الرياء وحب الشهرة والمحمدة [ لوجهه ] أى ذاته [ الكريم ] أى المعطى على الدوام [ ليس ] ذلك التأليف [ قالصا ] أى ناقصا بأن لا يعوق عن اكمله عائق وليس ناقصا من الثواب والأجر لخب الظهور ، فيكون تأكيدها لما قبله ، وأوليس ناقصا مطروحا في زوايا الجول والاهمال بأن لا ينتفع به كما يشعر به ما بعده ، والقاص في الأصل اسم لاحدى شفتى البعير الناقصة عن الأخرى ، ثم تجوز به الى الناقص مطلقا من استعمال المقيد في المطلق \* [ وأن يكون ] ذلك التأليف [ نافعا للمبتدى ] الذى أخذ في التعليم ولم يقدر على تصور المسائل وهذا من التواضع لأنه نافع للمبتدى واغيره من المتوسط والمنتهى .

ثم بين ثم نفعه للمبتدى بقوله [ به الى المطولات ] من الكتب [ يهتدى ] أى يتوصل .  
فصل في جواز الاشتغال به \* أى وعدمه . واعلم أن المنطق قسمان : قسم خال عن شبه الفلاسفة كهذا الكتاب ، ومختصر الامام السنوسى ، وتأليف الكاتبى . فهذا لاختلاف في جواز ولا يصد عنه الامن لامعقول له ، بل هو فرض كفاية لأن القدرة على رد شبه الفلاسفة لا تحصل الابنه ، وردها فرض كفاية ، وما يتوقف عليه الواجب واجب . القسم الثانى : مختلط بشبه الفلاسفة ، وهذا هو الذى جرى في الاشتغال به خلاف . والمصنف لما أراد أن يذكر حكم القدم الأول الذى أراد تأليف الكتاب فيه جره ذلك الى ذكر حكم المنطق مطلقا ، فكسى الخلاف الواقع في القسم الثانى الا أنه أطلق فيجب تقييد كلامه به \* [ والخالف ] أى الاختلاف [ في جواز الاشتغال به ] أى بالمنطق جار [ على ثلاثة ] بالتنوين [ أقوال ] بدل من ثلاثة \* [ فابن الصلاح والنووى ] نسبة الى نوى على غير قياس ، والقياس حذف الألف [ حرما ] أى الاشتغال

من هذه الأوجه يكون قوله يرقى ترشيحا فليأمل اه (قوله أن تكون السماء) فهى تصریحية (قوله مستعارة) أى يقال شبهت الكتب المطولة بالسماء بجامع عسر التناول فى كل واستعير لفظ المشبه به للمشبه الخ (قوله أرجو) أى أومل أملا يتعلق بمطموع فيه مع الأخذ فى أسبابه ، وقد يطلق الأمل على الخوف ، ومنه - وارجوا اليوم الآخر - اه (قوله ثم تجوز به) أى مجازا مرسلا : إما بمرتبة وهو الأقرب أو بمرتبتين أو مجازا بالاستعارة ، وبيان ذلك أنه ان لوحظ أن العلاقة الاطلاق والتقييد ونقل عن المعنى الأصلي الى مطلق الناقص واستعمل فى الناقص المعنوى لكونه فردا من ذلك المطلق فهو مجاز مرسل بمرتبة ، واذا لوحظ أن العلاقة ماذ كرونقل عن المعنى الأصلي الى مطلق الناقص ، ثم نقل عنه الى الناقص المعنوى فهو مجاز مرسل بمرتبتين ، واذا لوحظ أن العلاقة المشابهة كان مجازا بالاستعارة اه (قوله الكاتبى) أى صاحب متن الشمسية (قوله فابن) أى فالامام ابن الصلاح اه (قوله والنووى) هو الامام أبوز كرى يحيى النووى (قوله نسبة الى نوى) أى على غير



وَالْقَوْلُ الْمَشْهُورَةُ الصَّحِيحَةُ جَوَازُهُ لِكَامِلِ الْقَرِيحَةِ  
مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالنَّكْتَابِ لِيَهْتَدِيَ بِهِ إِلَى الصَّوَابِ  
فصل: في أنواع العلم الحادث

إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّرًا عِلْمٌ وَدَرَكُ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيقٍ وَرِسْمٌ

به ، وتبعهما على ذلك قوم من المتأخرين لأنه لا يؤمن على الخائض فيه من أن يتمكن في قلبه شبهة فيزل بها [ وقال قوم ] منهم الغزالي [ يذنبني ] أي يجب كفاية أو يستحب [ أن يعلم ] حتى قال الغزالي : من لا معرفة له بالمنطق لا يوثق بعلمه ، وسماه معيار العلم \* [ والقوله المشهورة الصحيحة \* جوازه ] أي الاشتغال به [ لكامل القرية ] أي ذكي الفطنة \* [ ممارس السنة والكتاب ] فيجوز له [ ليهتدي به إلى الصواب ] ضد الخطأ لأنه قد حصن عقيدته فلا يخشى عليه من الخوض في الشبه ، فان كان بليدا أو ذكيا ولم يمارس السنة والكتاب لم يجز له الاشتغال به لأنه لا يؤمن عليه من تمكن بعض الشبه من قلبه كما وقع للمعتزلة ، ومن هنا منعوا الاشتغال بكتب علم الكلام المشتملة على تخليطات الفلاسفة الأمتجرت .

( فصل في أنواع العلم الحادث ) المراد بالعلم هنا مطلق الادراك لا ادراك النسبة التصديقية فقط كما هو اصطلاح بعض الأصوليين ليصح انقسامه الى التصور والتصديق الآتين . الحادث تقييد للعالم لاخراج علمه تعالى فانه لا يتوَقَّع ، ولأن العلم مفسر بالادراك الذي هو وصول النفس الى المعنى ، وذلك يشعر بسبق الجهل تنزه الله عنه ، ولأن التصور الآتي مفسر بحصول الصورة في النفس وهو من خواص الأجسام فلا يوصف علمه تعالى بالتصور ولا بالتصديق لايهام مالا يليق مع أن ذكر الأنواع مخرج للعالم القديم ، فالجمع بينه وبين الحادث للتوكيد \* [ ادراك مفرد ] المراد بالفرد ما ليس وقوع نسبة حكمية ، أولا وقوعها كادراك الموضوع ، وادراك المحمول وادراك النسبة في مثل قولك زيد قائم : فادراك زيد : أي ذاته . وادراك قائم : أي معناه ، وادراك النسبة التي هي ارتباط القيام بزيد . وادراك الموضوع مع المحمول ، أو الموضوع مع النسبة ، أو المحمول معها ، أو مجموع الثلاثة كل منها [ تصور ] مفعول ثان لعلم مقدم عليه فيكون المعنى ادراك المفرد [ علم ] أي سمي في الاصطلاح تصورا ، وذلك صادق بادراك واحد من السبعة التي هي الموضوع والمحمول والنسبة ، أو اثنين من الثلاثة ، أو مجموعهما [ ودرك ] اسم مصدر بمعنى ادراك وقوع [ نسبة ] في مثل قولك زيد

قياس قرية من قرى الشام اه ( قوله معيار العلوم ) أي ميزان الادراكات التي يعرف به صحيحها من فاسدها اه ( قوله الصحيحة ) أي لقوة دليها ( قوله جوازه ) قال شيخنا العدوي : أراد به الاذن فيصدق بالوجوب والنسب ولم يرد به استواء الطرفين لقوله في علقته ليهتدي به إلى الصواب ( قوله أنواع العلم ) هي أربعة لأن العلم : إما تصور أو تصديق وكل منهما ، إما ضروري أو نظري ، وتعرض لتويعه ولم يتعرض لحدده لما فيه من الخلاف حتى قيل انه لا يحد لكونه ضروريا ، ولأن تويعه يتضمن تعريفه لما سيأتي أن التقسيم من قبيل الرسم اه ( قوله بالعلم هنا الخ ) وحده علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية اه ( قوله مطلق الادراك ) ولو غير جازم أو غير مطابق للواقع فدخيل الظن والجهل المركب وتصور النسبة المشكوكه والمتوهمة بدليل جعل السيد وغيره إياها من قبيل التصور اه ( قوله لايهام مالا يليق ) أي به سبحانه وتعالى ( قوله أولا وقوعها ) أي أو عدم وقوعها : أي ما ليس وقوع نسبة أو عدم وقوعها اه ( قوله وادراك الموضوع الخ ) أي سواء كانت القضية موجبة أو سالبة فتبلغ أربعة عشر وعلى

وَقَدَّمَ الْأَوَّلَ عِنْدَ الْوَضْعِ لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبَعِ  
وَالنَّظْرِي مَا أحتاجُ لِلتَّأَمُّلِ وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُورِيُّ الْجَلِي  
وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وَصِلَ يُدْعَى بِقَوْلِ شَارِحٍ فَلْتَبْتَهَلُ  
وَمَا لِتَصَدِيقٍ بِهِ تَوْصُلًا بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ

٤٣

عَلَّمَ

قائم أو عدم وقوعها في مثل قولك ليس زيد قائما [ بتصديق وسم ] أي علم ، والمعنى وادراك وقوع النسبة في الايجاب ، وعدم وقوعها في السلب علم عند المناطقة بالتصديق . وإيضاح ذلك أن العلم الذي هو مطلق الادراك ان تعلق بمفرد كالانسان سمي تصورا ، وان تعلق بوقوع نسبة المركب أو عدم وقوعها سمي تصديقا كما تقدم ، وهذا ميل لمذهب الحكماء القائلين بأن التصديق بسيط وهو ادراك وقوع النسبة أو عدم وقوعها فيكون ادراك الموضوع وادراك المحمول وادراك النسبة التي هي ارتباط المحمول بالموضوع شروطا للتصديق . وأما مذهب الامام الرازي فالتصديق هو مجموع الادراكات الأربعة أعني ادراك الموضوع ، وادراك المحمول وادراك النسبة وادراك وقوع تلك النسبة أو عدم وقوعها فتكون الادراكات الثلاثة الأول شطورا عنده للتصديق : أي أجزاءه ، والتحقيق الأول ، وهو أن التصديق بسيط \* [ وقدم الأول ] أي التصور على التصديق [ عند الوضع ] أي في الذكر والكتابة والتعلم والتعليم كما وقع في المتن من تقديم التصور في التقسيم [ لأنه ] أي التصور [ مقدم ] على التصديق [ بالطبع ] أي بحسب اقتضاء طبيعة التصور : أي حقيقته ، والمقدم بالطبع هو الذي يحتاج اليه المتأخر من غير أن يكون المتقدم علة فيه كتقديم الواحد على الاثنين والاثنين على الثلاثة ، ولا شك أن التصور شرط للتصديق أو شرط له ، وطبيعة الشرط تقتضي التقدم على المشروط كما أن طبيعة الشرط : أي الجزء تقتضي التقدم على السكل ، وليس الشرط علة للمشروط لأنه لا يلزم من وجوده وجوده ، وكذا الشرط ليس علة للسكل وهو ظاهر \* [ والنظري ] بسكون الياء للضرورة [ ما ] أي الذي [ احتاج للتأمل ] أي النظر في الدليل كادراك حقيقة الانسان المحتاج الى النظر في التعريف بالحيوان الناطق ، وادراك أن العالم حادث المحتاج الى النظر في قولك العالم متغير وكل متغير حادث [ وعكسه ] أي مالا يحتاج الى النظر [ هو ] العلم [ الضروري الجلي ] أي الظاهر فهو مالا يحتاج الى النظر ، وان احتاج الى حدس : أي ظن كالعالم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس الحاصل باختلاف تشكيلاته بحسب القرب منها والبعد عنها فانه يورث ظن استفادة نوره من نورها ، واحتاج الى تجربة كالعالم بأن الدواء الفلاني مسهل للطبيعة عند شربه ، فالعلم الضروري التصوري كادراك وجودك ، والتصديق كادراك أن الواحد نصف الاثنين \* [ وما ] به الى تصور وصل [ أي والقول الذي وصل به الى تصور كالحمد في قولك : الحيوان الناطق ، والرسم في قولك : الحيوان الضاحك ] يدعى [ أي يسمى عند المناطقة ] بقول شارح [ أما تسميته قولا فلأن القول هو المركب ، وأما تسميته شارحا فلشرحه الماهية . فالمعنى والقول الذي وصل به الى تصور المعرف يسمى بالقول الشارح في اصطلاح المناطقة ، وقوله [ فلتبتهل ] أي تجتهد في الطلب جملة كمل بها البيت \* [ وما لتصديق به توصلا ] أي والقول الذي توصل به للتصديق وهو القياس في مثل قولنا : العالم متغير ، وكل متغير حادث وجهه النفي فنفى القضية السالبة سواء كانت إنشائية أو خبرية ، وقد أبلغ بعضهم صور التصور الى خمس وعشرين صورة فتراجع اه ( قوله وسم ) أي من الوسم وهو التعليم اه ( قوله بسيط ) أي فتكون الادراكات المذكورة شروطا له اه ( قوله شروطا للتصديق ) أي على مذهب الحكماء ( قوله وشطورا عنده ) أي على مذهب الامام الرازي ( قوله والنظري ) أي والعلم النظري .



فصل : في أنواع الدلالة الوضعية  
 دلالة اللفظ على ما وافقه يدعونها دلالة المطابقة  
 وجزئيه تضمننا وما لزم فهو التزام إن بعقل التزم

[محنة يعرف عند العقلا] أي يسمى عند المناطقة بالحجة : أي الدليل لأن من تمسك به حجج خصمه : أي غلبه

### ( فصل في أنواع الدلالة ) اللفظية ( الوضعية )

والدلالة : كون أمر بحيث يفهم منه أمر آخر سواء فهم بالفعل أم لا ، والامر الاول دال ، والثاني مدلول ، والدال ينقسم الى غير لفظ ، والى لفظ ، فغير اللفظ إمدال بالعقل كدلالة التغير على الحدوث أو بالعادة : كدلالة المطر على النبات ، والحجرة على الخجل ، والصفرة على الوجع ، أو بالوضع كدلالة الإشارة باليد مثلا على معنى نعم أولا ، واللفظ إمدال بالعقل كدلالة اللفظ على وجود الالفاظ من وراء جدار ، أو بالعادة كدلالة أح على وجع الصدر ، أو بالوضع كدلالة الأسد على الحيوان المفترس ، وهذه هي المعتبرة في المنطق ولذا يوجب لها فقط . فقال أنواع الدلالة الوضعية : أي اللفظية كما تقدم ، فخرج باللفظية دلالة غير اللفظ ، وبالوضعية دلالة اللفظ غير الوضعية فلا يعتبر شيء من هذه الخمسة عند المناطقة ، وقد تقدم تمثيلها \* [ دلالة اللفظ ] أي الوضعية أخذنا من الترجمة [ على ما وافقه ] أي على المعنى الذي وافق اللفظ بان وضع له ذلك اللفظ لا لأقل منه ولا لزيد عليه [ يدعونها ] أي يسمونها : أي تسمى المناطقة تلك الدلالة على المعنى الموضوع له اللفظ [ دلالة المطابقة ] وسميت الدلالة على الموضوع له بتامه دلالة المطابقة لمطابقة الدال للمدلول من قولهم طابق النعل النعل إذا توافقتا ، والدال والمدلول متوافقان ومتطابقان بحيث لا يفهم من اللفظ زيادة على المعنى ولا يفهم المعنى من أقل من اللفظ ، وذلك كدلالة الانسان على الحيوان الناطق [ و ] دلالة اللفظ على [ جزئه ] أي جزء المعنى الذي وافق اللفظ كدلالة الانسان على الحيوان أو الناطق فقط يدعونها [ تضمننا ] أي دلالة تضمن المعنى لجزئه ، وقول الناظم وجزئه بالجر عطف على ما المجرورة بعلى ، وقوله تضمننا عطف على دلالة المطابقة المنصوبة يدعونها ففيه العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، واغترف لأن أحد

( قوله والدلالة ) أي تطلق على معنيين بالاشتراك أحدهما كون أمر الخ كما ذكره الشارح ، والثاني فهم أمر من أمر كذا حقه العلامة ابن عرفة ( قوله فغير اللفظ الخ ) أي ينقسم ثلاثة أقسام ( قوله واللفظ ) أي ينقسم أيضا الى هذه الثلاثة ( قوله أو بالعادة ) أي وان شئت . قلت بالطبع اه ( قوله وهذه ) أي أنواع الدلالة فالمجموع من ذلك ستة ، وأهل المنطق إنما يبحثون عن الأخير المشار اليه بقوله ، وهذه : أي الدلالة اللفظية الوضعية هي المعتبرة الخ اه ( قوله دلالة اللفظ الخ ) أي اما بالعقل أو بالعادة ( قوله أي على المعنى الذي الخ ) جعل ماموصولة ، ويصح كونها نسكرة موصوفا محذوف للعلم به اه ( قوله بان وضع له ذلك الخ ) أي وضعا حقيقيا أو مجازيا كالانسان للحيوان الناطق والأسد للرجل الشجاع اه ( قوله إذا توافقتا ) أي لأن النعل مؤنثة كما في القاموس والمصباح اه ( قوله وافق اللفظ الخ ) فيه إشارة الى أن الضمير البارز في قول المصنف وافقه يرجع الى اللفظ فيكون الضمير المستتر فيه راجعا الى ما اه ( قوله أو الناطق ) أي والانسان على الناطق اه ( قوله أي دلالة ) فيه إشارة الى أن المصنف حذف المضاف ، وأقام المضاف اليه مقامه وإضافة دلالة الى التضمن من إضافة المسبب الى السبب وقوله لتضمن المعنى علة ليدعونها الخ اه ص ( قوله لتضمن المعنى لجزئه ) كما إذا شككت في شبح هل هو حيواني أولا ؟ فقيل لك هو انسان فهمت أنه

## فصل : في مباحث الألفاظ

مُسْتَعْمَلُ الْأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدٌ  
قَائِلٌ مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلَا

العاملين جاز ، وقد تقدم ، وذلك جائز نحو في الدار زيد والحجرة عمرو كما في كتب النحو [و] أما دلالة اللفظ على [ ما ] أي المعنى اللازم الذي [ لز ] معناه [ فهو التزام ] أي دلالة التزام لا لتزام المعنى : أي استلزامه له كدلالة الأربعة على الزوجية ودلالة العمى على البصر ، وقول الناظم [ إن بعقل التزم ] شرط حذف جوابه لدلالة قوله فهو التزام عليه ، والمعنى أن الدلالة على اللازم تسمى التزاما إن التزم ذلك اللازم في العقل : أي الذهن بأن لز من تصور الملزوم في الذهن تصور ذلك اللازم فيه سواء لز مع ذلك في الخارج كالزوجية للأربع ، أو لم يترمه في الخارج بل كان منافيا له فيه كالبصر للعمى ، وخرج بذلك القيد اللازم في الخارج فقط دون الذهن كالسواد للغراب فلا يسمى دلالة لفظ الغراب على السواد دلالة التزام لعدم لزوم السواد له في العقل وإن لزمه في الخارج .

( فصل في مباحث الألفاظ ) اعلم أن المنطقي لا يبحث له الأعلى للمعاني لكن لما كانت المعاني مفترقة في فهمها إلى الألفاظ عقد المنطقيون لها بابا ، وقسموا المستعمل منها إلى المركب والمفرد كما قاله المصنف \* [ مستعمل الألفاظ ] أي المستعمل منها ، فخرج منها المهمل كديز ، وقوله [ حيث يوجد ] أي في أي مكان يوجد اللفظ المستعمل فهو [ إما مركب ] كزيد قائم [ وإما مفرد ] كزيد \* [ قائل ] أي المركب ، وسوغ الابتداء بالتركبة وقوعها في مقام التفصيل [ ما ] أي هو الذي [ دل جزؤه ] خرج مالا جزء له كباء الجر ولامه وماله جزء لا يدل كزيد وعبدالله وتأبط شرا ، والحيوان الناطق أعلاما ، ومايتوهم من دلالة أجزاء الأعلام الأخيرة قائما كان قبل جعلها أعلاما أما بعده فصارت أجزاءها كزاي زيد لا تدل على شيء ودلالاتها السابقة صارت نسبيا

حيوان لأنه مقصودك ولم تلتفت إلى كونه ناطقا اه ملوى ( قوله وذلك جائز ) أي عند الأخفش والكسائي والفراء والزجاج اه ص ( قوله وأما دلالة اللفظ ) إنما قدر أما لتكون الفاء غير زائدة ، لكن فيه أنه يصير الكلام عليه مستأنفا غير متعلق بما قبله فيفوت حسن سبك التقسيم فالأحسن أن الفاء زائدة وأن مالزم معطوف على قوله ما وافقه : أي ودلالته على مالزم هو الالتزام : أي مسمى بدلالة الالتزام قرره شيخنا اه ( قوله ودلالة العمى على البصر ) فإنها لازمة في الذهن أي مهما تصور العمى تصور البصر لأنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا أو بينهما مضادات في الخارج ، وكل من دلالة التضمن والالتزام تستلزم دلالة المطابقة فتنحققا تحققت لانهما تابعان لها والتابع من حيث إنه تابع لا يتحقق بدون المتبوع وهي لا تستلزمها خلافا للإمام الرازي اه ( قوله مباحث ) جمع مبحث ، وهو هنا اسم المكان البحث بمعنى المسائل المبحوث فيها عن الألفاظ : أي من جهة الأفراد والتركيب وما يلائمهما اه ( قوله منها ) إشارة إلى أن الإضافة على معنى من اه ( قوله مستعمل الألفاظ ) أي باعتبار دلالاته التركيبية والأفرادية ، وقوله ما : أي لفظ اه ( قوله ما دل جزؤه الخ ) كرامى الحجارة لأن الرمي يدل على ذات من له الرمي والحجارة على جسم معين ، وقوله دل : أي بالمطابقة اه ( قوله أعلاما ) راجع للثلاثة قبله ما عدا زيد فإن حاله غير مختلف ( قوله أجزاء الأعلام ) أي عبدالله وما بعده اه ( قوله أما بعده ) أي بعد جعلها : أي تصيرها أعلاما ، فقد صارت دلالاتها أي دلالة هذه الأجزاء التي كانت قبل العالمية نسبيا فلدا لبعدها مجموع العلم على الذات اه



وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَعْنَى الْمُرَدًّا      كُلُّيٌّ أَوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وَجَدَا  
فَفَهُمُ اشْتِرَاكُ الْكُلِّيِّ      كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الْجُزْئِيُّ  
وَأَوَّلًا لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا أَنْدَرَجٌ      فَانْسَبُهُ أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجَ

[ على \* جزء معناه ] بضم الزاي متعلق بدل فهو تسمية له فلا يخرج به شيء وقوله [ بعكس ] أى حال كون المركب ملتبسا بعكس [ ما ] أى المفرد الذى [ تلا ] المركب فى الذكر أى تبعه ، فالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه بأن لم يكن له جزء كباء الجرأوله جزء لا يدل على معنى كالأعلام المتقدمة \* [ وهو على قسمين أعنى ] بمصدرق الضمير [ المفردا \* كلئى او ] بوصل الهمزة [ جزئى ] متروك التنوين للضرورة [ حيث وجد ] الضمير للمفرد ، والألف للأشباع \* [ ففهم اشتراك ] بين أفراده بمجرد تعقله [ الكلئى ] والمعنى فالكلئى هو ما فهم اشتراكا بين أفراده بمجرد تعقله [ كأسد ] وانسان وحيوان سواء لم يوجد منه فرد مع استحالة أن يوجد منه شيء كالجمع بين الضدين أو مع امكان أن يوجد منه فرد كبحر من زئبق أو يوجد منه فرد مع استحالة غيره كالاله أو مع امكان غيره كشمس أو وجد منه أفراد متناهية كالانسان أو غير متناهية كصفة وموجود وشئ فانها تصدق بصفات الله تعالى القائمة بذاته التى لانهاية لأفرادها كما دلت عليه السنة واستحالة وجود ما لانهاية له انما ثبت فى حق الحوادث [ وعكسه ] أى عكس الكلئى [ الجزئى ] فهو ما لا يفهم الاشتراك بين أفراده بحسب وضعه كزيد فانه موضوع لمعنى مشخص لا يتناول غيره ولا يضر عروض الاشتراك اللفظى عند تعدد وضعه لأشخاص لانه بغير اعتبار كل وضع لا يدل الى على معين مشخص \* [ وأولاً ] مفعول لفاعل محذوف

(قوله فهو تسمية) أى تميم لكلام يذكر متعلقه اه وقدم تعريف المركب على تعريف المفرد لأن تعريف المركب بالإيجاب والمفرد بالسلب ولا يعقل سلب أمر الأبعد تعقله والقسمة عند المصنف ثنائية وعند أهل المنطق ثلاثية (قوله أوله جزء) أى لا معنى له كزيد علما أوله جزء ذومعنى لكن لا يدل عليه نحو عبدالله علما أوله جزء ذومعنى دالاعليه لكن لا يكون مرادا كالحيوان الناطق علما لأن معناه حيثئذ الماهية الانسانية اه (قوله بمصدرق الضمير) أى بما صدق عليه الضمير : أى وقع اه (قوله أعنى المفردا) هذا إيضاح وتصريح بما نفيده قاعدة رجوع الضمير الى أقرب مذكور اه (قوله أو بوصل الهمزة) يعنى اسقاطها بعد نقل حركتها الى التنوين قبلها والافهمزة الوصل ليست فى شيء من الحروف الاعلى قول اه (قوله ففهم) خبر مقدم ، وقوله بمجرد متعلق بفهم ، وقوله الكلئى مبتدأ مؤخر (قوله الكلئى) قسمه الأقدمون الى ثلاثة أقسام ما لم يوجد منه شيء وما وجد منه واحد فقط وما وجد منه أفراد فجاء المتأخرون وقسموا كل قسم من الثلاثة الى قسمين فصارت الأقسام ستة ، فقسموا الاول الى ما يستحيل وجوده كالجمع بين الضدين والى ما يمكن كبحر من زئبق وقسموا الثانى ، وهو ما وجد منه واحد فقط الى ما يستحيل وجود غيره معه كالاله ، والى ما يمكن وجود غيره معه كشمس وقسموا الثالث الى ما وجد منه أفراد متناهية كأسد والى ما وجد منه أفراد غير متناهية كصفة وموجود وشئ وثابت فان أفرادها غير متناهية اذ منها الصفات الوجودية القديمة القائمة بذاته تعالى ، وقد دل الدليل من السنة على أنها لانهاية لها واستحالة وجود ما لانهاية له انما ثبت فى حق الحوادث ولم نجد هذا التمثيل لاحد وانما يمثلون له بحركة الفلك ، وهو باطل اه (قوله سواء لم يوجد) أى فى خارج الذهن (قوله من زئبق) بكسر الزاي وسكون الهمزة وكسر الباء وفتحها معرب ، ومنه ما يؤخذ من معدنه ومنه ما يستخرج من جملرة معدنية بالنار ، ودخانها يهرب منه الحيات والعقارب من البيت ، وما أقام منها فتله كما فى القاموس اه

## وَالْكَلِّيَّاتُ خَمْسَةٌ دُونَ اِتِّقَاصٍ جِنْسٍ وَفَصْلٍ عَرَضٍ نَوْعٍ وَخَاصٍ

يفسره انسيبه الآتي : أي انسيب أولا ، وهو الكلي [ للذات ] أي الماهية [ ان فيها اندرج ] أي ان اندرج فيها بان كان جزءا لها جنسا كالحيوان للانسان أو فصلا كالناطق له [ فانسيبه ] أي انسيب الاول ، وقد ذكر المصنف في شرحه أن أولامفعول لفعل محذوف كما قدرناه ، وأن فانسيبه مفسر لذلك المحذوف . اهترض عليه بأن انسيبه واقع بهدف الجواب وما بعد فاء الجواب لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملا فيه . وأجيب بأن انسيبه مؤخر من تقديم ، والتقدير وأولا انسيبه للذات ان اندرج فيها ، وعلى هذا فيكون جواب الشرط محذوفا لدلالة انسيبه المذكور عليه قاله الملوي ، ولا يخفى بعد الجواب لما فيه من التكلفات وقوله [ أو لعارض ] أي انسيب الاول لعارض [ اذا خرج ] عن الذات فلم يكن جزءا لها بل كان خاصا كالضاحك للانسان أو كان عرضا عاما كالماشي له فانسيبه لعارض بان تقول كلي عرضي ، والنسبة على غير قياس ، فعلم أن ما كان جزء الماهية جنسا أو فصلا فهو كلي ذاتي ، وما كان خارجا عنها خاصة أو عرضا عاما فهو كلي عرضي ، وقضية ذلك خروج النوع كالانسان عن الذاتي والعرضي فيكون واسطة بينهما ، وهو أحد أقوال ثلاثة . والقول الثاني ان النوع ذاتي وفسر الذاتي بما ليس خارجا عن الماهية بأن كان جزءها أو تمامها . والقول الثالث أن النوع عرضي وفسر العرضي بما ليس داخلها بأن كان تمامها أو خارجا عنها \* [ والسكليات ] بتخفيف الياء للضرورة جمع كلي [ خمسة دون اتقاص ] أي من غير نقص : أي ولا زيادة أيضا . أوها [ جنس ] وهو الكلي المقول على كثيرين مختلفين في الحقيقة في جواب ما هو كالحيوان فإنه يقال على الانسان والفرس والحمار ويصدق عليها في جواب قول القائل ما الانسان والفرس والحمار ؟ فقال في الجواب حيوان ، وان شئت قلت في تعريف الجنس : هو جزء الماهية الصادق عليها وعلى غيرها [ و ] ثانيها [ فصل ] وهو جزء الماهية الصادق عليها في جواب أي شيء هو المميز لها عن غيرها كالناطق بالنسبة للانسان . وثالثها [ عرض ] عام ، وهو الكلي الخارج عن الماهية الصادق عليها وعلى غيرها كالماشي بالنسبة للانسان ، ولا يقع العرض العام في الجواب . ورابعها [ نوع ] وهو الكلي المقول على كثيرين متحددين في الحقيقة في جواب ما هو كالانسان فإنه يصدق على زيد وعمرو وبكر فيقع جوابا عنها في مثل قولك ما زيد وعمرو وبكر فيقال في الجواب انسان [ و ] خامسها [ خاص ] أي خاصة خذفت التاء للضرورة ، وهو الكلي الخارج عن الماهية الخاص بها كالضاحك للانسان

( قوله أنسيب أولا ) بأن يقال كلي ذاتي ( قوله فانسيبه ) أي من نسبة الجزء الى الكل وقوله الأول أي الكلي ( قوله أو لعارض ) أو بمعنى الواو : أي وانسيبه لعارض الخ ( قوله الأول ) هو الكلي . ( قوله على غير قياس ) أي في كلام المماثلة وقوله فيكون أي النوع ( قوله بينهما ) أي بين الذاتي والعرضي ( قوله بان كان ) أي الذاتي كالانسان قوله جزءها أي الماهية وقوله فيها أي للماهية ( قوله للضرورة ) أي للوزن ( قوله وثانيها فصل ) وهو جزء الماهية الصادق عليها في جواب أي شيء هو ، جزء الماهية يخرج للنوع والخاصة مطلقا والعرض العام كذلك ، والصادق عليها يخرج للجزء المادي كالسقف للبيت ، وفي جواب أي يخرج للجنس مثاله الناطق لأنه اذا سئل عن الانسان بأي شيء هو في ذاته كان الناطق جوابا عنه لانه يميزه عما يشاركه في الجنس ، وهو أي الفصل قسمان : قريب ، وهو ما يميز الشيء عن جنسه القريب كالناطق للانسان . وبعيد ، وهو ما يميز الشيء عن جنسه البعيد كالحساس للانسان اه ( قوله وهو جزء الماهية ) قيد يخرج النوع وقوله الصادق يخرج الجزء المادي كالسقف للبيت وقوله في جواب أي شيء قيد يخرج الجنس اه ( قوله وثالثها عرض عام وهو الكلي الخارج عن الماهية الخ ) فالكلي جنس والخارج عن الماهية يخرج



32 وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٍ بِلَا شَطَطٍ جِنْسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسْطٌ

فَصْلٌ : فِي نِسْبَةِ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي

وَنِسْبَةِ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلَا تَقْصَانٍ

تَوَاطُؤٌ تَشَاكُكٌ تَخَالُفٌ وَالْإِشْتِرَاكُ عَكْسُهُ التَّرَادُفُ

\* [ وأول ] أي الجنس [ ثلاثة بلا شطط ] أي بلا زيادة [ جنس قريب ] وهو مالا جنس تحته بل تحته الأنواع كالحیوان فإنه لا جنس تحته ، وإنما تحته الأنواع كالإنسان والفرس ونحوهما [ أو ] جنس [ بعيد ] وهو مالا جنس فوقه وتحته الأجناس كالجوهر [ أو ] جنس [ وسط ] أي متوسط ، وهو ما فوقه جنس تحته جنس كالجسم فإن فوقه الجوهر وتحته الحيوان .

( فصل في نسبة اللفظ الى معناه ) ونسبة معنى لفظ الى معنى لفظ آخر ونسبة لفظ الى لفظ آخر ليدخل الترادف \* [ ونسبة الالفاظ للمعاني ] أي مع المعاني على أن اللام بمعنى مع : والمراد بالمعنى ما يعنى أي يقصد فيشمل الافراد ومتعلق النسبة محذوف : أي بعضها في الكلام حذف أي ونسبة الالفاظ والمعاني بعضها لبعض [ خمسة أقسام بلا تقصان ] ولا زيادة لأن اللفظ : إما كلي أو جزئي ، والأول ان كان معناه واحدا ، فان كان مستويا في أفرادها فالنسبة بينه وبين أفرادها [ تواطؤ ] وهو القسم الأول من الخمسة كالإنسان ، فان معناه لا يختلف في أفرادها ، ويسمى ذلك المعنى متواطئا لتواطى أفرادها : أي توافقها فيه ، فان أفراد الإنسان كلها متوافقة في معناه من الحيوانية والناطقية ، وإنما الاختلاف بينهما بعوارض خارجة كالبياض والسواد والطول والقصر ، فان كان معناه مختلفا في أفرادها كالنور ، فان معناه في الشمس أقوى منه في القمر

للجنس والفصل والنوع ، والصادق الى آخره مخرج للخامة اه ( قوله مالا جنس تحته ) أي وفوقه الأجناس ويسمى الجنس السافل ( قوله الأجناس ) ويسمى العالی ( قوله كالجوهر ) وترك الجنس المفرد لأنه لم يظفر له بمثال ومثل له بعضهم بالعقل بناء على جنسيته اه ( قوله ونسبة الالفاظ للمعاني ) اعلم أن النسب الجنس الآتية أربعة أقسام لان نتين منها بين معنى اللفظ وأفرادها وهما التواطؤ والتشاكك وواحدة بين اللفظ ومعناه ، وهي الاشتراك ، وواحدة بين اللفظ ولفظ آخر ، وهي الترادف ، وواحدة بين معنى لفظ ولفظ آخر ، وهي التباين ، وما قد يقع من الحكم بالتباين بين الالفاظ فهو بالنظر الى معانيها لا اليها نفسها . اذا علمت ذلك علمت أن في الترجمة قصورا لانها لا تفي الابنستين ، ولما كان ظاهر قول المصنف : ونسبة الالفاظ للمعاني . لا يفي الابالتي بين اللفظ ومعناه احتاج الشارح الى التكلف الآتي . وبقى على المصنف التساوي وهو الاتحاد ماصداقا لاختلاف مفهومهما كما في الكاتب بالقوة ، والضحك بالقوة أوالعموم والخصوص الوجهي وهو اجتماع الشيتين في مادة وانفراد كل منهما في أخرى كما في الإنسان والابيض والعموم والخصوص المطابق وهو اجتماع الشيتين في مادة وانفراد أحدهما فقط ، وهو الأعم في الأخرى كما في الإنسان والحيوان ، ويمكن ادراج هاتين النسبتين في التباين بأن يراد به ما يشمل التباين الجزئي بل ، والتي قبلها في الترادف بأن يراد به الاتحاد ماصداقا سواء كان مع اتحاد المفهوم أو اختلافه اه ( قوله للفظ الخ ) أي المفرد ( قوله فمن كان ) أي المعنى ( قوله في أفرادها ) أي اللفظ ( قوله لا يختلف في أفرادها ) والابان اختلف فيها فالنسبة بينهما تشاكك ، ويقال تشاكك كالنور فإنه في الشمس أقوى منه في القمر ، ويسمى اللفظ في الاول متواطئا كمنه ، وفي الثاني مسككا كمنه اه ( قوله مختلفا ) أي متفاوتا اه

وَاللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبْرٌ وَأَوَّلُ ثَلَاثَةٍ سَتَدُّ كَرٌ  
أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلَاءٍ وَعَكْسُهُ دَعَا وَفِي التَّسَاوِي فَاَلْتِمَاسٌ وَقَعَا

وكالساخ ، فان معناه في العاج أقوى منه في الثوب فالنسبة بينه وبين أفراده [ تشاكك ] ويقال للمعنى  
مشكك لأن الناظر اذا نظر في الأفراد باعتبار أصل المعنى ظنه متواطئا ، واذا نظر فيها باعتبار التفاوت ظنه  
مشتركا فحصل له التشكك ، ويسمى اللفظ في الأول متواطئا كمعناه ، وفي الثاني مشككا كمعناه ، واذا نظر  
بين معنى اللفظ وبين معنى لفظ آخر ، فان لم يصدق أحدهما على شيء مما صدق عليه الآخر فالنسبة بينهما  
[ تخالف ] أي تباين كالإنسان والفرس ، ويسمى معناه متباينين كلفظيهما [ و ] اللفظ المفرد ان تعدد  
معناه كعين للباصرة والجارية وكحفد بوزن منبر لطرف الثوب والقدح الذي يكال به فالنسبة بينه وبين ماله  
من المعاني [ الاشتراك ] لاشتراك المعنيين في اللفظ الواحد ، وان تعدد اللفظ واتحد المعنى كالإنسان والبشر  
فالنسبة بين اللفظين الترادف كما قال : و [ عكسه ] أي وعكس الاشتراك وهو تعدد اللفظ مع اتحاد المعنى  
[ الترادف ] لترادف اللفظين على المعنى الواحد \* [ واللفظ ] أي المستعمل [ إما طلب ] ان أفاد الطلب  
كأضرب ولا تقم [ أو خبر ] ان احتمل الصدق والكذب كزيد قائم [ وأول ] مبتدأ والمسوغ له إرادة  
التفصيل [ ثلاثة ] خبره [ ستدكر ] في البيت عقبه والتقسيم لطلب الفعل دون طلب الترك كما يفيد قوله \*  
[ أمر ] وهو مادل على طلب الفعل بذاته كأضرب [ مع استعلاء ] أي مع اظهار الطالب العلو على المطلوب  
منه [ وعكسه ] أي طلب الفعل لامع استعلاء بل مع خضوع ، واظهار الطالب الانخفاض عن المطلوب منه  
[ دعا ] أي يسمى بذلك في الاصطلاح [ و ] الطلب [ في ] حال [ التساوي فالتماس ] بزيادة الفاء في الخبر :  
أي يسمى بذلك عند اظهار الطالب المساواة للمطلوب منه [ وقعا ] أي ثبت ، وهذا التقسيم الذي مشى عليه  
الناظم طريقة لبعضهم ، والراجع تسمية الكل أمرا ، أو الغرض من التقسيم بيان الخبر لأن المنطوق لا يبحث  
الا عن الخبر ، ولا بحث له عن الطلب بأقسامه . ولما ذكر الكل والجزئي استطراد فذكر ما يشاركهما  
في المادة وهو الكل والكلية والجزء والجزئية ، فقال :

(قوله وكحفد) أي وضع المحفد لطرف الثوب وللقدح وسواء تعدد الوضع من لغة واحدة أو من لغات مختلفة نص  
عليه الفخر في الملخص اه (قوله كأضرب) إشارة إلى أن الطلب طلب فعل وهو الذي قسمه المصنف بقوله :  
وأول ثلاثة الخ . وقوله ولا تقم الخ إشارة إلى طلب الترك وهو النهي كقولك لا تضرب اه ملوى (قوله وأول) وهو  
الطلب (قوله مع استعلاء) أي حالة كونه مع استعلاء : أي طلب العلو اه (قوله مع إظهار الطالب) أي سواء كان  
عاليا في نفس الأمر أولا اه (قوله واظهار الطالب) أي كقول الخادم لسيده : أعطني درهما فهو دعاء اه  
(قوله فالتماس) أي يسمى التماسا كقول بعض الخدمة لبعض : أعطني عمامتي اه (قوله وقعا)  
بأنف الاطلاق اه (قوله والغرض من التقسيم بيان الخبر الخ) أي فذكر غير الخبر من الطلب وأقسامه  
والنسب الخمس استطرادي ، وأقول هذا غير ظاهر : أما أولا فلأن المصنف قد ميز الخبر في باب القضايا بأنتم من  
تمييزه له هنا لأنه ذكر هنا تعريفه ، وأنه يرادف القضية فلو كان ذكر هذا الفصل لأجل تمييزه لاستغنى  
عنه بتمييزه هناك ، وأما ثانيا فلأنه لا يظهر أن ذكر النسب الخمس السابقة في هذا الفصل على سبيل الاستطراد  
والاتباع ، وان ظهر أن ذكر الطلب وأقسامه على سبيل الاستطراد والاتباع اه صيان (قوله الكل) هو  
ما أفهم الاشتراك ، والجزئي هو ما لم يفهم الاشتراك اه



## فصل : في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية

الكل حكماً على المجموع ككل ذلك ليس ذا وقوع

( فصل : في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية ) \* [ الكل حكماً على المجموع ] أى على جملة الافراد من حيث كونها مجموعة بحيث لا ينتقل فرد منها بالحكم كقولنا : كل بنى تميم يحملون الصخرة العظيمة : أى هيئتهم المجتمعة من الأفراد لا كل فرد منهم على حدته ، ومنه قوله تعالى - ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية - فانه حكم بالمثل على الهيئة المركبة من كل من الثمانية مجتمعين ، لا على كل منهم باستقلاله ، ومثل المصنف الحكم على المجموع بقوله [ ككل ذلك ليس ذا وقوع ] وهو معنى الحديث المروى من قوله صلى الله عليه وسلم « كل ذلك لم يكن » حين قاله ذواليدىن : أقصرت الصلاة ، أم نسيت . وكون الحديث من باب الكل يقتضى أن يكون المقصود نفي القصر والنسيان مجتمعين ، لان نفي كل على حدته ، وهذا تأويل مرجوح . والراجع أن المقصود نفي كل من القصر والنسيان على حدته فيكون سلباً كلياً لأن السؤال بأم عن أحد الأمرين لطلب التعيين ، فجوابه : إما بالتعيين ، وإما بنفي كل منهما لابنى اجتماعهما لأن السائل لم يعتقد الاجتماع ، وإنما اعتقد ثبوت واحد منهما ولأنه قد روى أن ذواليدىن قاله : بل بعض ذلك قد كان ، وهذا إنما يناقض نفي كل منهما لان نفي اجتماعهما لما تقرّر من أن الموجبة الجزئية إنما تناقض السالبة الكلية ، ولأن القاعدة الغالبة أن كلا إذا تقدمت على النفي كان الكلام من عموم السلب ، وكل متقدمة هنا فى : كل ذلك لم يكن فيكون السلب عاماً لكل فرد بحسب الظن لا بحسب الواقع فلا كذب ، وحينئذ تمثيل المصنف

( قوله فوقهم ) أى فوق الثمانية فهو من عود الضمير على متأخر لفظاً متقدماً رتبة : أى حال كونه فوق الثمانية يوم القيامة لثقله حينئذ بخلاف الدنيا فان الحامل له أربعة اه ( قوله ثمانية ) أملاك ، وقيل ثمانية صفوف اه ( قوله وهو معنى الحديث ) وأما لفظه فقال أبو هريرة رضى الله عنه « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر فسلم من ركعتين ، فقام ذواليدىن فقال : يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كل ذلك لم يكن ، فقال ذواليدىن : بل بعض ذلك قد كان ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصدق ذواليدىن ؟ فقال الناس نعم ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى اثنتين أخريين ثم سلم ثم كبر فسجد سجوده أو طول ثم رفع اه . قال بعضهم : فان قلت ان المعصية لا تقع من الأنبياء لا عمداً ولا نسياناً ، والسلام من ركعتين معصية وقعت نسياناً . فالجواب أن محل ذلك مالم يترتب على وقوعها حكم شرعى ، وهنا ترتب ، وهو السجود ، ودلالة الفعل أقوى ، والنسيان إنما يستحيل على الأنبياء إذا كان من الشيطان ، وهذا النسيان من الله تعالى لا يدخل للشيطان فيه اه ( قوله كل ذلك ) اسم الإشارة راجع إلى ما ذكره ذواليدىن من قصر الصلاة والنسيان اه وقوله ذواليدىن لقب به الصحابى المذكور لطول يديه واسمه الخرباق بن عمرو بنجاء معجمة مكسورة فراء سا كنة فوحدة قفاف اه ( قوله والراجع ) أى فهو من باب السكلى ( قوله بنى كل منهما ) أى على حدته ( قوله من عموم السلب ) أى عمومه لجميع أفراد الموضوع ، بخلاف تقدم النفي على كل فليسب العموم : أى عموم الحكم لجميع أفراد الموضوع وسلب العموم صادق بالثبوت للبعض وهو الغالب وبعدم الثبوت أصلاً ، لأن السالبة تصدق بنفى الموضوع اه صبان ( قوله تمثيل ) مبتدأ وقوله غير صحيح خبر له ( قوله غير صحيح ) أى بل هو من باب السكلى ، وهى القضية المحكوم فيها على كل فرد كقولك : كل انسان قابل للفهم ، ومنه هذا الحديث اه سحيمى

وَحَيْثُا يَكُلُّ فَرْدٌ حُكْمًا فَإِنَّهُ كَلْبَةٌ قَدْ عَلِمَا  
وَالْحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الْجُزْئِيَّةُ وَالْجُزْءُ مَعْرِفَةُ جَلِيَّةُ

فَصَلِّ : فِي الْمَعْرِفَاتِ

مَعْرِفَةٌ عَلَى ثَلَاثَةِ قَسَمٍ حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عُلْمٌ

للكل بهذا المثال غير صحيح \* [وحيثما لكل] أي على كل [فرد حكما . فانه] أي الحكم أو القضية ، وذكر الضمير لتأولها بالقول [كلية قد علما] نحو كل نفس ذائقة الموت ، ولا إله إلا الله \* [والحكم للبعض] أي عليه [هو الجزئية] نحو بعض الانسان كاتب ، وليس بعض الانسان بكاتب [والجزء معرفته جلية] أي ظاهرة ، فهو ما تركب منه ومن غيره كل كالحیوان فهو جزء بالنسبة للانسان لتركيبه منه ومن الناطق ، ويسمى ذلك جزءا طبيعيا وكالسقف بالنسبة الى البيت لتركيبه منه ومن الجدران ، ويسمى ذلك جزءا ماديا :

(فصل : في المعرفات) جمع معرف ، ويسمى تعريفا لتعريفه المخاطب بالماهية ، وقولا شارحا لشرحه الماهية \* [معرف] مبتدأ حذف منه أل للوزن [على ثلاثة قسم] والمعنى المعرف منقسم على ثلاثة أقسام :

الأول [حد] وهو تام وناقص كما سيأتي [ر] الثاني [رسمي] ويسمى رسما ، وهو أيضا تام وناقص [و] الثالث [لفظي] أي تعريف لفظي منسوب للفظ المطلق ، وهو من نسبة الخاص الى العام ، وقوله [علم]

(قوله كلية) ومثل للكلية بمثلين ، والجزئية بمثلين إشارة إلى أنه لا فرق فيما ذكر بين الإيجاب والسلب اه صبان (قوله كل نفس الخ) هو على ظاهره إن كان مثالا للكلية بمعنى القضية ، والمراد الحكم في كل نفس الخ إن كان مثالا للكلية بمعنى الحكم ، ومثل ذلك يقال في قوله نحو بعض الانسان الخ ، وفي كلامه إشارة إلى أن الكلية والجزئية كما يطلقان اصطلاحا على الحكم يطلقان كذلك على القضية المشتملة عليه اه صبان (قوله ولا إله إلا الله) فيه جرى على أن هذه القضية سالبة كلية وأنها من باب عموم السلب : أي عمومه لجميع أفراد الاله غير الذات العلية المستثناة استثناء متصلا لدخول المستثنى في المستثنى منه بحسب الوضع ، لأنه موضوع لما يتم المستثنى وغيره ، وإن كان خارجا منه بحسب الإرادة لإرادة التكلم بهذه الجملة خروج الذات العلية من الالهية المنفية بقريضة الاستثناء ، فيكون من العام الذي أريد به الخصوص فاندفع ما قيل انه يلزم المتكلم بهذه الجملة الكفر ثم الإيمان ، ويؤدي هذا التحقيق ما قرره في نحو لزيد على عشرة إلا واحدا من أنه أريد بعشرة تسعة مجازا بقريضة إلا واحدا لئلا يلزم التناقض فاحفظ ذلك ، واسم لاهو إله بمعنى المعبود بحق في نفس الأمر وخبرها محذوف : أي موجود أو ممكن بالامكان العام ، والاقصا على الوجود على الأول لأنه محل النزاع بين الموحدين والمشركين لا لجواز إله غيره تعالى ، والله إمام رفوع على البدلية من الضمير في الخبر ولا ضرر في تخالف البديل والمبدل منه إثباتا ونفيا ، أو من إله باعتبار محله قبل دخول الناسخ بناء على ما ذهب إليه جماعة من النحاة أنه لا يشترط في مراعاة المحل بقاء الطالب له كالأبتداء ، وأما منصوب على الاستثناء من الضمير في الخبر ، لاعلى البدلية من اسم لا لئلا يلزم عمل لا في المعرفة سواء قلنا العامل في البديل هو العامل في المبدل منه ، أو قلنا العامل فيه مثله مقدر كما هو الأصح ، والقصر من قصر الصفة على الموصوف قصر أفراد لأن هذه الجملة الشريفة للرد على معتقدى الشركة اه صبان (قوله : فصل) لما قدم المصنف الكلام على مبادئ التصورات وعلى الكليات الخمس شرع يتكلم على مقاصدها وهي المعرفات (قوله والثالث لفظي) أي كتعريف البر بالقمح (قوله من نسبة الخ) أي من نسبة المقيد للإطلاق



فَالْحَدُّ بِالْجِنْسِ وَفَضْلٌ وَقَعًا      وَالرَّسْمُ بِالْجِنْسِ وَخَاصَّةٌ مَعًا  
 وَنَاقِصُ الْحَدِّ بِفَضْلِ أَوْ مَعًا      جِنْسٌ بَعِيدٌ لَا قَرِيبٌ وَقَعًا  
 وَنَاقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَّةٍ فَقَطْ      أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدَ قَدِ ارْتَبَطَ  
 وَمَا يَلْفَظِي لِتَيْسَمِ شُهْرًا      تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهْرًا  
 وَشَرَطُ كُلِّ أَنْ يُرَى مُطْرَدًا      مُنْعَكِسًا وَظَاهِرًا لَا أَبْعَدًا  
 وَلَا مُتَاوِيًا وَلَا تَجَوُّزًا      بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُحْرَزًا

تكملة للبيت ، ثم بين الثلاثة بقوله \* [فالحد] التام [بالجنس] القريب [وفصل] قريب [وقعا] نحو الانسان حيوان ناطق [والرسم] التام [بالجنس] القريب [وخاصة] بتخفيف الصاد للوزن شاملة لازمة [معا] أى حالة كونهما مجتمعين كالحیوان الضاحك بالقوة في تعريف الانسان ، وسمى التعريف الأول حدا لأن الحد هو المنع وهو مانع من دخول أفراد غير المعرف فيه ، ويسمى التعريف الثانى رسما لأن الرسم هو الأثر ، والخاصة أثر من آثار المعرف \* [وناقص الحد بفصل] وحده كالناطق في تعريف الانسان [أو] بفصل [معا] . جنس بعيد لا قريب [وقعا] كالجسم الناطق في تعريف الانسان \* [وناقص الرسم] أى الرسم الناقص [بخاصة فقط] كالضاحك في تعريف الانسان [أو] بخاصة [مع جنس أبعد] بالصرف للضرورة [قد ارتبط] ذلك الجنس الأبعد بالخاصة كالجسم الضاحك في تعريف الانسان \* [وما بلفظي لبيهم شهرا] أى والتعريف الذى اشتهر عند المناطقة باللفظي هو [تبدیل لفظ ب] لفظ [رديف] للمعرف [أشهرًا] منه ، وذلك كقولنا في تعريف البر : هو القمع فانه مرادف للبر وأشهر منه لشهرة استعماله فى السنة العامة والخاصة \* [وشرط كل] أى من الحد والرسم [أن يرى مطردا] أى كلما وجد التعريف وجد المعرف فيكون مانعا من دخول أفراد غير المعرف فيه ، و [منعكسا] أى كلما وجد المعرف وجد التعريف فيكون جامعا لأفراد المعرف لا يخرج عنه منها شيء فلا يجوز تعريف الانسان بالحيوان لدخول غيره فيه فليس بمانع ولا تعريفه بالحيوان الكاتب بالفعل لخروج أفراد غير الكاتب عنه فليس بجامع [و] أن يرى [ظاهرا] أى وانحما [لا أبعدا] أى أخفى من المعرف كتعريف النار بأنها جسم كالنفس \* [ولامساويا] للمعرف فى الخفاء كقولنا فى تعريف المتحرك هو ما ليس بساكن [ولا] أن يرى التعريف [تجوُّزا] بضم الواو : أى لفظ تجوز : أى لفظا مجازيا ، ومحل امتناع المجاز اذا كان [بلاقرينة] معينة لمراد [بها] أى بتلك القرينة [تحرزا]

ليناسب كلامه قبله اه (قوله فالحد الخ) الحد فى اللغة المنع ، وهو لكونه مشتقلا على الذاتيات مانع من دخول الغير فيه اه ويشترط فى تمام الحد تقديم الجنس على الفصل اه (قوله شاملة) أى الخاصة اه (قوله كونهما) أى الجنس والخاصة الشاملة اللازمة اه (قوله الحد هو المنع) أى لغة (قوله كالجسم) الأولى كالجوهر لأن الجسم جنس متوسط كما تقدم (قوله كالجسم) فيه ما تقدم (قوله فيكون) أى التعريف (قوله لا يخرج عنه) أى عن التعريف (قوله منها) أى من أفراد المعرف (قوله فلا يجوز) تفريع على مفهوم الشرط فى قوله وشرط كل الخ اه (قوله وأن يرى) أى التعريف (قوله كتعريف) هذا تمثيل للخالى من القرينة (قوله فيمتنع) أى التعريف (قوله لالتباس المراد الخ) لأن البحر الجارى يشمل العالم والكريم اه (قوله بمحدود) أى من محدود اه (قوله لاشتقاقه) أى المعلوم (قوله منه) أى من العلم (قوله الذات) أى ذات المعلوم (قوله عن وصفها) أى وصف الذات

وَلَا يَمَّا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ وَلَا مُشْتَرِكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَلَا  
 وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الرَّدُودِ أَنْ تَدْخُلَ الْأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ  
 وَلَا يَجُوزُ فِي الْحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ وَجَارٌ فِي الرَّسْمِ فَادْرِ مَا رَوَوْا  
**بَابُ الْقَضَايَا وَأَحْكَامِهَا**

بالبناء للجهول ، يعني محل امتناع التعريف بالمجاز اذا كان خاليا عن القرينة المعينة للراد التي يجتزئها عن  
 إرادة غير المراد كتعريف العالم بأنه محر يدخل الحمام أو يصلى ويصوم فيمتنع لالتباس المراد بغيره ، فان كان  
 مع المجاز قرينة تعين المراد كقولنا في تعريف البليد حيوان ناهق يدخل الحمام ويصلى جاز التعريف به \* [ولا]  
 يكون التعريف [بما] أي بلفظ [بدرى] أي يعلم معناه [بمحدود] أي معرف يتوقف معرفة ذلك  
 التعريف على معرفة المعرف لأداء ذلك الى الدور فيمتنع كتعريف العلم بأنه معرفة المعلوم مع أن المعلوم  
 تتوقف معرفته على معرفة العلم لاشتقاقه منه ، وأجيب بأن المعلوم مراد منه الذات بقطع النظر عن وصفها  
 بالمعلومية فكأنه قيل العلم إدراك الشيء [ولا . مشترك من القرينة خلا] أي ولا يكون التعريف بلفظ  
 مشترك خال من القرينة المعينة للراد كتعريف الشمس بأنها عين ومحل امتناع المشترك مالم يرد جميع المعاني  
 الموضوع لها كتعريف القضية بأنها قول يحتمل الصدق والكذب مع أن القول مشترك بين المفظوظ  
 والمعقول ، لكن لما أريد كل منهما صح التعريف \* [وعندهم] الظرف خبر مقدم [من جملة الردود]  
 جار ومجرور في محل الحال من الضمير المستتر في الخبر ، أو عندهم ظرف متعلق بالردود ، ومن جملة الردود  
 هو الخبر ، والمبتدأ قوله (أن تدخل) لتأوله بمصدر منسبك من أن وما دخلت عليه [الأحكام في الحدود]  
 والمعنى على الاعراب الأول : ودخول الأحكام في التعاريف كائن عندهم حالة كونه من جملة الردود : أي  
 الممتنع ، وعلى الثاني ودخول الأحكام في التعاريف كائن من جملة الردود عندهم : أي المناطقة وخصهم بالذكر  
 لأنهم الباحثون عن ذلك ، ودخول الحكم في التعريف كقولهم الفاعل هو الاسم المرفوع ، فالرفع حكم من  
 أحكام الفاعل ، والحكم على الشيء متوقف على تصويره ، فاذا أخذ الحكم جزءا في التعريف توقف المعرف  
 عليه وحصل الدور الذي هو توقف كل من الشبثين على الآخر \* [ولا يجوز في الحدود] الحقيقية [ذكر أو]  
 التي للتقسيم لأن الماهية المحدودة شيء معين لا يتنوع [وجائز] أي وذكر أو التقسيمية جائز [في الرسم]  
 أي التعريف الرسمي كقولهم في تعريف المعرف للشيء هو ما يقتضى تصويره أو امتيازه عن غيره ، واحترزنا  
 بأواني التقسيم عن التي للشك أو التشكيك فلا يجوز دخولها في الحدود ولا في الرسوم ، وقوله [فادر  
 مارووا] تكملة للبيت . هذا :

### باب في القضايا وأحكامها

(قوله وحصل الدور) أقول : لا دور من أصله لأن المحكوم عليه بالحكم المذكور في التعريف ليس هو المعرف  
 بل المأخوذ جنسا في التعريف ألا ترى أن المحكوم عليه بالرفع في مثال الشارح هو الاسم لا الفاعل ،  
 فالحكم بالرفع إنما يتوقف على تصور مطلق الاسم لا على تصور خصوص الفاعل حتى يلزم الدور اه صبان  
 (قوله أو التي للتقسيم) اقتصر عليها لأنها التي وقع فيها التفصيل فنت في الحد وأجيزت في الرسم . أما التي للشك  
 أو الابهام فنوعه مطلقا اه صبان (قوله هو ما يقتضى) هو : أي المعرف (قوله تصويره) أي المعرف أيضا  
 (قوله باب في القضايا) لما فرغ المصنف من مبادئ التصورات ومقاصدها ، شرع يتكلم على مبادئ التصديقات وهي



مَا أَحْتَمَلُ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرَى بَيْنَهُمْ قَضِيَّةٌ وَخَبْرًا  
ثُمَّ الْقَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ شَرْطِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ وَالثَّانِي

القضايا جمع قضية ، من القضاء وهو الحكم لاشتمالها عليه ، وأحكامها بالجبر عطف على القضايا ، والمراد بالأحكام : التناقض والعكس \* [ ما ] أى اللفظ الذى [ احتمال الصدق ] والكذب [ لذاته جرى . بينهم ] أى المناطقة [ قضية وخبراً ] أى بسمى بهذين الاسمين ، فخرج بقوله : ما احتمال الصدق والكذب ما لا يحتملها من الانشآت كأضرب فلا يسمى قضية ولا جزءاً ، وخرج بقولنا لذاته ما احتمال الصدق والكذب للآزمه كاستغنى الماء فانه وان احتمال الصدق والكذب ، لكن للآزمه الذى هو أنا عطشان لا لذاته : أى مدلوله المطابق الذى هو طلب السقى ، ودخل فى قولنا ما احتمال الصدق لذاته المقطوع بصدقه من الأخبار تكبر الله وخبر رسوله ، فانه إنما قطع بصدقه بالنظر لقائله لا بالنظر لذاته ، ودخل أيضاً المقطوع بكذبه من الأخبار نحو الجزء أعظم من الكل فانه وان قطع بكذبه إنما هو لتحقيق خلافه بضرورة العقل \* [ ثم ] للترتيب الذى ذكرى [ القضايا ] جمع قضية [ عندهم ] أى المناطقة [ قسيمان ] الأول [ شرطية ]

القضايا اه سحيمى ( قوله لاشتمالها عليه ) لأنه جزء منها . لكن الحكم هنا معنى النسبة بين الطرفين لأنه هو الجزء من القضية لا معنى الايقاع والانزاع : أى إدراك الوقوع وعدم الوقوع لأن هذا ليس جزءاً منها ، بل هو قائم بنفس المدرك اه ( قوله التناقض ) هو اختلاف القضيتين إيجاباً وسلباً ( قوله والعكس ) هو قلب جزأى القضية يجعل المحمول موضوعاً والموضوع محمولاً اه ( قوله : أى اللفظ ) الصادر من اللسان أو المملوحوظ فى الذهن لأجل أن يشمل التعريف القضية المملوطة كزيد قائم ، والقضية المعقولة كقول المعقول وهى النتيجة ( قوله قضية ) وتسمى دعوى ان افتقرت الى دليل اه ( قوله الصدق ) لم يذكر المصنف الكذب لقبحه ، والعلم به ، وتنادب فى حق كلام الله تعالى وكلام رسوله ، وهذا مخرج لسحور يد وعمرو اه ( قوله قضية وخبراً ) فى التلويح : اعلم أن المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتماله على الحكم قضية ، ومن حيث احتمال الصدق والكذب خبراً ، ومن حيث إفادته الحكم اخباراً ، ومن حيث كونه جزءاً من الدليل مقدمة ، ومن حيث يطلب بالدليل مطلوباً ، ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة ، ومن حيث يقع فى العلم ويسئل عنه مسألة فالذات واحدة ، واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اه قال الفيمى : هذا يدل على أن النتيجة اسم للفظ المركب وقد صرح بعضهم عند تعريف القياس بأنه قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر بأن المراد بالقول الآخر هو القول المعقول إذ هو الذى يلزم وهو النتيجة بخلاف المملووظ اه وقد يقال : لا بعد فى تسمية المملووظ نتيجة باعتبار دلالاته على المعقول اه صبان ( قوله من الانشآت ) من أمر كأضرب أو نهى كالأضرب وغيرها كالمركب تركيباً إضافياً نحو غلام زيد فانه يستلزم خبراً وهو زيد له غلام اه ( قوله الذى هو أنا عطشان ) اعترض بأن الأولى أن يجعل الآزم أنا طالب للماء أو المخاطب المطلوب منه الماء ، أو الماء مطلوب لاستغناؤه عن اعتبار القرينة ، إذ كل إنشاء يستلزم لذاته خبراً من غير افتقار الى قرينة كما رأيت اه صبان ( قوله بالنظر لقائله ) أو المعلوم صدقه بضرورة العقل نحو الواحد نصف الاثنين ( قوله المقطوع بكذبه من الأخبار ) بالنظر لقائله أيضاً تكبر مسيئة الكذاب فى دعواه النبوة أو بالعقل كمثل الشارح ، أو كالأحد نصف الاثنين ، وهذا معنى قول الشارح بضرورة العقل اه صبان ( قوله شرطية ) سميت بذلك لوجود أداة الشرط فيها لفظاً أو تقديراً ليشمل المنفصلة ، فان قولنا إما أن يكون العدد

كَلِيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ وَالْأَوَّلُ إِمَّا مَسْوَرٌ وَإِمَّا مُهْمَلٌ  
وَالسُّورُ كَلِيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى  
إِمَّا بِكُلِّ أَوْ بِبَعْضٍ أَوْ بِلَا شَيْءٍ وَلَيْسَ بَعْضٌ أَوْ شِبْهُ جَلَا

وهي ما ليس طرفاها مفردين ولا في قوتها نحو كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا ، وان جئني أكرمك والشرطية منسوبة إلى الشرط وهو ارادة التعليق نحو كلما وان في المثاليين ، والثاني [جلية] وهي ما كان طرفاها مفردين نحو زيد قائم أدنى قوتها نحو زيد قام أبوه ، فالجملية الواقعة خبرا في تأويل مفرد ، والجلية نسبة إلى الجمل باعتبار طرفها المحكوم به ، لأنه يسمى مجولا تشبيها له بالشئ الذي جعل على غيره [ و ] القسم [الثاني] وهو الجلية قسمان \* [كلية] وأراد بها ما موضوعها كلي سواء كانت مسورة بسور كلي أو جزئي أو هملة من السور نحو الانسان حيوان ليصح التقسيم الآتي ، و [شخصية] وهي ما موضوعها معين ، وتسمى مخصوصة كزيد كاتب [ و ] القسم [الأول] من الجلية [إما مسور] بالسور الكلي أو الجزئي وتسمى [وإمامهمل] أي خال عن السور \* [والسور كليا] إن دل على الاحاطة بجميع أفرادها [ وجزئيا] إن دل على الاحاطة ببعضها [ يرى ] أي يعلم [ وأربع أقسامه ] أي أقسام السور أربعة [ حيث جرى ] أي وقع لأنه إما سور إيجاب كلي أو جزئي أو سور سلب كلي أو جزئي كما أشار إلى ذلك بقوله \* [إما بكل] نحو كل إنسان حيوان [ أو ببعض ] نحو بعض الانسان كاتب [ أو بلا شيء ] نحو لا شيء من الانسان بحجر [ وليس بعض ] الواو بمعنى أو نحو ليس بعض الحيوان بانسان ، وقوله [ أو شبه ] عطف على كل ، وقوله [ جلا ]

زوجا أو فردا في قوة قولنا إن كان العدد زوجا لم يكن فردا وان كان فردا لم يكن زوجا اه صبان ( قوله وهي ما ليس طرفاها مفردين ولا في قوتها ) يرد عليه أن الشرطية مؤلفة من مفردين في القوة ، فانها إذا كانت متصلة في قوة هذا مازوم لذلك ، وإذا كانت منفصلة في قوة هذا معاند لذلك ، وحينئذ يرد على تعريف الجلية أن الشرطية داخلية فيه فيكون غير مانع ، وما أجيب به عن ذلك غير ناهض ، فلو قال القضية ان حكم فيها باسناد شيء أو رفعه عنه فهي جلية أو بتعليق شيء على شيء أو رفعه فهي شرطية متصلة ، أو بمعاندة شيء لشيء أو رفعه فهي شرطية منفصلة ، وسكتوا عن ذكر الافراد والتركيب لكان أسلم وأوضح افاده في كبره اه صبان ( قوله باعتبار طرفها ) أي الأخير في التركيب الطبيعي وان كان متقدما لفظا وهو المحمول ، ونسبت اليه دون الموضوع لأنه نخط الفائدة اه ( قوله بسور كلي ) ويقال لها حينئذ قضية جلية كلية كقولك : كل انسان حيوان ، وقوله أو جزئي : أي بسور جزئي ويقال لها حينئذ قضية جلية جزئية كقولك بعض الحيوان انسان ، وقوله أو هملة من السور كقولك الانسان حيوان ويقال لها حينئذ قضية جلية هملة أو شخصية ، وهي ما موضوعها معين مشخص كقولك زيد كاتب وعلى كل إما موجبة أو سالبة فتباغ حينئذ ثمانية صور ، وهذا حاصل ما ذكره متنا وشرحا اه ( قوله نحو الانسان الخ ) تمثيل للموضوع الكلي اه ( قوله الكلي ) أي كقولك كل انسان حيوان ، وقوله الجزئي : أي مسورة بسور جزئي كقولك بعض الحيوان انسان ( قوله أي خال ) كقولك الانسان حيوان ( قوله اما سور إيجاب ) ككل إنسان حيوان وقوله أو جزئي : أي بعض الحيوان إنسان ( قوله سلب كلي ) أي كلا شيء من الانسان بحجر وقوله أو جزئي : أي كليس بعض الانسان بكاتب ( قوله نحو لا شيء الخ ) وتسمى القضية بهذا الاعتبار مسورة وكلية اه ( قوله ليس بعض الخ ) وتسمى القضية بهذا الاعتبار أيضا مسورة جزئية ، والى بقية الأسوار أشار بقوله : أو شبه جلا اه



وَكُلُّهَا مُوجِبَةٌ وَسَالِيَةٌ فَهِيَ إِذْنٌ إِلَى الثَّمَانِ آيَةٍ  
وَالأَوَّلُ الْمَوْضُوعُ فِي الْمَهْمَلَةِ وَالآخِرُ الْمَحْمُولُ بِالسُّوِيَّةِ  
وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمَ فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ وَتَنْقِسِمُ

أى أظهر السور الاحاطة بجميع الأفراد أو بعضها ، فشبهه كل جيع وعامة نحو جيع الانسان حيوان وعامة الانسان حيوان وشبه بعض فريق نحو فريق من الانسان كاتب ، وشبه لاشيء لأحد ولا ديار نحو لأحد من الانسان بفرس وشبه ليس بعض ليس كل فهي من أسوار السلب الجزئي لأنها رفع للإيجاب السلكى نحو ليس كل حيوان بفرس وقوله \* [ وكلها ] أى جيع القضايا الشخصية والسككية المسورة بالسور السلكى والمسورة بالسور الجزئى والمهملة [ موجبة وسالبة . فهي اذا ] أى اذا علمت ما سبق من كونها موجبة وسالبة [ الى الثمان آية ] أى راجعة وهى الشخصية الموجبة نحو زيد كاتب ، والسالبة نحو زيد ليس بكاتب ، والسككية الموجبة نحو كل انسان حيوان ، والسالبة نحو لاشيء من الانسان بحجر ، والجزئية الموجبة نحو بعض الانسان كاتب والسالبة نحو بعض الانسان ليس بكاتب ، والمهملة الموجبة نحو الحيوان إنسان ، والسالبة نحو الحيوان ليس بانسان ، والمهملة فى قوة الجزئية فلذلك صدق قولنا الحيوان انسان والحيوان ليس بانسان لأنه فى قوة قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان . واعلم أن للقضية ثلاثة أجزاء أشار الى اثنين منها بقوله \* [ والأول ] فى الرتبة وهو المحكوم عليه ، وان ذكر آخر [ الموضوع ] أى الجزء المحكوم عليه سمي موضوعا تشبيها له بشيء وضع ليحمل عليه كزيد من قولنا زيد قائم أو قام زيد فزيد موضوع فى المثالين وان كان مؤخرا فى الثانى [ بالجلية ] أى فيها [ والآخر ] فى الرتبة وان ذكر أولا هو [ المحمول ] سمي محمولا لأنه محكوم به فشبه بالسقف الذى حمل على الجدار مثلا ، وقوله [ بالسوية ] أى حالة كونهما مستويين : أى مصطحبين فى الذكر فلا يذ كر أحدهما إلا مع الآخر ، والجزء الثالث من القضية هو النسبة : أى ثبوت المحمول للموضوع كثبوت القيام لزيد مثلا ، ويسمى اللفظ الدال عليها رابطة لدلالته على النسبة الرابطة بين الجزئين ، والرابطة . إما غير زمانية كهو فى قولنا زيد هو قائم ، أو زمانية ككان فى قولنا كان زيد قائما ، ولم يذ كر المصنف الرابطة لعدم لزومها فى القضية إذ كثيرا ما يستغنى عنها فى لغة العرب بالاعراب ، والرابطة اللفظى ، وتسمى القضية الجليلة عند عدم الرابطة ثنائية لتركبها من جزئين وعند ذكر الرابطة ثلاثية لتركبها من ثلاثة أجزاء \* [ وان على التعليق فيها ] أى القضية [ قد حكم ] أى حكم بالتعليق : أى ربط

( قوله بجميع الأفراد ) أى ان كان كلياً أو ببعضها : أى ان كان جزئياً ( قوله أى جيع القضايا ) أى الأربعة وهى الشخصية والسككية والجزئية والمهملة اه ( قوله والسككية ) أى ما موضوعها كلى وقوله بالسور الجزئى هى الجزئية ( قوله والأول ) أى وللقضية ثلاثة أجزاء : فالجزء الأول الخ اه ( قوله والآخر ) أى والجزء الآخر بكسر الخاء ( قوله كونهما ) أى المحمول والموضوع ( قوله ، والجزء الثالث من القضية الخ ) اعلم أن للقضية جزئين آخرين غير الموضوع والمحمول وهما النسبة التى هو تعلق أحد الطرفين بالآخر ثبوتاً أو انتفاءً ووقوع تلك النسبة أو لا وقوعها ، والرابطة تدل على الوقوع واللاوقوع مطابقة ، وعلى النسبة المتقدمة التزاماً لاستلزام وقوع النسبة أولاً وقوعها دون العكس ، فالجزآن من القضية أديا بعبارة واحدة طلباً للاختصار كذا فى شرح الشمسية اه صبان ( قوله ككان ) مثلها سائر الأفعال الناصخة ( قوله ، وان على التعليق الخ ) لما تكلم المصنف على القضية الجليلة شرع بتكلم على القضية الشرطية لأن الأولى جزء الثانية ، والجزء مقدم على الكل ، وهى متركبت من جزئين ربط أحدهما بالآخر بأداة شرط نحو ان كانت

أَيْضًا إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ وَمِثْلِهَا شَرْطِيَّةٍ مُنْفَصِلَةٍ  
جُزْأَهُمَا مُقَدِّمٌ وَتَالِيٌّ أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الْإِتِّصَالِ  
مَا أُوجِبَتْ تَلَازِمُ الْجُزْأَيْنِ وَذَاتِ الْإِنْفِصَالِ دُونَ مَعْنَى

إحدى القضيتين بالأخرى كقولنا كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا [فإنها شرطية] لاشتغالها على أداة الشرط : أي الرابط لتشمل المنفصلة نحو : العدد إما زوج أو فرد ، وإن القضية مشتملة على أداة الرابط وهي اما الدالة على العناد بين الزوجية والفردية [ وتنقسم ] القضية الشرطية \* [ أيضا إلى شرطية متصلة ] كقولنا كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا وكلما كان الانسان ناطقا كان الجارنا هقا ، سميت بذلك لاتصال طرفيها : أي اجتماعهما في الوجود [ ومثلها ] بالجر عطف على مجرور إلى [ شرطية ] بدل منه [ منفصلة ] وذلك كقولنا : العدد إما زوج أو فرد فهذه قضية شرطية منفصلة لانفصال طرفيها وتعاندهما لعدم اجتماعهما في الوجود ، وقوله \* [ جزأهما ] أي جزأ القضيتين المتصلة والمنفصلة . الأول منهما في الرتبة أو في الذكر [ مقدم ] لتقدم رتبته في المتصلة ، وتقدم ذكره في المنفصلة [ و ] الثاني منهما في الرتبة أو الذكر [ تالي ] لتلوه : أي تبعيته لأنه جواب في المتصلة رتبته التأخير والتأخره في الذكر في المنفصلة [ أما بيان ] القضية الشرطية [ ذات الاتصال ] أي المتصلة فهي \* [ ما ] أي القضية التي [ أوجبت ] أي اقتضت [ تلازم ] أي تصاحب [ الجزئين ] المقدم ، والتالي في الوجود لزوما بأن كان لعلاقته أو اتفاقا بأن كان لا لعلاقة فشمّل الاتفاقية [ و ] القضية [ ذات الانفصال ] حال كونها [ دون مبن ] أي كذب

الشمس طالعة فالنهار موجود ، أو عناد نحو العدد إما زوج وإما فرد ، والأولى تسمى شرطية متصلة والثانية تسمى شرطية منفصلة وأول كل منهما يسمى مقديما والثاني تاليا اه سحيمي (قوله ربط إحدى القضيتين الخ) أي وليس المراد بالتعليق توقيف شيء على شيء لعدم شموله المنفصلة (قوله شرطية) سميت شرطية لوجود حرف الشرط فيها لفظا أو تقديرا فدخلت المنفصلة لأن قولنا العدد إما زوج وإما فرد في قوة قولنا إن كان العدد زوجا فلا يكون فردا ، وإن كان فردا فلا يكون زوجا اه (قوله على العناد) أي التنافي (قوله وتنقسم القضية الشرطية أيضا) كما انقسمت العملية إلى مامرّ اه (قوله كلما) ظرف لكان في قوله كان حيوانا : أي كان حيوانا كلما كان هذا إنسانا اه (قوله سميت بذلك الخ) وتسمى أيضا اتفاقية لاتفاق الطرفين في الصدق اه (قوله جزأ القضيتين) أي الجزء الأول والثاني من المتصلة والمنفصلة (قوله الأول) أي الجزء الأول (قوله والثاني) أي الجزء الثاني ، وقوله في الرتبة : أي للمتصلة ، وقوله أو الذكر : أي للمتصلة (قوله تصاحب الجزئين) سواء كان تصاحبهما على وجه اللزوم وتسمى اللزومية وهي التي يحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى لعلاقة : أي لملاحظة علاقة بينهما توجب صدق قضية على تقدير صدق أخرى وهي ما بسببه يستلزم المقدم التالي كالسببية بأن يكون المقدم سببا : أي علة في التالي نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أو مسببا عنه : أي معلولا له كما لو عكست هذا المثال بأن تقول كلما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة فان وجود النهار معلول لطلوع الشمس اه سحيمي ، أو يكونا مسببين عن سبب آخر نحو إن كان النهار موجودا فالعالم مضيء إذ وجود النهار وإضاءة العالم مسببان عن طلوع الشمس اه من الصيان (قوله أو اتفاقا بأن كان لا لعلاقة) نحو إن كان الانسان ناطقا فالجارنا هقا إذ لا علاقة بين ناطقية الانسان وناطقية الجار ، بل مجرد اتفاق الطرفين في الصدق اه سحيمي ، وقوله لا لعلاقة :



مَا أُوجِبَتْ تَنَافُرًا بَيْنَهُمَا أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ فَلْتَعَلَّمَا  
 ٦٢ مَانِعٌ جَمْعٌ أَوْ خُلُوٌّ أَوْ مَاهَا وَهُوَ الْحَقِيقِيُّ الْأَخْصُ فَاعْلَمَا

### فصل: في التناقض

\* [ما] أي القضية التي [أوجبت] أي اقتضت [تنافرا] أي تعاندا وتنافيا [بينهما] أي بين جزأها في الصدق أوفي الكذب أو فيهما [أقسامها] أي القضية المنفصلة [ثلاثة فلتعلمنا] الفاء زائدة واللام للأمر وتعلم مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفا في الوقف . أحدها \* [مانع جمع] أي قضية مانعة جمع بين طرفيها فلا يجتمعان في الوجود ويمكن ارتفاعهما وتركب من الشيء والأخص من نقيضه كقولنا هذا الشيء إما أسود أو أبيض ، فالسواد والبياض لا يجتمعان في المحل الواحد ويمكن ارتفاعهما كان يكون آخر [أو] بمعنى الواو: أي والثاني مانع [خلو] أي قضية مانعة خلوعن طرفيها فلا يمكن ارتفاعهما ويمكن اجتماعهما وتركب من الشيء ، والأعم من نقيضه كقولنا هذا إما غير أسود أو غير أبيض فيمكن اجتماعهما في الأجر ولا يمكن ارتفاعهما بأن يكون أسود أبيض معا [أو] بمعنى الواو: أي والثالث مانع [هما] أي الجمع والخلو عطف على مانع ، وأقام المضاف إليه مقام المضاف: أي قضية مانعة جمع وخلو فلا يمكن اجتماع طرفيها ولا يمكن ارتفاعهما وتركب من الشيء ونقيضه كقولنا هذا إما حيوان أو غير حيوان أو من الشيء والمساوي لنقيضه كقولنا هذا: العدد إما زوج أو فرد فلا يمكن اجتماع الزوجية والفردية في العدد المعين ولا يمكن ارتفاعهما [وهو] أي مانع الجمع والخلو [الحقيقي] لأن التعاند فيه بين الطرفين في الصدق والكذب بخلاف ما قبله فإن العناد في أحدهما ، وهو [الأخص] من الأولين لأن كل مانع الجمع والخلو منع الجمع فقط ومنع الخلو فقط فيلزم من وجود مانعة الجمع والخلو وجود كل من الآخرين ولا يلزم من وجود منع الجمع وحده أو منع الخلو وحده منعهما معا ، وقوله [فاعلما] كمل به البيت .

(فصل في التناقض) وقدمه على العكس لأنه يعبر سائر القضايا ، وهو لغة إثبات شيء ورفع ، واصطلاحا أي لا ملاحظة علاقة اه (قوله بينهما) أي المقدم والتالي وقوله في الصدق: أي في الوجود وقوله أوفي الكذب: أي في الانتفاء (قوله قضية مانعة جمع) أي قضية منفصلة مانعة جمع وهي ما دلت على عدم صحة الاجتماع بين المقدم والتالي في الصدق: أي الثبوت فقط اه سحيمي (قوله ومانع خلو) أي لا تخلو عن أحد الطرفين وهي ما دلت على امتناع الخلو من طرفيها في الكذب فقط: أي النفي ، وإن جوزت الاجتماع نحو زيد إما في البحر وإما أن لا يفرق فيمكن الجمع بينهما بأن يكون في البحر ولا يفرق ويمتنع خلوه عنهما بأن لا يكون في البحر بأن يكون في البر ويفرق اه سحيمي وقوله: أي قضية: أي منفصلة مانعة خلو اه (قوله مانعهما) أي قضية شرطية منفصلة مانعة جمع ومانعة خلو اه (قوله وأقام المضاف إليه) وهو الضمير المنفصل وقوله مقام المضاف وهو مانع اه (قوله فلا يمكن اجتماع طرفيها) أي كمانعة الجمع ، وقوله ولا يمكن ارتفاعهما: أي كمانعة الخلو اه (قوله والمساوي لنقيضه) لأن نقيض زوج فرد وقوله أو فرد مساو لهذا النقيض اه (قوله الحقيقي) أي كمانعة الخلو كما تقدم اه (قوله لأن التعاند) أي لتنافي (قوله بين الطرفين الخ) كمانعة الجمع كقولنا هذا الشيء إما أسود أو أبيض ، فالسواد والبياض لا يجتمعان في المحل الواحد اه (قوله في التناقض) أي في تعريف أحكام التناقض ، أشار إلى التعريف بالبيت الأول . وإلى الأحكام ببقية الآيات (قوله وهو) أي التناقض (قوله لغة) أي في الأصل (قوله اثبات شيء ورفع) شامل للتناقض بين المفردين كقولنا: إنسان لإنسان ، وللتناقض بين القضيتين اه صان

تَنَاقُضٌ خُلْفُ الْقَضِيَّتَيْنِ فِي      كَيْفٍ وَصِدْقٍ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُنِي  
فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مَهْمَلَةً      فَتَنَقُّضُهَا بِالْكَيفِ أَنْ تُبَدِّلَهُ  
وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ      فَاتَّقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا الْمَذْكَورِ

ما ذكره المصنف بقوله [ تنقض ] مبتدأ والمسوغ إرادة مفهوم اللفظ [ خلف ] أي اختلاف [ القضيتين ] في . كيف [ أي إيجاب وسلب ] [ وصدق واحد ] أي واحدة من القضيتين ، والتذكير باعتبار كونها قولاً وكذب الأخرى [ أمر قني ] أي تبع دائماً ، والمعنى أن التناقض هو اختلاف القضيتين في الكيف والحال أن صدق واحدة منهما وكذب الأخرى أمر لازم يخرج باختلاف القضيتين اختلاف المفردين نحو زيد لا زيد والمفرد والقضية نحو زيد عمرو قائم ، وبقولنا في كيف : أي إيجاب وسلب اختلاف القضيتين في الكلية والجزئية نحو كل إنسان حيوان بعض الإنسان حيوان واختلافهما في الموضوع نحو زيد قائم عمر وقائم واختلافهما في المحمول زيد قائم زيد جالس ، وبقولنا وصدق واحد أمر قني اختلاف قضيتين لا يلزم صدق أحدهما بل يجوز صدقهما أو كذبهما ، فالأول كقولنا بعض الحيوان إنسان بعض الحيوان ليس بإنسان والثاني كقولنا كل حيوان إنسان لا شيء من الحيوان إنسان [ فان تكن ] أي القضية [ شخصية ] نحو زيد قائم [ أو مهمله ] نحو الإنسان حيوان [ فنقضها ] بحسب [ الكيف أن تبدله ] أي كيفها فنقيض الأولى زيد ليس بقائم ونقيض الثانية الإنسان ليس بحيوان وهذا في المهمله ضعيف ، والصحيح أن نقيض المهمله كلية تخالفها في الكيف فنقيض الإنسان حيوان لا شيء من الإنسان بحيوان [ وان تكن ] أي القضية [ محصورة ] أي مسورة [ بالسور ] الكلي والجزئي [ فانقض ] أي انقضها [ بضد سورها المذكور ] بعد تبديل كيفها حينئذ يتفرع على

(قوله إرادة مفهوم اللفظ) وقال بعضهم : المسوغ التفصيل : أي تفصيله فيما يأتي إلى تناقض بين شخصيتين وتناقض بين مهملتين إلى غير ذلك ، لكن ما ذكره البعض فيه نظر لأن التفصيل المسوغ هو الذي يكون في جملة النكرة الواقعة وهذا التفصيل من كلام آخر اه (قوله في كيف الخ) وأما الكم فهو الكلية والجزئية أو مافي حكمها وهو الإهمال ، فان المهمله في حكم الجزئية اه (قوله وكذب الأخرى) أشار إلى أن في كلام المصنف اكتفاء ، وأقول يرد عليه أن الخبر حينئذ يصير غير مطابق لكونه مفرداً والمبتدأ متعدداً ، ويجب أن المبتدأ وان تعدد لفظاً واحد في الحقيقة لأن المقصود مجموع صدق أحدهما

وكذب الأخرى : أي الهيئة المجتمعة منهما اه صبان (قوله دائماً) يعني أنه يكون أمراً مطرداً (قوله في الكيف) أي الإيجاب والسلب (قوله نحو زيد لا زيد) اختلفاً إيجاباً وسلباً ، فان مفهوم زيد إيجابي ومفهوم لا زيد سلبي فاختلفا لا يسمى في الاصطلاح تناقضاً لأن أهل هذا الفن لا غرض لهم أصالة في المفردات فلهذا خص التناقض في اصطلاحهم بما بين القضيئيا وكون اختلاف المفردين السابق لا يسمى اصطلاحاً تناقضاً هو ما صرح به في الكبير ، وفي كلام بعضهم ما يفيد أنه يسمى بذلك اصطلاحاً ، وإنما أخرجوه هنا من تعريف التناقض لأن الكلام هنا في أحكام القضايا ولأنها مطمح نظرهم أصالة اه صبان (قوله شخصية نحو الخ) أي بأن كان موضوعها مشخصاً معناها اه (قوله أو مهمله) أي لم تسور بسور من الأسوار لا كلي ولا جزئي اه (قوله فنقضها الخ) أي بإبقاء المصدر على معناه بدون تأويل أو نقيضها

على أن المصدر بمعنى اسم الفاعل أو منقوضها على أنه بمعنى اسم المفعول وهو الأشهر اه (قوله الكيف) أي الإيجاب والسلب (قوله تبدله) أي بأن تبدله (قوله فنقيض الأولى) أي زيد قائم وقوله ونقيض الثانية : أي الإنسان حيوان (قوله بالسور الكلي والجزئي) أي الموجب أو السالب (بضد سورها) أي فسور الإيجاب الكلي ضده سور السلب الجزئي ، وبالعكس وسور السلب الكلي ضده



فَإِنْ تَكُنْ مُوجِبَةً كَلِّيَّةً نَقِيضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ  
وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كَلِّيَّةً نَقِيضُهَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ

فَصَلُّ : فِي الْعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ

الْعَكْسُ قَلْبُ جُزْأِي الْقَضِيَّةِ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكَيفِيَّةِ  
وَالْكَمِّ إِلَّا الْمُوجِبَ الْكَلِّيَّةِ فَعَوَضُهَا الْمُوجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ

ذلك ما ذكره بقوله \* [ فان تكن موجبة كلية ] نحو كل انسان حيوان [ نقيضها سالبة جزئية ] نحو ليس  
بعض الانسان بحيوان \* [ وان تكن سالبة كلية ] نحو لاشيء من الانسان بفرس [ فنقيضها موجبة  
جزئية ] نحو بعض الانسان فرس .

﴿ فصل في العكس المستوي ﴾ هولغة التبديل والقلب ، واصطلاحا ما ذكره المصنف بقوله \* [ العكس ]  
أى المستوي : أى المساوى للأصل وهو احتراز عن عكس النقيض ، وسيأتى ، هو [ قلب جزئى ] أى طرفى  
[ القضية ] بجعل الموضوع محمولا ، والمحمول موضوعا فى الجملة ، ويجعل المقدم تاليا والتالى مقديما فى الشرطية  
المتصلة حالة كونه [ مع بقاء الصدق ] فى العكس : أى ان كان الأصل صادقا لزم صدق العكس [ و ]  
بقاء [ الكيفية ] التى كانت فى الأصل ، فان كان الأصل موجبا فالعكس موجب وان كان سالبا فسالب \* [ و ] مع  
بقاء [ الكم ] أى ان كان الأصل كليا فالعكس كلى ، وان كان جزئيا لجزئى ، وسيأتى أمثلة ذلك ، واستثنى  
المصنف من بقاء الكم قوله [ إلا الموجب ] محذوف التاء للضرورة : أى الموجبة [ السككية ] فلا يبقى فيها  
الكم ، بل تنعكس جزئية كما أشار الى ذلك بقوله [ فعوضها ] أى المناطقة [ الموجبة الجزئية ] والمعنى أنه  
يشترط بقاء الكم فى العكس كما كان فى الأصل الا فى الموجبة السككية نحو كل انسان حيوان وكلما كان هذا  
إنسانا كان حيوانا فلا يبقى فيهما الكم فى العكس ، بل تنعكسهما جزئيتين فتقول فى عكس الأولى بعض  
الحيوان إنسان ، وفى عكس الثانية قد يكون إذا كان هذا حيوانا كان انسانا ولا يصح عكسهما كليتين لأن

سور الايجاب الجزئى وبالعكس ، يعنى : أن السالبة الجزئية نقيضها موجبة كلية ، فالمراد بالعكس هنا عكس  
القاعدة المذكورة . أعنى قول المصنف : فان تكن موجبة الخ : أى فى كلام المصنف اكتفاء اه صبان  
( قوله فى العكس ) أى فى تعريفه وأحكامه ( قوله والقلب ) عطف تفسير ، وهو جعل السابق لاحقا واللاحق  
سابقا اه ( قوله واصطلاحا ما ذكره المصنف الخ ) وهو ثلاثة أقسام : عكس نقيض موافق ، وعكس نقيض  
مخالف ، وعكس مستوي وهو الذى اقتصر عليه المصنف لأنه أكثر استعمالا ولذا قيده بقوله المستوي اه  
صبان ( قوله النقيض ) أى الموافق والمخالف ( قوله فى الجملة ) مثاله فيها قولنا فى عكس كل انسان حيوان  
بعض الحيوان انسان اه صبان ( قوله فى الشرطية ) مثاله فيها قولنا فى عكس كلما كان الشيء انسانا كان  
حيوانا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا اه صبان ( قوله مع بقاء الصدق الخ ) بمعنى أنه لو  
فرض ، وكان الأصل صادقا كان العكس كذلك لأن العكس لازم للقضية وصدق الملزوم يستلزم صدق  
اللازم ، وليس المراد صدقهما فى الواقع ، ولذا عبر بعضهم بالتصديق لأن التصديق لا يقتضى وقوع الصدق  
اه صبان ( قوله الكيفية ) أى الايجاب والسلب بمعنى أن الأصل إن كان موجبا إلى آخر ما ذكره الشارح  
اه ( قوله الكم ) أى السككية والجزئية اه ( قوله إلا الموجب ) أى القضية الموجبة الجملة والشرطية اه

وَالْمَعْسُ لَأَزِمٌ لِفَيْرِ مَا وَجَدَ بِهِ أَجْتِمَاعُ الْحِسْتَيْنِ فَأَقْتَصِدْ  
وَمِثْلَهَا الْمُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّةُ لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ  
وَالْمَعْسُ فِي مُرْتَبٍ بِالطَّبَعِ وَلَيْسَ فِي مُرْتَبٍ بِالْوَضْعِ

المحمول الأعم يثبت لجميع أفراد الموضوع الأخص ولا يثبت ذلك الموضوع إلا لبعض أفراد ذلك المحمول الأعم وكذا المقدم الأخص يستلزم التالي الأعم كلياً ولا يستلزم الأعم الأخص إلا جزئياً \* ثم اعلم أن القضايا الشخصية وكلية وجزئية ومهملة ، وهي موجبات أو سوالب ، فالموجبات الأربع تنعكس إلى موجبة جزئية ، فقولك زيد حيوان عكسه بعض الحيوان زيد ، وقولك كل إنسان حيوان أو بعض الإنسان حيوان أو الإنسان حيوان عكس هذه الثلاثة بعض الحيوان إنسان ، والسوالب لا ينعكس منها إلا السلبية نحو لا شيء من الإنسان بحجر وعكسها كنفسها وهو لا شيء من الحجر بإنسان ، والشخصية نحو ليس زيد بحجر وعكسها كلية نحو لا شيء من الحجر زيد وهذا إذا كان محمولها كلياً ، فإن كان محمولها جزئياً انعكست كنفسها نحو ليس زيد بهمرو وينعكس إلى قولنا همرو ليس زيد ، وإلى هذا أشار بقوله \* [ والعكس لازم ] لكل قضية [ غير ما وجه . به ] الضمير لما ، وذكر باعتبار لفظها ، وإن كانت واقعة على قضية : أي حصل [ اجتماع الحسيتين ] أي السلب والجزئية نحو بعض الحيوان ليس بإنسان فلا عكس لها ، لأنه يصح سلب الأخص عن بعض أفراد الأعم ، ولا يصح سلب الأعم عن بعض أفراد الأخص ، فيصدق قولنا بعض الحيوان ليس بإنسان ولا يصدق بعض الإنسان ليس بحيوان [ فاقصد ] تكملة للبيت : أي توسط في الأمور \* [ ومثلها ] أي السالبة الجزئية في عدم لزوم العكس لها القضية [ المهملة السلبية ] كقولنا الحيوان ليس بإنسان ، فإنه صادق ولا يصدق عكسه وهو الإنسان ليس بحيوان لما تقدم من بيان صحة نفي الأخص عن بعض أفراد الأعم وعدم صحة نفي الأعم عن بعض أفراد الأخص ، وقد أشار إلى ذلك بقوله [ لأنها ] أي المهملة السلبية [ في قوة الجزئية ] فكما لا تنعكس الجزئية السالبة لا تنعكس المهملة السالبة ، ثم إن العكس لا يكون إلا في الجليات والشرطيات المتصلة كما تقدم تمثيل ذلك ، وإليه أشار بقوله \* [ والعكس في مرتب ] أي ثابت في قضية مرتبة [ بالطبع ] والترتيب الطبيعي هو ما اقتضاه المعنى بحيث يتغير بتغيره ألا ترى أن معنى القضية الجلية ثبوت مفهوم المحمول لأفراد الموضوع ، فإذا غير ترتيبها أفادت ثبوت مفهوم الموضوع

( قوله الموضوع ) أي في الجلية كقولنا : كل إنسان حيوان اه ( قوله الأعم ) أي في الشرطية المتصلة اه ( قوله وعكسها ) أي الجلية الكلية والشرطية الكلية ( قوله والعكس ) أي المستوى ( قوله ما وجد ) قضية سالبة جزئية ( قوله وذكر الخ ) وأثنه بعد ذلك في قوله ومثلها مراعاة لمعناها إذ هي واقعة على قضية اه ( قوله في عدم لزوم العكس ) فيه إشارة إلى أنه قد يتفق صدق عكس السالبة المهملة كعكس الإنسان ليس بحجر إلى الحجر ليس بإنسان اه ( قوله لما تقدم ) أي في قوله لأنه يصح سلب الأخص عن بعض أفراد الأعم ولا يصح الخ اه ( قوله الجزئية السالبة ) نحو بعض الحيوان ليس بإنسان فلا تنعكس : أي فلا يقال بعض الإنسان ليس بحيوان ، فكذلك المهملة السالبة كقولنا : الحيوان ليس بإنسان لا تنعكس فلا يقال الإنسان ليس بحيوان اه ( قوله كما تقدم تمثيل ذلك ) مثاله في الجلية كل إنسان حيوان ، فتقول في عكسها بعض الحيوان إنسان ، وفي الشرطية المتصلة كلما كان هذا إنساناً كان حيواناً ، وتقول في عكسها إذا كان هذا حيواناً كان إنساناً ( قوله بتغير ) أي المعنى ( قوله بتغيره ) أي الترتيب ( قوله معنى القضية الجلية ) هي قولك كل إنسان حيوان ، وعكسها بعض الحيوان إنسان فعكسها هو تغير ترتيبها



## باب في القياس

إن القياس من قضايا صوراً مستلزماً بالذات قولاً آخراً

لأفراد المحمول ، ومعنى الشرطية لزوم التالي للمقدم ، فإذا غير الترتيب أفادت لزوم المقدم للتالي ، هذا هو المرتب بالطبع ، وأما المرتب بالوضع فهو الشرطية المنفصلة لأن ترتيبها ذكرى بحيث لا يتغير معناها بتغير طرفيها فقولك العدد إما زوج أو فرد لو قدمت فيه الثاني على الأول ، وقلت العدد إما فرد أو زوج لا يتغير معناه ، فعلم أن الترتيب إنما هو في مجرد الوضع والله ذكر ، وهذا معنى قول المصنف [ وليس ] أي العكس ثابتاً [ في مرتب بالوضع ] وذلك هو القضية الشرطية المنفصلة فلا عكس لها ، وقد علم من تقييد المصنف العكس بالمستوى أن كلامه قيد فقط ، وخرج به عكس النقيض الموافق ، وهو تبديل كل من الطرفين بنقيض الآخر مع بقاء الكم والكيف فقولنا : كل انسان حيوان عكس نقيضه الموافق كل مالم ليس بحيوان هو ليس بانسان ، ويسمى موافقاً لموافقة الأصل للعكس في الكيف ، وخرج به أيضاً عكس النقيض المخالف ، وهو تبديل الأول بنقيض الثاني ، والثاني بين الأول مع الاختلاف في الكيف فقولنا : كل انسان حيوان عكس نقيضه المخالف لاشيء مما ليس بحيوان انسان ، وسمى مخالفاً لمخالفة العكس للأصل في الكيف .

## باب في القياس

وهو لغة تقدير شيء على مثال آخر ، كتقدير المذروع على آلة الذرع ، واصطلاحاً ما ذكره المصنف بقوله \* [ ان القياس ] قول [ من قضايا صوراً ] أي ركب تركيباً خاصاً حالة كونه [ مستلزماً بالذات ] أي بذاته [ قولاً آخراً ] فقولنا قولاً جنس يخرج به المفرد ، فله لا يسمى قولاً ، لأن القول عند المناطقة خاص بالركب وقولنا صوراً من قضايا يخرج القضية الواحدة ، والمراد بالقضايا قضيتان أو أكثر ليشمل القياس البسيط وهو المركب من مقدمتين كقولنا : العالم متغير وكل متغير حادث ، والقياس المركب من أكثر من مقدمتين كقولنا : النباش أخذ للمال خفية ، وكل أخذ للمال خفية سارق ، وكل سارق تقطع يده ، وقوله مستلزماً خرج به ماصور من قضيتين ولم يستلزم قولاً آخر كالقضيتين المركبتين على وجه لا ينتج لعدم تكرار

(قوله تبديل كل من الطرفين بنقيض الآخر) كتبديل الموضوع وهو انسان بنقيض المحمول وهو ليس بحيوان وتبديل المحمول وهو حيوان بنقيض الموضوع وهو ليس بانسان اه (قوله الكم) أي الكلية والجزئية ، والكيف هو الايجاب والسلب اه (قوله في الكيف) أي إيجاباً قبل العكس وسلباً بعده (قوله تبديل الأول) هو انسان ، وقوله بنقيض الثاني وهو حيوان ليس بحيوان (قوله : فصل في القياس) هذا شروع في مقصد التصديقات وهو القياس (قوله على مثال آخر) بالاضافة : أي بمثال آخر فعلى بمعنى باء الآلة ، ويدل عليه قول الشارح في كبره : كتقدير الثوب بالآلة الحسية اه صبان (قوله على آلة الذرع) أي بالآلة الحسية التي هي مثال لما في الدهن الذي هو الذراع الكلي مثلاً اه صبان (قوله مستلزماً) حال من ضمير صور اه (قوله قولاً آخر) المراد به النتيجة لأنها قول مغاير لقضيتي القياس (قوله يخرج به الخ) الباء بمعنى عن ، فاندفع ما يقال لاشيء قبله دخل فيه ما ذكر حتى يخرج به ولا يخفى أن المصطلح عليه أن الجنس للدخال لا للاخراج الا اذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص ، فانظر اه (قوله من مقدمتين) أي قضيتين (قوله وكل متغير الخ) يلزم عنهما قول آخر وهو العالم حادث (قوله النباش أخذ للمال الخ) هنا مؤلف من ثلاث قضايا يلزم عنها قول آخر وهو النباش تقطع يده ، ويسمى مركباً اه

ثُمَّ الْقِيَّاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ فِنَّهُ مَا يُدْعَى بِالْإِقْتِرَانِي

الحد الأوسط كقولنا : كل إنسان حيوان وكل فرس سهال ، وكالقضيتين المركبتين من ضرب عقيم لا ينتج كقولنا :  
 لاشيء من الانسان بحجر وكل حجر جسم لا يستلزم شيئا لعدم إيجاب الصغرى ، وقولنا بالذات خرج  
 ما يستلزم لذاته كقياس المساواة ، وهو المركب من قضيتين متعلق محمول إحداهما موضوع الأخرى كقولنا :  
 زيد مساو عمرو وعمرو مساو لبيكر ، فانه يستلزم زيد مساو لبيكر ، لكن هذا الاستلزام ليس لذات القياس  
 بل بواسطة صدق مقدمة أجنبية ، وهي أن مساو المساوي لشيء مساو لذلك الشيء . ألا ترى أنك لو قلت  
 الانسان مباين للفرس والفرس مباين للناطق لم يلزم منه أن الانسان مباين للناطق لأن مباين المباين لشيء  
 لا يلزم أن يكون مباينا لذلك الشيء ، وقولنا قولاً آخر . المراد به النتيجة فانها قول مغاير لقضيتي القياس  
 فيخرج به القضيتان المستلزمتان لاحداهما كقولنا : زيد قائم وعمرو جالس فهاتان القضيتان يستلزمان  
 إحداهما ولا يسميان قياساً لأن إحداهما ليس قولاً آخر ، والمراد بقولنا مستلزما بالذات قولاً آخر أن  
 القياس متى سلم استلزم النتيجة سواء كان صادقاً كإسراء أو كاذباً كقولنا : كل إنسان جار وكل جار سهال  
 فانه يستلزم بحيث لو سلم أن كل إنسان سهال ، وإنما قلنا ذلك لأن التعريف يجب صدقه على القياس  
 الصادق والكاذب كالفسطة \* [ ثم ] للترتيب المذكور [ القياس عندهم ] أي المناطقة [ قسمان ] هما  
 الاقتراني والشرط [ فنه ما يدعى ] أي يسمى [ بالقياس ] الاقتراني [ لاقتران الحدود فيه ، وعدم

( قوله الحد الأوسط ) هو المحمول في الصغرى وهو حيوان في قولك كل إنسان حيوان وهو غير مكرر في قول  
 الشارح كل فرس سهال وعلى هذا الوجه لا يكون مستلزماً قولاً آخر وهو الانتاج اهـ ( قوله من ضرب عقيم )  
 أي فاسد من جهة الصورة ، كقول الشارح : لاشيء من الانسان الخ ، وسمى عقيماً لعدم إنتاجه تشبيهاً بالمرأة  
 التي لا تلد اهـ ( قوله كقياس المساواة ) أي مثل قياس المساواة في الخروج بقوله بالذات الضروب العقيمة التي  
 يقطع بصدق لازمها لخصوص المادة نحو لاشيء من الانسان بفرس وكل فرس سهال فانه يستلزم لاشيء من  
 الانسان بصهال ، لكن لا بالذات ، بل لصحة ذلك في المادة اتفاقاً اهـ ملوى ( قوله لا يلزم أن يكون مبايناً الخ )  
 بل يكون تارة مبايناً كما في قولنا الانسان مباين للفرس والفرس مباين للحمار ، وتارة لا يكون مبايناً كما في  
 مثال الشارح اهـ صبان ( قوله قولاً آخر ) خرج به ما اذا كان القول إحدى المقدمتين كقول الشارح :  
 زيد قائم وعمرو جالس ، فالنتيجة إحدى المقدمتين اهـ ملخصاً ( قوله فيخرج به القضيتان ) أي مجموع  
 القضيتين ، المستلزمتان : أي المستلزم مجموعهما لاحداهما : أي لكل منهما على حدته استلزام الكل لجزئه  
 لأن اللازم ليس قولاً آخر اهـ ( قوله إحداهما ) أي المقدمتين ( قوله لأن إحداهما ) أي القضيتين  
 ( قوله وإنما قلنا ذلك ) هو قوله متى سلم استلزم الخ اهـ ( قوله لأن التعريف الخ ) علة للتسليم ، ولأن  
 لزوم الشيء للشيء كونه الشيء بحيث لو وجد وجد لازمه ، وان لم يوجد في الواقع اهـ ( قوله كالفسطة )  
 أي ومثلها الجدل والخطابة والشعر والبرهان لأن هذه كلها أقيسة اهـ ملوى ( قوله الاقتراني ) ويكون  
 في الجلية ( قوله والشرط ) ويسمى بالشرطي لاشتمال القضية الأولى المسماة بالكبرى على الشرط نحو إن  
 كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود ، وهذه النتيجة ذكرت  
 في القياس بمبادئها وهيئتها وهو قسمان : قياس شرط متصل بقياس شرط منفصل ، فالأول ماركب من القضايا  
 المتصلة نحو لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً ، لكنه انسان ينتج فهو حيوان ، فاستثناء عين المقدم وهو انسان  
 ينتج عين التالي وهو حيوان ، والثاني ماركب من القضايا المنفصلة نحو قولك العدد إما زوج أو فرد ، لكنه  
 زوج ينتج أنه ليس بفرد ، ولكنه فرد ينتج أنه ليس بزوج اهـ سحيمي ( قوله الحدود ) المراد بها حدوده



وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِقُوَّةٍ وَأَخْتَصَّ بِالْحَمَلِيَّةِ  
فَإِنْ تَرَدُّ تَرْكِيْبُهُ فَرَكَبًا مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا  
وَرَتَّبَ الْمَقْدَمَاتِ وَأَنْظَرَا صَحِيْحَهَا مِنْ فَاسِدِ مُخْتَبَرَا  
فَإِنَّ لَازِمَ الْمَقْدَمَاتِ بِحَسَبِ الْمَقْدَمَاتِ آتٍ

فصلها بأداة استثناء كقولنا : العالم متغير ، وكل متغير حادث ، وعرفه بقوله \* [ وهو الذي دل على النتيجة . بقوة ] بأن كانت فيه متفرقة الأجزاء . ألا ترى أن قولنا العالم متغير وكل متغير حادث يدل على النتيجة ، وهي العالم حادث ، لسكن بالقوة بمعنى أن أجزاءها متفرقة فيه لأن موضوعها موضوع الصغرى ومحمولها محمول الكبرى [ واختص ] القياس الاقتراحي [ بالقضايا ] الحلية [ فلا يركب إلا منها لا من الشرطية ، وهذا رأى مرجوح ، والصحيح أن القياس الاقتراحي يؤلف من القضايا الحليات كما تقدم ومن القضايا الشرطيات كقولنا : كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا ، وكلما كان النهار موجودا كانت الأرض مضيئة فينتج كلما كانت الشمس طالعة كانت الأرض مضيئة \* [ فان ترد تركيبه ] أى القياس الاقتراحي [ فركبا . مقدماته ] أى مقدمتيه ان تركيب من مقدمتين أو مقدمات ان تركيب من أكثر [ على ما وجبا ] أى على الوجه الذى وجب من الاتيان بوصف جامع بين طرفي النتيجة وهو الحد المكرر ، وبه حصلت المقدمتان إحداهما مشتملة على موضوع النتيجة أو مقدمتها ، والأخرى على محمولها أو تاليها ، ومن اندراج الأصغر تحت الأوسط فى الاقتراحي كما سيأتى \* [ ورتب المقدمات ] بأن تقدم الصغرى منها وهى المشتملة على موضوع النتيجة أو مقدمتها على الكبرى وهى المشتملة على محمولها أو تاليها ، ويكون ذلك على الوجه الخاص ككون الصغرى موجبة ، والكبرى كلية فى الشكل الأول مثلا [ وانظرا ] أى انظرن [ صحيحها ] أى المقدمات متميزا [ من فاسد ] أى من فاسدها من جهة النظم بأن كانتا سالتين أو جزئيتين إذ لا انتاج لسالتين أو جزئيتين ، ومن جهة المادة بأن كانتا كاذبتين أو إحداهما كاذبة [ مختبرا ] أى حالة كونك مختبرا للمقدمات بالاستدلال عليها إن كانت نظرية هل هى يقينية أولا ، وهذا بيان للوجه الخاص الذى ذكره سابقا فى قوله على ما وجبا ، فلا يقال هذا تكرار لما تقدم \* [ فان لازم المقدمات . بحسب المقدمات آت ] أى لازم المقدمات وهو النتيجة آت بحسبها ، فان كانت المقدمات صحيحة صادقة كانت النتيجة صادقة ، وان

الثلاثة : الأصغر والأوسط والأكبر ، وسميت حدودا لأنها أطراف اه صبان ( قوله ان أجزاءها الخ ) أى النتيجة متفرقة فيه : أى فى القياس الاقتراحي اه ( قوله من القضايا الحليات ) وهو إمام مؤلف وصاحب من قضيتين حليتين كقولنا : العالم متغير الخ أو من ثلاث قضايا كقولنا : النبات أخذ للمال خفية الخ اه ( قوله : أى القياس ) أى مطلقا لا بقيد كونه اقتراحيا لأن ما سيذكره المصنف غير مختص بالاقتراحي ، وأن لكل شروطا غير شروط الآخر اه صبان ( قوله من مقدمتين ) كقولنا : العالم متغير الخ أو من مقدمات كقولنا : النبات أخذ للمال الخ كما تقدم اه ( قوله بوصف جامع ) أى مناسب اه ( قوله وهو الحد المكرر ) أى الوصف الجامع اه ( قوله على موضوع النتيجة ) أى فى الحلية ( قوله ومن اندراج الأصغر ) أى الذى هو موضوع النتيجة تحت الأوسط الذى هو أوسط الكبرى مثلا اذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان جسم الأصغر هو انسان ، وقد اندرج فى الحيوان لينسحب عليه : أى على الأصغر الذى هو انسان حكم الأوسط الذى هو حيوان اه ( قوله ككون الصغرى موجبة ) سواء كانت كلية أو جزئية ، وقوله والكبرى كلية سواء كانت موجبة أو سالبة اه

وَمَا مِنْ اللَّقَدَمَاتِ صُغْرَى      فَيَجِبُ أَنْدِرَاجُهَا فِي الْكُبْرَى  
وَذَاتُ حَدِّ أَصْغَرَ صُغْرَاهُمَا      وَذَاتُ حَدِّ أَكْبَرَ كُبْرَاهُمَا  
وَأَصْغَرَ فَذَاكَ ذُو أَنْدِرَاجٍ      وَوَسَطٌ يُلْفَى لَدَى الْإِنْتِاجِ

81

كانت المقدمات فاسدة أو كاذبة لم يلزم صدق النتيجة ، بل تضارب فتصدق تارة وتكذب أخرى . مثلا إذا قلنا العالم متغير وكل متغير حادث ، فهذا قياس صحيح مقدمناه صادقان فنتيجته كذلك ، وان قلت كل انسان فرس وكل فرس سهال فهو قياس كاذب إحدى المقدمتين فلا يلزم صدق النتيجة ، بل تكذب تارة كهذا المثال ، فان نتيجته كل انسان سهال وهي كاذبة وتصدق تارة كما لو أبدلت الكبرى بقولك كل فرس ناطق ، فان نتيجته كل انسان ناطق وهي صادقة ، لكن صدقها اتفاقي \* [ وما من المقدمات صغرى ] أى وماهى صغرى من المقدمات [ فيجب اندراجها ] أى اندراج أصغرها الذى هو موضوع المطلوب [ فى ] أوسط [ الكبرى ] مثلا إذا قلنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم الأصغر هو انسان ، وقد اندرج فى الحيوان لينسحب عليه حكمه \* [ وذات حد أصغر ] صرف للضرورة [ صغراهما ] أى الصغرى من المقدمتين هى ذات الحد الأصغر الذى هو موضوع المطلوب كقولنا : فى المثال المتقدم كل انسان حيوان ، فانها مشتملة على الحد الأصغر وهو انسان الذى يكون موضوعا فى النتيجة [ وذات حد أكبر كبراهما ] أى وكبرى المقدمتين هى المشتملة على الحد الأكبر الذى هو محمول النتيجة كقولنا فى المثال السابق : وكل حيوان جسم فانها مشتملة على الحد الأكبر وهو جسم الذى يكون محمولا فى النتيجة ، وسمى موضوع النتيجة أصغر لأنه أقل أفرادا غالبا من محمولها الذى سمي أكبر لكثرة أفراده ، وسمى كل منهما حدا لأنه طرف القضية \* [ وأصغر ] صرف للضرورة [ فذاك ذو اندراج ] الأصغر مندرج فى مفهوم الأكبر بسبب اندراجه فى الأوسط كما تقدم [ ووسط يلغى لى الانتاج ] أى الحد الوسط وهو المكرر فى المقدمتين يترك عند الانتاج فهو كآلة يؤتى به عند الاحتياج اليه فى التوصل الى المطلوب ، ويترك عند حصوله .

( قوله كاذب إحدى المقدمتين الخ ) أو كان القياس كاذب المقدمتين كقولنا : كل انسان جواد وكل جواد جار فهاتان كاذبتان ونتيجتهما كاذبة وهى كل انسان جوار ، فاذا أبدلت الكبرى بقولك كل جواد ناطق كانت النتيجة صادقة وهى : كل انسان ناطق مع كذب المقدمتين اهـ ( قوله فى أوسط الكبرى ) أى موضوع الكبرى وهو حيوان فى المثال المذكور سمي أوسط لأنه مكرر فى المقدمتين ويترك عند الانتاج اهـ ( قوله لينسحب عليه ) أى على الانسان ( قوله حكمه ) أى الحيوان ( قوله وذات حد أصغر ) أى ومقدمة ذات حد أصغر وهو موضوع المطلوب فى الجملة وهو انسان فى المثال المتقدم فى الشارح اهـ ( قوله الذى يكون موضوعا فى النتيجة ) اعلم أن موضوع النتيجة يسمى أصغر لكونه فى الغالب أقل أفرادا من الأوسط والأكبر ومحمولها يسمى أكبر لكونه فى الغالب أكثر أفرادا ، والمكرر فى المقدمتين يسمى أوسط ووسطا لتوسطه وجعه بين الطرفين ، ومثل الموضوع والمحمول فى الجملة المقدم ، والتالى فى الشرطية ، والمقدمة التى فيها الأصغر تسمى الصغرى لاشتغالها على الأصغر ، والتى فيها الأكبر تسمى الكبرى لاشتغالها على الأكبر اهـ ص ( قوله لأنه أقل أفراد الخ ) كالانسان بالنسبة للأجسام وكالعالم بالنسبة للحوادث ( قوله كما تقدم ) أى فى قوله فيجب اندراج أصغرها الذى هو موضوع المطلوب : أى النتيجة فى أوسط الكبرى كقولك : كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ، فان الأصغر هو انسان مندرج فى حيوان اهـ ( قوله وهو المكرر فى المقدمتين ) سواء كان موضوعا أو محمولا أو مقديما أو تاليا اهـ ( قوله ويترك عند حصوله ) أى المطلوب اهـ



## فصل : في الأشكال

الشكل عند هؤلاء الناس يطلق عن قضيتي قياس  
 من غير أن تُعتبر الأسوار إذ ذاك بالضرب له يُشار  
 وللمقدمات أشكال فقط أربعة بحسب الحد الوسط  
 حمل بصغرى وضعه بكبرى يدعى بشكل أول ويدرى  
 وحمله في الكل ثانيا عرف ووضع في الكل ثالثا ألف

﴿ فصل : في الأشكال ﴾ \* [ الشكل عند هؤلاء الناس ] أي المنطقة ، فهو عام أريد به الخصوص [ يطلق عن ] أي هيئة [ قضيتي قياس \* من غير أن تُعتبر الأسوار ] كقولنا : الانسان حيوان والحيوان جسم ، فهيتا هاتين القضيتين تسمى شكلا : أي نوعا خاصا من القياس [ إذ ] تعليلية : أي لأن [ ذاك ] الذي اعتبر فيه الأسوار [ بالضرب له يشار ] أي يسمى ضربا خاصا من الشكل ، فالقضيتان المتقدمتان قريبا شكل ، فان سورتهما بالكيفية . قلت : كل انسان حيوان وكل حيوان جسم كانا ضربا خاصا من الشكل الأول \* [ وللمقدمات أشكال فقط ] اسم فعل بمعنى ائته مقدم من تأخير [ أربعة ] بلا زيادة عليها ، وهذه الأشكال الأربعة تحصل من القياس [ بحسب ] تكرار [ الحد الوسط ] فيه \* [ حمل بصغرى وضعه بكبرى ] أي حمل الحد الوسط في الصغرى ووضع في الكبرى كالمثال المتقدم قريبا [ يدعى بشكل أول ويدرى ] أي يسمى عندهم بالشكل الأول \* [ وحمله في الكل ثانيا عرف ] أي حمل الحد الوسط في كل من الصغرى والكبرى عرف عندهم بالشكل الثاني كقولنا : كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان [ ووضع في الكل ثالثا ألف ] أي وضع الحد الوسط في كل من الصغرى والكبرى

(قوله فصل : في الأشكال) أي في ذكر الأشكال وشروطها وعدد ضروبها المنتجة وما يتعلق بذلك : أي من تعريف الشكل والضرب ، ومن قول المصنف : وتنبع النتيجة الأخرى من تلك المقدمات إلى آخر الفصل اه (قوله الشكل الخ) هو في اللغة يطلق على هيئة الشيء ، وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف اه (قوله فهو عام) أي بحسب الأصل اه (قوله يطلق عن قضيتي قياس) أي على هيئة قضيتي الخ ، أشار إلى أن في كلامه مجازا لغويا ومجازا بالحذف اه ص (قوله عن هيئة قضيتي قياس) أي الهيئة الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى باعتبار طرفي المطلوب مع الحد الوسط ، واحترز عن قضيتي غير القياس كما لو قلت كل انسان حيوان وكل فرس صاهل فلا ينتجان شكلا ولا ضربا اه ماوى (قوله خاصا) وجه الأخصية اعتبار الأسوار فيه بخلاف الشكل اه (قوله كان ضربا خاصا من الشكل الأول) لأنه اذا اعتبر مطلق ضرب مع مطلق شكل كانا متساويين ماصدا بمعنى أن كل ما يصلح أن يكون ضربا يصلح لأن يكون شكلا ، وبالعكس اه ص (قوله بحسب تكرار الحد الوسط) لأن المكرر يلغى ويترك عند الانتاج لأن الحد الوسط إن كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الأول كقولنا : العالم متغير الخ اه (قوله كالمثال المتقدم) وهو كل انسان حيوان الخ ينتج كل انسان جسم ومثله العالم متغير وكل متغير حادث ينتج العالم حادث (قوله وحمله في الكل) أي ان كان الحد الوسط محمولا في القضيتين فهو الثاني اه دمنهورى (قوله كقولنا : كل انسان حيوان الخ) ينتج لاشيء من الانسان بحجر ، ومثله العالم متغير ولا شيء من القديم بمتغير ينتج لاشيء من العالم بقديم اه دمنهورى (قوله ووضع في الكل) أي ان كان الحد الوسط

ورابع الأشكال عكس الأول وهي على الترتيب في التكميل  
فصيت عن هذا النظام يعدل ففاسد النظام : أما الأول  
فشرطه الإيجاب في صفراء وأن ترى كلية كبراءه

يسمى عندهم الشكل الثالث كقولنا : كل انسان حيوان وكل انسان ناطق \* [ ورابع الأشكال عكس الأول ] أي والشكل الرابع هو عكس الشكل الأول ، فيكون الحد الوسط فيه موضوعا في الصفري محولا في الكبرى كقولنا : كل انسان حيوان وكل ناطق انسان [ وهي على الترتيب في التكميل ] أي وهذه الأشكال الأربعة على الترتيب في الأكلية فأكلها الأول ، ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع لأن كل واحد أوضح في الانتاج مما بعده \* [ حيث عن هذا النظام يعدل ] أي وحيث يعدل عن هذا الترتيب بأن لم يتكرر الحد الوسط [ ف] القياس [ فاسد النظام ] كقولنا : كل انسان حيوان وكل فرس صهال ، بل لا يسمى قياسا لأن القياس عندهم ما استلزم النتيجة ، وهذا لا نتيجة له لعدم تكرار وسط فيه . ثم شرع في شروط انتاج الأشكال مبتدئا بالأول ، فقال [ أما ] الشكل [ الأول \* فشرطه ] أي شرط انتاجه [ الإيجاب في صفراء ] كلية كانت أجزئية [ وأن ترى كلية كبراءه ] موجبة أو سالبة ، فيحصل من ذلك أربع صور من ضرب الموجبتين الصفريين في الكليتين الكبرى بين فرضوبه المنتجة أربعة : الأول من موجبتين كليتين نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ، والنتيجة موجبة كلية وهي كل انسان جسم الثاني من موجبة كلية صفري ، وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ، والنتيجة سالبة كلية وهي لا شيء من الانسان بحجر . الثالث من موجبة جزئية صفري وموجبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ، والنتيجة موجبة جزئية وهي بعض الحيوان ناطق . الرابع

موضوعا في القضيتين فهو الثالث ( قوله كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ) ينتج بعض الحيوان ناطق ، ومثل ذلك العالم متغير العالم حادث ينتج المتغير حادث اه ( قوله ورابع الأشكال عكس الأول ) أي ان كان الحد الوسط موضوعا في الصفري محولا في الكبرى فهو الرابع اه ( قوله فيكون الحد الوسط الخ ) كقولنا : المتغير حادث ، والعالم متغير نتيجة العالم حادث اه ( قوله كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ) نتيجة ذلك كل ناطق حيوان أو بعض الحيوان ناطق ( قوله فأكلها الأول ) ويسمى الكامل لأنه منتج للمطالب الأربعة الموجبة الكلية والجزئية ، والسالبة الكلية والجزئية اه ( قوله ثم الثاني ) لأنه أقرب الأشكال الباقية الى الأول لمشاركته إياه في صفراء التي هي أشرف المقدمتين ثم الثالث لأن له قرابا إليه لمشاركته للأول في أحسن المقدمتين بخلاف الرابع فلا قرب له أصلا لمخالفته إياه فيهما وبعده عن الطبع جدا ، ولهذا لم يوجد في القرآن خلاف الثلاثة ، فانها موجودة فيه بطريق الإشارة الى آخر ما ذكر اه صبان ( قوله عن هذا الترتيب ) أي على الوجه المتقدم ( قوله فالقياس فاسد النظام ) فيه اظهار في مقام الاضمار لأجل النظم اه ( قوله فشرطه الخ ) أي يشترط لانتاج الشكل الأول شرطان : الأول أن تكون صفراء موجبة سواء كانت كلية أو جزئية ، والثاني أن تكون الكبرى كلية سواء كانت موجبة أو سالبة اه ( قوله فيحصل من ذلك ) أي فالخاصل من ذلك الخ اه ( قوله الموجبتين ) كلية أو جزئية ( قوله في الكليتين ) موجبة أو سالبة اه ( قوله والنتيجة سالبة كلية ) وانما كانت النتيجة سالبة في الثاني ، والرابع وجزئية في الثالث والرابع أيضا لأن النتيجة تتبع المقدمتين في الخسة وهي السلب والجزئية ، ووجه ترتيب هذه الضروب مذكور في المطولات ، وقد أنتج هذا الشكل المطالب الأربع ، وبهذا كان أفضل



وَالثَّانِي أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الْكَيْفِ مَعَ كَلِّيَّةِ الْكَبْرَى لَهُ شَرْطُ وَقَعِ  
وَالثَّلَاثُ الْإِجْبَابُ فِي صُفْرَاهُمَا وَأَنْ تُرَى كَلِّيَّةُ إِحْدَاهُمَا

من موجبة جزئية صفري ، وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بفرس ،  
والنتيجة سالبة جزئية وهي ليس بعض الحيوان بفرس ، وخرج باشتراط إيجاب الصفري ما لو كانت سالبة  
كلية أو جزئية فلا إنتاج لها مع الكبريات الأربع ، فهذه ثمانية كلها عقيمة ، وخرج باشتراط كلية  
الكبرى ما لو كانت الكبرى جزئية موجبة أو سالبة فلا إنتاج لها مع الموجبتين الصغيرين فهذه أربعة  
أضرب عقيمة أيضا ، فعمل أن المنتج من الشكل الأول أربعة أضرب ، وأن العقيم منه اثنا عشر . ثمانية  
خارجة باشتراط إيجاب الصفري ، وأربعة خارجة باشتراط كلية الكبرى \* [ و ] الشكل [ الثاني أن يختلفا ]  
مقدمته : أي اختلافهما [ في الكيف ] بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة [ مع . كلية  
الكبرى له ] أي للشكل الثاني [ شرط وقع ] أي واقع له فيصدق ذلك بكون الكبرى كلية موجبة أو  
سالبة ، فان كانت موجبة لم تنتج إلا مع السالبتين الصغيرين ، وان كانت سالبة لم تنتج إلا مع الموجبتين  
الصغيرين فضروره المنتجة حينئذ أربعة . الأول من موجبة كلية صفري وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان  
حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ، والنتيجة سالبة كلية ، وهي لا شيء من الانسان بحجر . الثاني عكسه  
نحو لا شيء من الحجر بحيوان وكل انسان حيوان ، والنتيجة سالبة كلية وهي لا شيء من الحجر بانسان .  
الثالث من موجبة جزئية صفري وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الفرس بانسان ،  
والنتيجة سالبة جزئية وهي ليس بعض الحيوان بفرس ، والرابع من سالبة جزئية صفري وموجبة كلية  
كبرى نحو ليس بعض الحيوان بانسان وكل ناطق انسان ، والنتيجة سالبة جزئية وهي ليس بعض الحيوان  
بناطق ، وخرج بشرط اختلافهما في الكيف ما لو اتفقا بأن كانتا موجبتين أو سالبتين كليتين أو جزئيتين ،  
أو الأولى كلية والثانية جزئية أو بالعكس فلا إنتاج لها ، فهذه ثمانية أضرب خرجت باختلاف الكيف  
كلها عقيمة ، وخرج باشتراط كلية الكبرى ما لو كانت جزئية موجبة فلا إنتاج لها مع السالبتين الصغيرين  
أو جزئية سالبة فلا إنتاج لها مع الموجبتين الصغيرين فهذه أربعة عقيمة أيضا خرجت باشتراط كلية الكبرى  
بجملة عقيمة اثنا عشر كالأول \* [ و ] الشكل [ الثالث ] شرطه [ الإيجاب في صفرهما ] أي المقدمتين  
سواء كانت كلية أو جزئية [ وأن ترى كلية إحداهما ] أي المقدمتين الصفري أو الكبرى ، فان كانت الصفري  
موجبة كلية أنتجت مع الكبريات الأربع لوجود الشرطين فيها ، وان كانت موجبة جزئية لم تنتج إلا  
مع السالبتين الكبيرين فضروره المنتجة ستة : الأول من موجبتين كليتين نحو كل انسان حيوان وكل  
انسان جسم ، والنتيجة جزئية وهي بعض الحيوان جسم . الثاني من موجبة كلية صفري وسالبة كلية كبرى

الأشكال ( قوله والشكل الثاني ) ويشترط لإنتاجه شرطان أيضا : الأول أن يختلف المقدمتان الصفري  
والكبرى في الكيف بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة ، الثاني أن تكون الكبرى كلية اه سحيمي  
( قوله والنتيجة ) فقد أنتج هذا الشكل الثاني السلب فقط كلياني الضرب الأول والثاني ، وجزئيا في الثالث  
والرابع فينتج مطلبين من الأربعة ، والسلبية أشرف من الجزئية ، والإيجاب أشرف من السلب اه صبان  
( قوله والشكل الثالث ) ويشترط لإنتاجه شرطا : الأول أن تكون المقدمة الصفري موجبة ، والثاني أن  
تكون إحدى المقدمتين كلية اه سحيمي ( قوله شرطه ) أي بحسب الكيف ( قوله وأن ترى ) أي  
وبحسب الحكم أن ترى كلية الخ ( قوله جزئية ) الصواب كلية وهي كل حيوان جسم اه

وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الْحَسْتَيْنِ إِلَّا بِصُورَةٍ فِيهَا تَسْتَبِينُ  
صُغْرَاهُمَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ كِبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كَلْبِيَّةٌ

نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحجر ، والنتيجة سالبة جزئية وهي ليس بعض الحيوان بحجر . الثالث من موجبة جزئية صفري وموجبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم بحجر . الرابع من موجبة كلية صفري وموجبة جزئية كبرى والنتيجة موجبة جزئية وهي بعض الانسان جسم . الخامس نحو كل حيوان جسم وبعض الحيوان انسان ، والنتيجة موجبة جزئية ، وهي بعض الجسم انسان . الخامس من موجبة جزئية صفري وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بحجر ، والنتيجة ليس بعض الانسان بحجر . السادس من موجبة كلية صفري وسالبة جزئية كبرى نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بكاتب ، والنتيجة سالبة جزئية وهي ليس بعض الحيوان بكاتب وخرج باسئراط إيجاب الصفري ما لو كانت سالبة كلية أو جزئية فلا تفتح مع الكبريات الأربع فهذه ثمانية كلها عقيمة ، وباسئراط كلية إحداهما ما لو كانت الصفري موجبة جزئية مع الحزئيتين الكبيرين الموجبة والسالبة فلا انتاج لها فهذان ضربان عقيمان ، جملة عقيم هذا الشكل عشرة ، والنتج منه ستة قد تقدمت \* [ ورابع ] أي وشكل رابع شرطه [ عدم جمع الحستين ] من جنس كسالبتين أو جزئيتين أو من جنسين كسالبة وجزئية ولو في مقدمة واحدة ، ومحل هذا الشرط إن لم تكن الصفري موجبة جزئية فإن كانت موجبة جزئية فشرطه كون الكبرى سالبة كلية كما يأتي ، فإن كانت الصفري موجبة كلية أتجت مع غير السالبة الجزئية الكبرى ، وإن كانت الصفري سالبة كلية أتجت مع الموجبة الكلية الكبرى ، وإن كانت سالبة جزئية لم تنتج لاجتماع الحستين فيها فحصل من ذلك أربعة أضرب : ثلاثة مع الموجبة الكلية الصفري ، وواحد مع السالبة الكلية الكبرى أيضا ، وهذا كما عرفت في غير الصورة التي استثنأها المصنف بقوله [ إلا بصورة ففيها تستبين ] أي يظهر فيها جمع الحستين من جنسين في مقدمتين \* [ صغراهما موجبة جزئية . كبراهما سالبة كلية ] فعلم من ذلك أن ضروره المنتجة خمسة : الأول من موجبتين كليتين نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ، والنتيجة موجبة جزئية وهي بعض الحيوان ناطق . الثاني من موجبتين الصفري كلية والكبرى جزئية كقولنا : كل انسان حيوان وبعض الجسم انسان والنتيجة جزئية وهي بعض الحيوان جسم : الثالث من سالبة كلية صفري وموجبة كلية كبرى نحو لاشيء من الانسان بفرس وكل ناطق انسان ، والنتيجة سالبة كلية وهي لاشيء من الفرس بناطق . الرابع من

(قوله جزئية) الصواب كلية وفتيحها لاشيء من الحيوان بحجر اه (قوله والنتيجة) أي والنتيجة سالبة جزئية نحو ليس الخ (قوله والنتيجة سالبة جزئية الخ) فعلم أن هذا الشكل لا ينتج الا الجزئية موجبة في الثلاث الأول وسالبة في الثلاث بعدها اه (قوله وشكل رابع) ويشترط لاتجاه شرط واحد وهو عدم اجتماع الحستين وهي السلب والجزئية إلا في صورة واحدة وهي مركبة من موجبة جزئية صفري وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر بحيوان ، والنتيجة سالبة جزئية وهي ليس بعض الانسان بحجر اه (قوله شرطه عدم جمع الحستين) أشار الى أن عدم جمع الحستين خبر مبتدأ محذوف لولا تقديره لم يستقم الكلام (قوله كسالبة) الكاف للتمثيل اه (قوله وجزئية) أو بالعكس (قوله ولو في مقدمة واحدة) أي سواء كان الجمع في مقدمتين أو في مقدمة واحدة اه (قوله فإن كانت موجبة) أي الصفري (قوله أتجت مع الموجبة) أي الصفري (قوله لم تفتح) أي الصفري



فَمُنْتَجٍ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةٌ      كَالثَّانِ ثُمَّ ثَلَاثٌ فَسِتَّةٌ  
 وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أُنتَجَا      وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتَهُ لَنْ يُنْتَجَا  
 وَتَتَّبِعُ النَّتِيجَةُ الْأَخْسَ مِنْ      تِلْكَ الْمَقْدَمَاتِ هَكَذَا زُكِنِ  
 وَهَذِهِ الْأَشْكَالُ بِالْحَمَلِيِّ      مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ

موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان حيوان ولا شيء من القرس بانسان ، والنتيجة سالبة جزئية وهي ليس بعض الحيوان بفرس . الخامس وهو صورة الاستثناء من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر بحيوان ، والنتيجة سالبة جزئية وهي ليس بعض الانسان بحجر ، وخرج باشتراط عدم جمع الحسنيين ان لم تكن الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية مالموا اجتماعا فلا انتاج ، وذلك صادق بكون الصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة جزئية وبكون الصغرى سالبة كلية والكبرى غير الموجبة الكلية وبكون الصغرى سالبة جزئية مع الكبريات الأربع فهذه ثمانية كلها عقيمة ، وباشتراط كون الكبرى سالبة كلية فيما اذا كانت الصغرى موجبة جزئية مالموا كانت الكبرى غير السالبة الكلية بأن كانت موجبة كلية أو جزئية أو سالبة جزئية فلا انتاج . حينئذ فهذه ثلاثة أضرب عقيمة أيضا جملة عقيم هذا الشكل أحد عشر . وقد أشار المصنف الى منتج كل شكل ويعلم من عقيمه بأن ضروب كل شكل بحسب القسمة العقلية ستة عشر من ضرب الصغريات الأربع الموجبات والسالبات في الكبريات الأربع كذلك ، فاذا ذكر منتجها علم أن الباقي من الستة عشر عقيم ، فقال \* [ فنتج لأول ] أي فالمنتج للشكل الأول [ أربعة . كالثاني ] أي وهو كالثاني فيكون منتجة أربعة وعقيم كل منهما اثني عشر [ ثم ثالث ] منتجه [ ستة ] وعقيمه عشرة \* [ و ] شكل [ رابع ] بخمسة قد أنتجا [ أي أنتج خمسة فعقيمه أحد عشر ] وغير ما ذكرته [ من الضروب التي لم تستوف شروط الانتاج [ لن ينتجا ] أي بل هو عقيم ، وقد تقدم بيان ذلك مستوفيا في كل شكل \* [ وتتبع النتيجة الأخس من . تلك المقدمات ] أي من مقدمتي القياس ، وهو ما فيه سلب أو جزئية فاذا كانت إحدى المقدمتين سالبة كقولنا : كل انسان ناطق ولا شيء من الناطق بصاهل كانت النتيجة سالبة وهي لاشيء من الانسان بصاهل ، وان كانت إحدى المقدمتين جزئية كقولنا : بعض الحيوان إنسان وكل انسان ناطق كانت النتيجة جزئية وهي بعض الحيوان ناطق [ هكذا زكن ] أي علم \* [ وهذه الأشكال بالحمل ]

( قوله غير الموجبة الكلية ) بأن كانت موجبة جزئية أو سالبة جزئية أو سالبة كلية فهذه ثلاث صور ، والرابعة المتقدمة هي كون الصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة جزئية ( قوله مع الكبريات الأربع ) وهي إما موجبة كلية أو جزئية أو سالبة كلية أو جزئية فضروب الأشكال الأربعة : أربعة وستون ضربا ، فالمنتج منها تسعة عشر والعقيم منها خمسة وأربعون كما علم مما تقدم في كل شكل اه ( قوله فنتجه ستة ) أشار الى أن ستة خبر لبتداء محذوف ( قوله وتتبع النتيجة ) أي في جميع الأشكال الاقترانية ، وقوله الآخر : أي الخسيس من تلك المقدمات وما أطف ما قيل :

إن الزمان لتابع أزداله تبع النتيجة للأخس الأردل اه  
 ( قوله وهذه الأشكال الخ ) تصرح بما علم من قوله ، واخص بالحلية لأن الجنس اذا اخص بشيء اخصت به أنواعه اه

وَالْحَذْفُ فِي بَعْضِ الْمَقَدِّمَاتِ أَوْ النَّيْجَةِ لِعِلْمِ آتِ  
وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ لِمَا مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسْلِيلٍ قَدْ لَزِمَا  
فَصَلُّ : فِي الْقِيَاسِ الْإِسْتِثْنَائِيِّ

وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاسْتِثْنَائِيِّ يُعْرَفُ بِالشَّرْطِيِّ بِإِلَّا آمْتَرَاءَ

أى وهذه الأشكال الأربعة [ مختصة ] بالجملي من القضايا [ وليس ] ما ذكر من الأشكال الأربعة [ بالشرطي ] وهذا رأى ضعيف ، والصحيح جريان الأشكال الأربعة في الجليات والشرطيات كما تقدم التفيه عليه والتمثيل له \* [ والحذف في بعض المقدمات ] أى حذف إحدى المقدمتين [ أو النتيجة لعلم ] بالمحذوف [ آت ] أى جائز كقولنا : هذا يحدث لأنه زان ، فإن المعنى وكل زان يحدث فقد حذفت الكبرى المحذوف ، وكقولنا : هذا زان وكل زان يحدث فقد حذفت النتيجة لأن المعنى هذا يحدث فحذفت للعلم بها من الكبرى ، وكقولنا : هذا زان وكل زان يحدث فقد حذفت النتيجة لأن المعنى هذا يحدث فحذفت للعلم بها من القياس \* [ وتنتهى ] أى المقدمات [ إلى ] ذى [ ضرورة ] إن لم تكن ضرورية [ لما ] يلزم على تقدير عدم انتهائها إلى ضرورة [ من دور ] وهو توقف الآخر على ما يتوقف عليه [ أو تسلسل ] وهو ترتب أمر على أمر إلى ما لا نهاية له [ قد لزما ] فلزوم الدور فيما إذا استدل على المتأخر بما يتوقف عليه ذلك المتأخر ، ولزوم التسلسل فيما إذا توقف الأول على أدلة مترتبة لا غاية لها ، فإن انتهى الأمر إلى دليل غير ضروري مقدماته ولا مسالمة لم يكف . مثال ما مقدماته ضرورية هذا العدد ينقسم إلى متساويين وكل منقسم كذلك زوج ، ومثال ما مقدماته نظرية قولك العالم صفاته حادثة وكل من صفاته حادثة فهو حادث ، فنستدل على الصغرى بقولنا صفاته متغيرة وكل متغير حادث ، والأولى من هاتين المقدمتين ضرورية للشاهدة ونستدل على الثانية منهما بالتغيران كان من عدم إلى وجود كان الوجود طارئا أو من وجود إلى عدم كان الوجود جائزا والجائز لا يقع الا حادثا ، ونستدل على الكبرى من القياس الأول بقولنا كل من كان صفاته حادثة لا يعرى عن الحوادث وكل من لا يعرى عن الحوادث لا يسبقها وكل من لا يسبق الحوادث فهو حادث فقد اتينا إلى الضرورة ، ولا عبرة باعتراض بعض الفلاسفة على بعض تلك المقدمات فإن ذلك مكابرة .

( فصل : في القياس الاستثنائي ) \* [ ومنه ] أى القياس [ ما ] أى الذى [ يدعى ] أى يسمى [ بالاستثنائي ] لاشتراكه على أداة الاستثناء ، وهى لكن كما سيأتى [ يعرف ] ذلك القياس الاستثنائي

( قوله بالجملي ) قال فى الكبير : أى بالجملية واللام للجنس ولم يؤنث لتأولها : أى القضية بالقول اه ( قوله بالشرطي ) أى كائنا بالشرطي : أى فيه ( قوله كما تقدم التفيه عليه ) أى فى باب القياس عند قوله واختص بالجملية الى أن قال : ومن القضايا الشرطيات كقولنا الخ اه ( قوله المقدمات ) صغرى أو كبرى ( قوله أو النتيجة ) أى أوهما معا ( قوله لعلم ) أى لأجل العلم بالمحذوف ( قوله آت ) خبر عن الحذف ( قوله كقولنا هذا يحدث ) مثال لحذف الكبرى ( قوله فقد حذفت الكبرى ) ومثال حذف الصغرى هذا يحدث لأن كل زان يحدث ، فإن المعنى هذا زان وهى الصغرى وقد حذفت ( قوله ان لم تكن ) أى المقدمات ( قوله لما يلزم الخ ) تعليل لمفهوم قوله وتنتهى إلى ضرورة : أى ولا يجوز أن لاتنتهى إليها لما يلزم الخ ( قوله كذلك زوج ) ينتج العدد زوج اه ( قوله فصل فى القياس الاستثنائي ) وهو المؤلف من مقدمتين : إحداهما شرطية وتسمى كبرى والأخرى تدل على وضع : أى اثبات أحد طرفيها أو رفعه : أى نفيه ، وطرفاها مقدماتها وتاليها وتسمى صغرى اه ملوى ( قوله لاشتراكه الخ ) أى القضية الاستثنائية وهى



وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّبِيَّةِ      أَوْ ضِدَّهَا بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ  
فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالٍ      أَنْتَجَّ وَضَعُ ذَلِكَ وَضَعُ التَّالِيِ  
وَرَفَعُ تَالٍ رَفَعُ أَوَّلٍ وَلَا      يُلْزَمُ فِي عَكْسِيهِمَا لِمَا أَنْجَلِي  
وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلًا فَوْضَعُ ذَا      يُنْتَجِجُ رَفَعُ ذَلِكَ وَالْعَكْسُ كَذَا

[ بالشرطي ] لاشتغال على مقدمة شرطية وتسمى الكبرى والمشتغلة على أداة الاستثناء صغرى [ بلا امتراء ]  
أى شك كمثل به البيت ، وعرف القياس الاستثنائي بقوله \* [ وهو الذى دل على النتيجة . أو ضدها ]  
أى نقيضها بأن تكون مذكورة فيه أو نقيضها [ بالفعل ] أى بصورتها [ لا بالقوة ] أى لا تكون  
متفرقة الأجزاء كما فى القياس الاقترانى ، فان نتيجه قد ذكرت ، لكنهما متفرقة الأجزاء فى مقدمته موضوعها فى  
الصغرى ومجولها فى الكبرى . وأما القياس الاستثنائي ففيه عين النتيجة أو نقيضها بصورته كما يأتى \* [ فان  
يك الشرطي ] أى القضية الشرطية ، وذكر باعتبار كونها قولاً [ ذا اتصال ] أى هى ذات اتصال : أى  
متصلة [ أنتج وضع ذلك ] المقدم : أى اثباته [ وضع التالى ] أى اثباته \* [ و ] أنتج [ رفع تال رفع أول ]  
مثال ذلك كلما كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان ينتج فهو حيوان فقد أنتج إثبات المقدم إثبات التالى  
لأن المقدم ملزوم ، والتالى لازم ، ويلزم من وجود الملزوم وجود اللازم ، ولو قلت فى هذا المثال لكنه  
ليس بحيوان أنتج فهو ليس بانسان لأن رفع اللازم يوجب رفع الملزوم ، فعلم أن المنتج منه ضربان [ ولا  
يلزم فى عكسهما ] أى لا يلزم الانتاج من عكسهما : أى من وضع التالى أو رفع المقدم . فلو قلت فى المثال  
المقدم لكنه حيوان لم ينتج انه انسان لأن اللازم قد يكون أعم من الملزوم ولا يلزم من إثبات الأعم إثبات  
الأخص وكذا لو قلت لكنه ليس بانسان لا ينتج شيئا لأن رفع الأخص لا يوجب رفع العام ، والملزوم هنا  
أخص من لازمه وهذا معنى قوله [ لما انجلى ] أى لما اتضح من أن التالى لازم وقد يكون أعم من ملزومه  
فلا يلزم من اثباته إثبات ملزومه ولا من نفي ملزومه نفيه ، فهذان الضربان عقبان \* [ وان يكن ] القياس  
الشرطي [ منفصلا ] أى ان تكن القضية الشرطية منفصلة فهى على ثلاثة أقسام : حقيقية ، ومائعة جمع  
ومائعة خلو ، فان كانت حقيقية [ فوضع ذا ] أى أحد طرفيها [ ينتج رفع ذلك ] الآخر [ والعكس كذا ]

التي فيها حرف الاستثناء وهو لكن اه ( قوله بالشرطي ) باسكان الياء مخففة لوزن لأن إحدى مقدمتيه  
شرطية اه ( قوله على مقدمة شرطية ) هى الأولى ( قوله أو ضدها ) مثال ما دل على ضد النتيجة : أى  
نقيضها قولنا فى الاستدلال على الحيوانية لو لم يكن هذا حيوانا لم يكن انسانا ينتج فهو حيوان ، فنقيض هذه  
النتيجة مذكور فى القياس وهو مقدم الشرطية اه دمنهورى ( قوله بالفعل ) مثال الدلالة على النتيجة  
بالفعل قولنا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لكن الشمس طالعة ينتج النهار موجود وهو  
مذكور بصورته فى القياس اه ( قوله مثال ذلك ) أى انتاج اثبات المقدم اثبات التالى وانتاج نفي التالى  
نفي الأول اه ( قوله اثبات المقدم ) وهو انسان ( قوله اثبات التالى ) وهو حيوان اه ( قوله لأن المقدم  
ملزوم ) وهو انسان ، والتالى لازم وهو حيوان اه ( قوله لأن رفع اللازم ) أى نفيه وهو حيوان يوجب  
رفع الملزوم : أى نفيه وهو انسان ( قوله ضربان ) أى اثباتا ونفيا ( قوله فلو قلت فى المثال المقدم ) أى  
فى قوله كلما كان هذا انسانا الخ ( قوله حقيقية ) أخذه من قول المصنف بعده ، وذلك فى الأخص اه  
( قوله فوضع ذا الخ ) أى اثباته وقوله ينتج رفع ذلك الخ : أى نفيه اه

وَذَلِكَ فِي الْأَخْصِ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ مَانِعَ جَمْعِ فَبِوَضْعِ ذَا زُ كُنْ  
رَفَعَهُ لِذَلِكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا مَانِعَ رَفْعِ كَانَ فَهُوَ عَكْسُ ذَا

### فَصْلٌ : فِي لَوَاحِقِ الْقِيَاسِ

أى ورفع أحد طرفيها ينتج وضع الآخر كقولنا : الموجود . إما قديم أو حادث ولكنه قديم ينتج أنه ليس بحادث أو ولكنه حادث ينتج أنه ليس بقديم ، فلو قلت لكنه ليس بقديم أنتج أنه حادث أو أنه ليس بحادث أنتج أنه قديم فقد أنتج وضع أحد الطرفين رفع الآخر ، ورفع أحد الطرفين وضع الآخر وهو المراد بقوله \* [ وذلك في الأخص ] أى فى الحقيقية ، فان كانت المنفصلة مانعة جمع ، فقد أشار إليها بقوله [ ثم ان يكن ] أى الشرطى بمعنى القضية الشرطية [ مانع جمع فبوضع ذا ] أى أحد طرفيها [ ز كن ] أى علم \* [ رفع لذلك ] أى الطرف الآخر لمنعها الجمع بينهما [ دون عكس ] فلا يلزم من رفع أحد طرفيها وضع الآخر لجواز الخلو عنهما ، مثال ذلك أن تقول هذا إما أسود أو أبيض لكنه أسود ينتج أنه غير أبيض أو ولكنه أبيض ينتج أنه غير أسود ، ولو قلت لكنه ليس بأسود لم ينتج أنه أسود أو غير أسود . وان كانت القضية المنفصلة مانعة خلو فقد أشار إليها بقوله [ واذا . مانع رفع كان ] أى وان كانت القضية الشرطية مانعة خلو [ فهو عكس ذا ] أى بالقضية مانعة الخلو عكس مانعة الجمع بمعنى أن رفع أحد طرفيها ينتج وضع الآخر لمنعها الخلو عنهما ووضع أحد طرفيها لا ينتج شيئاً لجواز الجمع بينهما ، مثلاً أن تقول هذا الشيء إما غير أبيض أو غير أسود لكنه أبيض ينتج أنه غير أسود أو ولكنه أسود ينتج أنه غير أبيض ، فقد لزم من رفع أحد طرفيها ثبوت الآخر ، ولو قلت لكنه غير أبيض لم ينتج أنه أسود ولا غيره ، أو قلت لكنه غير أسود لم ينتج أنه أبيض ولا غيره .

﴿ فصل فى لواحق لقياس ﴾ وقد عرفت أنه لا يتم قياس الا من مقدمتين لكن ذلك يسمى قياساً بسيطاً (قوله وذلك) أى كون وضع : أى اثبات أحد الطرفين ينتج رفع : أى نفي الآخر والعكس اهـ (قوله أى فى الحقيقية) لأنها أخص من مانعة الجمع ومانعة الخلو لأن فيها منع الجمع ومنع الخلو ، وحينئذ تسمى مانعة جمع ومانعة خلو اهـ (قوله مانع جمع) أى قضية مانعة جمع بين طرفيها : أى فلا يجتمعان ويمكن ارتفاعهما وتتركب من الشيء والأخص من تقيضه كمثل الشارح اهـ (قوله لجواز الخلو عنهما) أى عن الطرفين اهـ (قوله مثال ذلك) وهو وضع أحد طرفيها اهـ (قوله مانع رفع) أى خلو (قوله وضع) أى ثبوت (قوله مثلاً) أى مانعة الخلو اهـ (قوله فصل : فى لواحق القياس) وقد ذكر المصنف الأقيسة جميعها ماعدا قياس الخلف ، وحاصله إثبات المطلوب بإبطال تقيضه . ويسمى قياس الخلف لأنه يؤدي الى الخلف : أى الحال على تقدير عدم حقية المطلوب ، وقيل لأن المطلوب يأتي من خلفه الذى هو تقيضه ، ويتركب من قياسين أحدهما اقتراني والآخر استثنائي ، تلخيصهما لولم يتحقق المطلوب لتحقق تقيضه ولو تحقق تقيضه لتحقق محال ينتج لولم يتحقق المطلوب لتحقق محال لكن المحال ليس يتمحقق ، فالمطلوب متحقق مثلاً تقول لولم يتحقق انتفاء وجوب الزكاة على الصبي لتحقق وجوبها عليه ولو تحقق وجوبها عليه لتحقق وجوب الصلاة ينتج أنه لولم يتحقق انتفاء وجوب الزكاة على الصبي لتحقق وجوب الصلاة عليه الذى هو محال فتجعل هذه النتيجة إحدى مقدماتي القياس الاستثنائي ، والمقدمة الثانية قولك : لكن وجوب الصلاة عليه غير متحقق ينتج ان انتفاء وجوب الزكاة على الصبي متحقق وهو المطلوب ، وانما كان القياس المركب وقياس الخلف ملحقين بالقياس البسيط لأنهما لما كانا فى الظاهر مخالفين له جعلنا ملحقين به ، وان كانا فى الحقيقة يرجعان اليه اهـ صبان . وقوله لواحق



وَمِنْهُ مَا يَدْعُوهُ مُرَكَّبًا      لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدَرٌ كَبِيرًا  
 فَرَكْبُهُ إِنْ تَرَدَّ أَنْ تَقْلَهُ      وَأَقْلِبُ نَتِيجَةً بِهِ مُقَدَّمَةً  
 يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى      نَتِيجَةً إِلَى هَلْمٍ جَرًّا  
 مُتَّصِلِ النَّتَائِجِ الَّتِي حَوَى      يَكُونُ أَوْ مَفْضُولَهَا كُلُّ سِوَا  
 وَإِنْ يَجْزِي عَلَى كُلِّ اسْتِدْلٍ      فَذَا بِالِاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عَقْلٌ

وقد يكون القياس من أكثر من مقدمتين ويسمى قياسا مركبا ، وقد ذكره بقوله \* [ومنه] أي القياس [ما] أي الذي [يدعونه] أي يسمونه [مركبا] وهو ما ألف من أكثر من مقدمتين [لكونه من حجج] أي أقبسه بسبب [قدركا] أي ألف كقولنا : كل انسان حيوان وكل حيوان حساس وكل حساس نام وكل نام جسم وكل جسم مركب \* [فركبه ان ترد أن تعلمه] أي ان ترد معرفة القياس فركبه من أكثر من مقدمتين كما تقدم [واقبل نتيجة به] أي في القياس المركب [مقدمه] أي اجعل النتيجة الحاصلة من المقدمتين الأوليين مقدمة لقياس ثان ، فقل كل انسان حيوان وكل حيوان حساس فقل كل انسان حساس وكل حساس نام ، واستخرج من هاتين نتيجة فقل كل انسان نام ، ثم اجعل هذه مقدمة لقياس ثان ، فقل كل انسان نام وكل نام جسم وهكذا ، وهذا معنى قوله \* [يلزم من تركيبها] أي النتيجة [بأخرى] أي مع مقدمة أخرى : أي فيحصل منهما [نتيجة الى هلم جرا] اسم فعل بمعنى أقبل يستوي فيه الواحد والأكثرتقول : هلم ياز يدويان ياز يدون ، وجرا مصدر جره اذا سحبه هذا أصل معناه ، ثم تجوز بهلم عن طلب الاقبال الى الاخبار بالاستمرار ، وبجرا عن السحب الحسي الى التعميم المعنوي ، والمعنى هنا واته الى أن يستمر قلب النتيجة مقدمة استمرارا عاما شاملا لجميع الأقبسة البسيطة التي تؤخذ من القياس المركب \* [متصل النتائج] بالنصب خبر يكون [الذي حوى] النتائج بأن ذكرت فيه [يكون] أي يسمى بذلك لاتصال نتائجها بالمقدمات [أو] بمعنى الواو [مفصولها] معطوف على متصل النتائج : أي ويكون القياس منفصلا أن لم يحو النتائج : أي لم تذكر فيه ، بل طويت كقولنا : كل انسان حيوان وكل حيوان حساس وهكذا الى آخر القياس المتقدم من غير استخراج نتيجة لكل مقدمتين ، وسمى منفصل النتائج لعدم ذكرها فيه [كل] من متصل النتائج ومنفصلها [سوا] في إفادة المطلوب \* [وان يجزئ على كل] خفت بأوه للضرورة [استدل] أي استدل بجزئي على كل بأن تصفحت الجزئيات وحكمت بحكما على الكل

جمع لاحق : أي ما يلحق بالقياس البسيط في الاستدلال ، وهو أربعة : القياس المركب ، وقياس الخلف ، وقياس الإستقراء ، وقياس التمثيل ، وسيأتي ذلك في كلامه ماعدا قياس الخلف ، فالإضافة في لواحق القياس جنسية لا استقرائية اه (قوله الى هلم جرا) أدخل إلى على هلم مع أنها اسم فعل وهو لا يدخل عليه عامل ، واعتذر الشارح في كبره عنه بأنه كأنه استعمل هلم في غير ما وضعت له : أي أطلقها على الاستمرار اه صبان (قوله متصل النتائج) أي القياس المركب (قوله بأن ذكرت فيه) أي بالفعل مرتين أولا نتيجة وثانيا مقدمة لقياس آخر كقولك : كل انسان حيوان وكل حيوان حساس فقل انسان حساس ، ثم تقول كل انسان حساس وكل حساس نام فقل انسان نام وهكذا ، وسمى بذلك لوصول النتائج بالمقدمات اه ملوى (قوله كقولنا) تمثيل لمنفصل النتائج وعدم ذكرها في القياس .

وَعَكْسُهُ يُدْعَى الْقِيَاسَ النَّطْقِيَّ وَهُوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فَحَقَّقِي  
وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيٍّ جُمْلٍ لِجَمَاعٍ فَذَلِكَ تَمَثُّيلٌ جُمْلٍ  
وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ بِالِدَّلِيلِ قِيَاسُ الْأَسْتِقْرَاءِ وَالتَّمَثُّيلِ

فَصَلِّ : فِي أَقْسَامِ الْحُجَّةِ

وَحُجَّةٌ قَلْبِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّةٌ

[ فذا بالاستقراء عندهم عقل ] أى علم كما اذا تصفحنا جزئيات من الحيوان كالانسان والفرس والحمار ، فوجدناها تحرك فكها الأسفل عند المضغ فحكمنا بحكم تلك الجزئيات على كلبها وهو الحيوان ، وقلنا كل حيوان يحرك فكها الأسفل عند المضغ ، ثم ان كان المتصفح أ كثر الجزئيات سمي الاستقراء ناقصا كالمثال المتقدم ، وان كان المتصفح جميع الجزئيات كان استقراءنا جزئيات الحيوان فوجدنا بعضها ماشيا وبعضها غير ماش ووجدنا الماشي يموت وغير الماشي كذلك وحكمنا على كلبه وهو الحيوان وقلنا كل حيوان يموت سمي استقراء تاما \* [ وعكسه ] أى الاستقراء الذى تقدم أنه الاستدلال بحكم الجزئى على الكلى وهو الاستدلال بحكم الكلى على الجزئى [ يدعى ] أى يسمى [ القياس المنطقي ] فالقياس المنطقي [ وهو الذى قدمته ] أول باب القياس عند قوله : ان القياس من قضايا صورا . [ حقق ] المعلوم ، فالقياس استدلال بحكم الكلى على الجزئى كقولنا : كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ، فانه استدلال بثبوت الجسمية للحيوان الكلى على ثبوتها للانسان الذى هو جزئى من جزئيات الحيوان ، والاستقراء استدلال بحكم الجزئى على الكلى كما علم مما سبق \* [ وحيث جزئى على جزئى ] خفت يأوه للضرورة [ حل ] أى حيث حل جزئى على جزئى آخر فى حكمه [ لجامع ] مشترك بينهما كحمل النبيذ على الخمر فى الحرمة للاسكار [ فذاك ] الحل [ تمثيل جعل ] أى يسمى هذا الدليل تمثيلا ، وقد عرفته السعد بقوله : هو تشبيه جزئى بجزئى فى معنى مشترك بينهما ليثبت فى المشبه الحكم الثابت فى المشبه به الممثل بذلك المعنى \* [ ولا يفيد القطع ] أى اليقين [ بالدليل ] أى بنتيجة الدليل [ قياس الاستقراء والتمثيل ] والدليل اظهر فى محل الاضمار : أى بنتيجته أما قياس الاستقراء فلجواز أن يكون قد بقى جزئى من جزئيات عل خلاف ما استقرأته قالوا وقد وجد أن التماسح يحرك فكها الأعلى عند المضغ فلم تكن النتيجة فى الاستقراء وهى كل حيوان يحرك فكها الأسفل عند المضغ قطعية ، وأما قياس التمثيل فلانه يلزم من تشابه أمرين فى معنى تشابههما فى جميع الأحكام .

( فصل فى أقسام الحججة ) أى الدليل ، سمي بذلك لأزمن تمسك به حجج خصمه : أى غلبه \* [ وحجة ]

( قوله فذا ) أى الاستدلال المذكور المفهوم من استدلال ، فالاستقراء على كلامه الاستدلال بحكم الجزئى على حكم الكلى اه ( قوله فوجدناها ) أى أ كثرها تحرك فكها الأسفل الخ اه ( قوله ثم ان كان المتصفح ) أى المتصفح أ كثر الخ اه ( قوله وعكسه ) لا بد من تقدير مضافين : أى مجموع مقدمتى عكسه لأن العكس الذى هو الاستدلال ليس هو القياس المنطقي اذ هو قول مؤلف ، والاستدلال مصدر كذا فى الكبير اه صبان ( قوله وهو الذى قدمته ) أى المعروف بأنه قول مؤلف من أقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر اه ماوى ( قوله فى معنى مشترك ) وهو الاسكار فى مثال الشارح المذكور ( قوله أما قياس الاستقراء ) أى أما عدم إفادته القطع فلجواز الخ اه



خَطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلٌ      وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلْتُ الْأَمَلِ  
أَجْلَهَا الْبُرْهَانُ مَا أُلْفَ مِنْ      مُقَدِّمَاتٍ بِالْيَقِينِ تَقْتَرِنُ  
مِنْ أَوْلِيَّاتٍ مُسَاهِدَاتٍ      مَجْرَبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتٍ

مبتدأ موعج الابتداء به قصد الجنس ، وهي إما [ نقلية ] وهي ما كانت من الكتاب والسنة والاجماع ، وأما [ عقلية ] وقد ذكرها بقوله [ أقسام هذى ] الحجج العقلية [ خمسة جليه ] أي ظاهرة أولها \* [ خطابة ] وهي قياس مؤلف من مقدمات مقبولة لصدورها من معتقد كولي من مقدمات مظنونة كقولنا كل حائط ينثر منه التراب ينهدم ، ونحو فلان يسار العدو فهو مسلم للثغر ، ونحو فلان يطوف بالليل بالسلاح فهو متلصص والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم كما يفعله الخطاب والوعاظ . وثانيها [ شعر ] وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس نحو الخمر مقوية سيالة ، أو تنقبض منها النفس نحو العسل مرة مهوعة ، ونحو الورد صرم يظلي قائم في وسطه روث ، والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب ، ويزيد الانفعال بأن يكون على وزن من أوزان الشعر أو بصوت طيب . [ و ] ثالثها [ برهان ] وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية كما يأتي . ورابعها [ جدل ] وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة فقد يكون الشيء مشهورا عند قوم دون آخرين ، ومن مقدمات مسلمة عند الناس وعند الخصمين كقولنا : هذا ظلم وكل ظلم قبيح ، وكقولنا : هذه مراعاة للضعفاء وكل مراعاة للضعفاء محمودة ، والغرض منه إلزام الخصم واقناع القاصر عن إدراك البرهان . [ وخامس ] أي خامسها [ سفسطة ] وهو قياس مؤلف من مقدمات وهمية كاذبة نحو هذا ميت وكل ميت جاد فهذا جاد ، وشبيهة بالحق وليست به كقولنا : في صورة فرس على حائط هذا فرس وكل فرس صاهل [ نلت الأمل ] جملة دعائية تكملة للبيت \* [ أجلها ] أي أقسام الحجج [ البرهان ] فالجدل فالخطابة فالشعر فالسفسطة ، وعرف البرهان بقوله وهو [ ما ألف ] أي ركب [ من ] مقدمات باليقين تقترن [ أي يقينية تفرج به باقي أقسام الحجج من الجدل وغيره ، وبين اليقينية بقوله \* [ من أوليات ] أي المقدمات اليقينية هي الأوليات : أي الضروريات التي لا يتوقف حكم العقل فيها

( قوله قصد الجنس ) أي أو التفصيل ( قوله نقلية ) منسوبة إلى النقل لاستنادها إليه ، وإن كان العقل هو المدرك لها ، ونسبت إلى النقل لتمييزها بمتوقف على النقل من غيره اه صبان ( قوله عقلية ) منسوبة إلى العقل لأن العقل لا يتوقف في إثباتها على نقل ( قوله كل حائط الخ ) الأمثلة الثلاثة للنوع الثاني ، والتمثيل إن كان للخطابة المركبة من المقدمات المظنونة كان في كلامه حذف بعض المقدمات ، وإن كان للمقدمات المظنونة فلاحذف وكذا يقال في نظائره اه ( قوله فلان يسار العدو ) أي يعلمه بالسر ، والثغر هو طرف بلاد الإسلام اه صبان ( قوله مهوعة ) بفتح الواو المشددة مقيأة : أي هي في النحل وصبغ بعضهم بالكسر وهو أيضا صحيح اه ( قوله وهو قياس مؤلف الخ ) أي لانتاج اليقين اه ( قوله تختلف ) أي المقدمات المشهورة : أي تختلف شهرتها فر بما كانت مشهورة في زمان دون زمان ، وفي مكان دون مكان وعند قوم دون آخرين اه ( قوله كقولنا : هذا ظلم الخ ) ينتج هذا قبيح اه ( قوله وهمية ) يعني أن الوهم حكم بها في غير المحسوسات ، وإنما قلنا في غير المحسوسات لأن أحكام الوهم في المحسوسات يصدقها العقل بخلافها في العقول الصرفة فكاذبة اه ( قوله في صورة فرس على حائط ) أي مصورة عليها ( قوله أجلها ) أي أقواها البرهان لأنه يفيد القطع بخلاف غيره اه ( قوله فالجدل ) لأنه يتركب من مقدمات قريبة من اليقين وهي المشهورات والمسلمات اه ( قوله فالخطابة ) أي لأنها تفيد الظن ( قوله فالسفسطة ) معناها الحكمة الموهمة

وَحَدْسِيَّاتٍ وَمَحْسُوسَاتٍ فَتِيكَ جُمْلَةُ الْيَقِينِيَّاتِ  
وَفِي دَلَالَةِ الْقَدَمَاتِ عَلَى النَّبِيَّةِ خِلَافُ آتِ  
عَقْلِيٍّ أَوْ عَادِيٍّ أَوْ تَوَلَّدِ أَوْ وَاجِبٌ وَالْأَوَّلُ الْمُوَيْدُ

121

على استعانة بحسي أو غيره ، بل بمجرد تصوّر الطرفين بحكم العقل فيها كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء [ مشاهدات ] وهي مالا يحكم العقل فيها بمجرد تصوّر الطرفين ، بل يحتاج الى المشاهدة بالحس الباطن ، وتسمى وجدانيات كالعلم بأنك جائع أو غضبان أو متلذذ أو متألم ، و [ مجربات ] وهي ما يحتاج العقل في الجزم بحكمه الى تكرار المشاهدة مرة بعد أخرى كقولنا : السقمونيا مسهلة للصغراء ، و [ متواترات ] وهي ما يحكم العقل فيها بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب كقولنا : سيدنا محمد صلى الله عليه وآله ادعى النبوة وظهرت المعجزة على يديه \* [ وحديسات ] بتحريك الدال للضرورة ، وهي ما يحكم العقل فيه بواسطة حدس أو ظن مستند الى أمانة كقولنا : نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف تشكلاته النورية بحسب قربه من الشمس وبعده عنها [ ومحسوسات ] وهي ما يحكم به العقل بواسطة الحس الظاهر من غير توقف على شيء آخر كقولنا : الشمس مشرقة والنار محرقة [ فتلك ] المذكورات [ جملة اليقينيّات ] التي يتألف البرهان منها لانتاج اليقين \* [ وفي دلالة المقدمات ] العلم أو الظن بها [ على ] العلم أو الظن [ بالنتيجة ] أي في الارتباط بينهما [ خلاف آت ] ذكره في البيت بعده ، ولما كان للدليل ارتباط بالدلول سمي ذلك الارتباط دلالة . ثم ذكر الخلاف بقوله \* [ عقلي ] أي الارتباط بينهما عقلي لا يمكن تخلفه فلا يمكن تخلف العلم أو الظن بالنتيجة عن العلم أو الظن بالمقدمتين بمعنى أن الله ان شاء أوجد بقدرته العلم أو الظن بالمقدمتين أو العلم أو الظن بالنتيجة ، ولا تتعلق القدرة بالعلم أو الظن بالمقدمتين بدون العلم أو الظن بالنتيجة فهما متلازمتان تلازما عقليا كتلازم العرض أو الجوهر لا يمكن وجود أحدهما بدون الآخر وهذا لامام الحرمين [ أو ] بمعنى الواو : أي والثاني أن الربط بينهما [ عادي ] بمعنى أنه يجوز تخلف العلم أو الظن بالنتيجة عن العلم أو الظن بالمقدمتين بأن ينتهي شخص في البلادة الى أن يعلم المقدمتين ولا يعلم النتيجة لعدم تفتنه لاندراج الأصغر تحت الأوسط ، وفي التصوير نظر اذ من الشروط التفتن لاندراج

( قوله والكل أعظم من الجزء ) أي جزء ذلك الكل فلا ينافي أن هذا الجزء قد يكون أعظم من كل غير كنه اه  
( قوله بالحس الباطن ) وأما التي يحكم بها العقل بواسطة الحواس الظاهرة كالحكم بأن الشمس مضيئة فهي المحسوسات وهي السادسة في كلام المصنف اه صبان ( قوله أمانة ) أي تجربة اه ( قوله بواسطة الحس الظاهر ) أي البصر أو غيره ولذلك مثل بمثلين اه ( قوله أو الظن بها ) أي بالمقدمات ( قوله بينهما ) أي بين العلم والظن بالمقدمات والعلم أو الظن بالنتيجة اه ( قوله فلا يمكن تخلف العلم أو الظن الخ ) اعترض بأنه فعل القادر المختار الذي ان شاء فعل وان شاء ترك فكيف يكون واجبا ؟ . وأجيب بأن عدم انفكاك اللازم عن المزموم لا ينافي جواز به معنى أن الفاعل المختار ان شاء خلف المزموم وخالف اللازم وان شاء تركهما معا لأن يخلف المزموم ولا يخلف اللازم وهكذا كل متلازمين عقلا كالجواهر والأعراض المتلازمين ، ولو توجه هذا الاعتراض لم يثبت لازم عقلي في الكائنات . وحاصله أن ترك اللازم مع خلف المزموم محال لاتعلق به القدرة فلا يلزم نفي الاختيار ، قاله في الكبير اه ص ( قوله إذ من الشروط ) أي شروط القياس المنتج التفتن لاندراج وهو هنا مفقود فتخلف العلم أو الظن بالنتيجة لفقد شرط القياس ، والكلام إنما هو في القياس المستوفى للشروط ، والجواب عنه بإمكان أن الأشعري صاحب هذا المذهب لا يشترط التفتن لاندراج لا ينبغي بعده ، فالأولى تصوره بأن يخلق الله العلم



## خاتمة

وَخَطَا الْبُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا فِي مَادَّةٍ أَوْ صُورَةٍ فَلَمَبْتَدَا  
فِي اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكِ أَوْ كَجَعْلِ ذَا تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيفِ مَأْخِذًا  
وَفِي الْمَعَانِي لِاتِّبَاعِ السَّكَاذِبَةِ بِذَاتِ صِدْقٍ فَافْهَمِ الْمُخَاطَبَةَ

الأصغر تحت الأوسط ، وهذا القول للشيخ الأشعري [ أر ] بمعنى الواو : أي ، والثالث أن الارتباط بينهما [ تولد ] بمعنى أن القدرة الحادثة أثرت في العلم أو الظن بالنتيجة بواسطة تأثيرها في العلم أو الظن بالمقدمتين إذ التولد أن يوجد فعل لفاعله فعل آخر ، وهذا القول للمعتزلة وهو باطل لقيام البرهان على أنه لا تأثير للعبد في شيء من الأعمال الاختيارية [ أر ] بمعنى الواو : أي والرابع أن الارتباط بينهما [ واجب ] بالتعليل بمعنى أن العلم أو الظن بالمقدمتين علة أثرت بذاتها في العلم أو الظن بالنتيجة ، وهذا للفلاسفة وهو باطل لقيام البرهان على انتفاء تأثير العلة والطبيعة ، وأنه تعالى هو الفاعل المختار [ والأول ] من هذه الأقوال هو [ المؤيد ] القوي لعدم ورود شيء عليه .

## خاتمة في بيان خطأ البرهان

\* [ وخطأ البرهان حيث وجدنا ] أي في أي مكان وجد فهو إما [ في مادة ] بتخفيف الدال للضرورة ، وهي كل من مقدمتيه [ أر ] في [ صورة ] أي هيئة المقدمتين [ فالمبتدأ ] أي الأول منهما وهو خطأ المادة إما \* [ في اللفظ كاشتراك ] مثل قولك هذا قرء ، وتريد الخيض ، وكل قرء يجوز الوطء فيه وتريد الطهر ، فلم يتكرر الحد الوسط فكذبت النتيجة [ أو كجعل ذا ] بالأنف . قال المؤلف : على لغة القصر في الأسماء الستة [ تباين ] مع لفظ آخر [ مثل الرديف ] له [ مأخذ ] أي من جهة المأخذ كقولك : هذا صارم مشيراً إلى سيف غير قاطع ، وكل صارم سيف حقيقة السيف تباين حقيقة الصارم لأن السيف ما كان على الهيئة المخصوصة قاطعاً أولاً ، والصارم هو السيف بقيد القطع ، فكانت النتيجة كاذبة لأن الصارم في الصغرى أريد به غير القاطع فلم يصح حمل السيف عليه في الكبرى ، بل هو محمول على الصارم الذي هو القاطع من جنس السيف فلم يتكرر الحد الوسط \* [ و ] الخطأ للبرهان [ في المعاني ] لأجل [ التباس ] القضية [ الكاذبه . ] بقضية [ ذات صدق ] وقوله [ فافهم المخاطبه ] تكملة للبيت

أو الظن بالمقدمتين دون العلم أو الظن بالنتيجة خرقاً للعادة اه ص ( قوله والأول ) وهو أنه عقلي بلا تعليل ولا تولد اه ( قوله المؤيد ) لأنه اختاره الامام الرازي أيضاً ، وشهره حجة الاسلام وغيره ، ولأن ما احتج به الشيخ الأشعري يمكن القدح فيه كما بسطه في الكبير اه ( قوله وكل صارم سيف ) هكذا أيضاً في الشرح الكبير ، وقد رأيت في بعض نسخ شرح الملوي تبديل في هذا المثال في صفراء حيث أطلق فيها الصارم على السيف غير القاطع توهماً أن الصارم مرادف للسيف ، وأنه اسم للهيئة المخصوصة ، وإن لم يقطع اه صبان ( قوله حقيقة السيف تباين حقيقة الصارم ) عبارة شرح الملوي ، فالصارم حقيقة تباين حقيقة السيف والسيف ما كان على الهيئة اه ( قوله في المعاني ) أي من جهة المعاني فهو مقابل قوله في اللفظ : أي الخطأ في المادة إما في اللفظ وإما في المعنى قال في المعاني للجنس فتبطل جميعتها اه ( قوله لأجل التباس الخ ) علة للخطأ في المعنى ( قوله فافهم المخاطبة ) أي المخاطب به ، فالمصدر بمعنى اسم المفعول اه

كَيْتَلِ جَعَلَ الْعَرَضِي كَالذَّائِي      أَوْ نَاتِجِ إِحْدَى الْمَقْدَمَاتِ  
وَالْحَكْمِ لِلْجِنْسِ بِحَكْمِ النَّوْعِ      وَجَعَلَ كَالْقَطْعِيِّ غَيْرِ الْقَطْعِيِّ  
وَالثَّانِ كَالْمَخْرُوجِ عَنِ أَشْكَالِهِ      وَتَرَكَ شَرْطَ النَّتِجِ مِنْ إِكْمَالِهِ  
هَذَا تَمَامُ الْفَرَضِ الْمَقْصُودِ      مِنْ أَمْهَاتِ الْمَنْطِقِ الْمَعْمُودِ

127

\* [ كَيْتَلِ جَعَلَ الْعَرَضِي ] بِاسْكَانِ الْيَاءِ لِلضَّرُورَةِ [ كَالذَّائِي ] كَقَوْلِنَا : الْجَالِسُ فِي السَّفِينَةِ مُتَحَرِّكٌ وَكُلُّ مُتَحَرِّكٍ لَا يَبْتَدِئُ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ فَاحْدَى الْمَقْدَمَتَيْنِ كَاذِبَةٌ أَنْ أُرِيدَ بِالْمُتَحَرِّكِ فِيهَا مَعْنَى وَاحِدٍ ، وَأَنْ أُرِيدَ بِالْمُتَحَرِّكِ فِي الْأَوَّلَى الْمُتَحَرِّكُ بِالْعَرَضِ ، وَفِي الثَّانِيَةِ الْمُتَحَرِّكُ بِالذَّاتِ كَأَنَّ صَادِقَتَيْنِ لَكِنْ لَمْ يَوْجَدْ تَكَرُّرٌ فَلَمْ تَصْدُقِ النَّتِجَةُ [ أَوْ ] كَجَعَلِ [ نَاتِجِ إِحْدَى الْمَقْدَمَاتِ ] أَي جَعَلَ النَّتِجَةَ عَيْنَ إِحْدَى الْمَقْدَمَتَيْنِ كَقَوْلِنَا : هَذِهِ نَقْلَةٌ وَكُلُّ نَقْلَةٍ حَرَكَةٌ فَهَذِهِ حَرَكَةٌ ، فَالنَّتِجَةُ عَيْنَ الصَّغْرَى لِأَنَّ الْحَرَكَةَ مُرَادِفَةٌ لِلنَّقْلَةِ \* [ وَ ] مِنْ الْخَطَا فِي الْمَعْنَى [ الْحَكْمِ لِلْجِنْسِ ] أَي عَلَيْهِ [ بِحَكْمِ النَّوْعِ ] كَقَوْلِنَا كُلُّ فَرَسٍ حَيَوَانٌ وَكُلُّ حَيَوَانٍ نَاطِقٌ فَكُلُّ فَرَسٍ نَاطِقٌ وَهُوَ كَذِبٌ ، وَيُسَمَّى مِثْلَهُ إِيْهَامُ الْعَكْسِ لِأَنَّهُ لَمَّا رَأَى أَنَّ كُلَّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ تَوَهَّمَ أَنَّ كُلَّ حَيَوَانٍ نَاطِقٌ وَبِئْسَ كَذَلِكَ جَاءَ الْخَطَأُ [ وَ ] مِنْ الْخَطَا فِي الْمَعْنَى [ جَعَلَ كَالْقَطْعِيِّ غَيْرِ الْقَطْعِيِّ ] بِالْجُرْ بِإِضَافَةٍ جَعَلَ وَفَصَّلَ بَيْنَ الْمُتَضَافَيْنِ بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ الَّذِي هُوَ مَفْعُولٌ ثَانٍ لِلْمَصْدَرِ : أَي وَجَعَلَ غَيْرَ الْقَطْعِيِّ مِثْلَ الْقَطْعِيِّ كَهَذَا مَيْتٌ وَكُلُّ مَيْتٍ جَادٌ \* [ وَالثَّانِ ] حَذَفَتْ مِنْهُ الْيَاءُ تَخْفِيفًا وَهُوَ خَطَأٌ الصُّورَةُ : أَي هَيْئَةُ الْمَقْدَمَتَيْنِ [ كَالْمَخْرُوجِ عَنِ أَشْكَالِهِ ] أَي أَشْكَالِ الْقِيَاسِ الْأَرْبَعَةِ نَحْوَ كُلِّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ وَكُلُّ فَرَسٍ جَسْمٌ فَهَذَا خَطَأٌ فِي هَيْئَةِ الْمَقْدَمَتَيْنِ لِعَدَمِ تَكَرُّرِ الْوَسْطِ فِيهِمَا ، وَالْقِيَاسُ الْاِقْتِرَانِيُّ لَا يَدْرُ فِيهِ مِنْ مَكْرُورٍ [ وَ ] كَ [ تَرَكَ شَرْطَ النَّتِجِ ] الْاِتِّتَاجُ الَّذِي هُوَ [ مِنْ إِكْمَالِهِ ] أَي إِكْمَالِ خَطَأِ الصُّورَةِ مِثْلَ كَوْنِ الصَّغْرَى فِي الشَّكْلِ الْأَوَّلِ سَالِبَةً أَوِ الْكُبْرَى فِيهِ جُزْئِيَّةً نَحْوَ لَأَشْيَاءٍ مِنَ الْإِنْسَانِ بِفَرَسٍ وَكُلِّ فَرَسٍ جَسْمٌ وَنَحْوَ كُلِّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ وَبَعْضُ الْحَيَوَانِ صَاهِلٌ ، وَفِي التَّعْبِيرِ بِالْاِكْمَالِ حَسَنٌ اخْتِتَامٌ ، وَهُوَ أَنْ يَذْكَرَ شَيْئًا يَشْعُرُ بِالِاتِّتَامِ وَاتِّقْضَاءِ الْمَقْصُودِ \* [ هَذَا تَمَامُ الْفَرَضِ الْمَقْصُودِ ] صِفَةٌ كَاشِفَةٌ : أَي هَذَا آخِرُ التَّأْلِيفِ

(قوله كَيْتَلِ) تَمْثِيلٌ لِلْخَطَأِ فِي الْمَعْنَى وَلَفْظٌ مِثْلُ صَلَّةٍ لَنَا كَيْدٌ مَعْنَى الْكَافِ أَمْ (قوله جَعَلَ الْعَرَضِي كَالذَّائِي) أَي مِثْلَهُ فِي حُكْمِهِ (قوله الْحَكْمِ لِلْجِنْسِ) أَي عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهِ (قوله بِحَكْمِ النَّوْعِ) أَي الْخَاصُّ بِهِ (قوله وَيُسَمَّى مِثْلَهُ) أَي مِثْلَ الْحَكْمِ عَلَى الْجِنْسِ بِحَكْمِ النَّوْعِ (قوله إِيْهَامُ الْعَكْسِ) أَي إِيقَاعُ هَيْئَةِ الْعَكْسِ فِي الْوَهْمِ : أَي وَهْمٌ نَفْسُهُ : أَي أَنْ كَانَ غَالِطًا ، وَوَهْمٌ غَيْرُهُ إِنْ كَانَ مِثْلًا أَمْ (قوله بِالْجُرِ) أَي جَوْغِيرٌ (قوله بِإِضَافَةٍ جَعَلَ) أَي إِضَافَتُهَا إِلَى غَيْرِ (قوله الْمُتَضَافَيْنِ) هُمَا جَعَلَ وَغَيْرُ (قوله بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ) وَهُوَ كَالْقَطْعِيِّ (قوله وَكُلُّ مَيْتٍ جَادٌ) لِكُبْرَى وَهْمِيَّةٌ لِأَنَّ الْوَهْمَ بِحَكْمِ جَمَادِيَّةِ الْمَيْتِ لِسُكُونِهِ كَالْجَادِ فِي عَدَمِ الرُّوحِ وَالْإِحْسَاسِ وَالْحَرَكَةِ ، جَعَلَتْ فِي هَذَا الْقِيَاسِ كَالْقَطْعِيَّةِ ، وَنَزَلَتْ مِنْزِلَتُهَا فِي أَخْذِهَا جُزْءًا لَهَا أَمْ (قوله نَحْوَ لَأَشْيَاءٍ الْخ) تَمْثِيلٌ عَلَى وَجْهِ الْاَلْفِ وَالنَّشْرِ الْمَرْتَبِ (قوله وَهُوَ أَنْ يَذْكَرَ) أَي الْمَتَكَلِّمُ نَاطِقًا كَانَ أَوْ نَاطِقًا أَمْ (قوله هَذَا تَمَامٌ) اسْمُ الْإِشَارَةِ يَصْحُحُ رَجُوعُهُ إِلَى الْخَاتِمَةِ أَنْ جَعَلَ تَمَامٌ بِمَعْنَى مَتَمُّ ، وَإِلَى جَمِيعِ الْمَسَائِلِ الْمَنْطِقِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا الْكِتَابِ أَنْ جَعَلَ بِمَعْنَى جَمِيعٌ وَمَقْتَضَى تَفْسِيرِ الشَّارِحِ الْأَوَّلِ (قوله الْفَرَضِ) أَي ذِي الْفَرَضِ لِأَنَّ الْمُؤَلِّفَ لَيْسَ غَرَضًا لَشَيْءٍ آخَرَ ، بَلْ هُوَ ذُو غَرَضٍ حَامِلٌ عَلَيْهِ وَهُوَ حَصُولُ الْقَبُولِ : أَي أَنْ يَحْصُلَ لَهُ الرِّضَا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهَذِهِ الْمَرْتَبَةُ أَعْلَى مِنْ أَنْ يُؤَلَّفَ لِحَصُولِ ثَوَابٍ غَيْرِ الرِّضَا أَوْ أَنَّهُ لَا حَذْفَ ، وَيَكُونُ أُطْلُقُ السَّبَبِ ، وَأَرَادَ الْمَسْبُوبَ (قوله صِفَةٌ كَاشِفَةٌ) لِأَنَّ مَا يَفْعَلُ الْفَرَضُ لَا يَكُونُ الْاِمْتَقُودًا



قَدْ أَتَى بِمَحْدِ رَبِّ الْفَلَقِ      مَا رَمْتُهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ النَّطِقِ  
 نَظْمَهُ الْعَبْدُ الدَّلِيلُ الْمُفْتَقِرُ      رَحْمَةً لِلْوَلِيِّ الْعَظِيمِ الْمُقْتَدِرِ  
 الْأَخْضَرِيُّ (عَابِدُ الرَّحْمَنِ)      الْمُرْتَجِي مِنْ رَبِّهِ الْمَنَّانِ  
 مَغْفِرَةٌ تُحِيطُ بِالذُّنُوبِ      وَتَكْشِفُ الْفِطْرَةَ عَنِ الْقُلُوبِ  
 وَأَنْ يُثَبِّتَنَا بِجَنَّةِ الْعَلَاءِ      فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلَا  
 وَكَنْ أَخِي لِلْمُبْتَدِعِ سَائِحًا      وَكُنْ لِإِصْلَاحِ الْفَسَادِ نَائِحًا

الذي قصدناه [ من ] بيانية أو تبعية [ أمهات ] أي قواعد [ المنطق المحمود ] أي الخالي عن شبه  
 الفلاسفة \* [ قد انتهى ] ملتبسا [ بمحمد رب الفلق ] أي الصبح [ مارمته ] أي قصدته [ من فن علم المنطق ]  
 إضافة العلم إلى المنطق من إضافة المسمى إلى الاسم ، وهذا البيت لو ولد المصنف أصراه بإدخاله فأدخله رجاء  
 بركته \* [ نظمه العبد الدليل المفتقر ] أبلغ من الفقير [ لرحمة ] أي انعام [ المولى العظيم المقتدر ] أي  
 التام القدرة فهو أبلغ من القادر \* [ الأخضري ] قال المؤلف في شرحه هو تعريف لنسبنا بناء على ما اشتهر  
 في السنة الناس وليس كذلك ، بل المتواتر من أسلافنا وأسلافهم أن نسبنا للعباس بن مرداس [ عابد  
 الرحمن ] إشارة إلى أن اسم المصنف عبد الرحمن [ المرتجي ] أي المؤمل [ من ربه ] أي مالكه وصريه  
 [ المنان ] أي المنعم بجميع النعم أو المعتمد للنعم ، وأما النهي عن المنة فللمخلوق ، وأما الخالق فيفعل ما يشاء \*  
 [ مغفرة ] من الغفر وهو الستر ، والمراد عدم المؤاخذة [ تحيط ] تلك المغفرة [ بالذنوب ] جميعا فإن الله رب  
 كريم لا يحجب قاصده . قال تعالى - إن الله يغفر الذنوب جميعا - [ وتكشف ] تلك المغفرة [ الفطرا عن  
 القلوب ] أي تزيل حجب رين الذنوب المحدقة بأنوار القلوب الحائلة بينها وبين عظام الغيوب \* [ وأن  
 يثبنا ] أي يجازينا [ بجنة العلاء ] أي بدخولها مع السابقين [ فإنه ] سبحانه وتعالى [ أكرم من تفضلا ]  
 أنعم ، وانعامه تعالى على العباد تفضلا منه لا وجوبا عليه \* [ وكن ] المراد به الناظر في هذا الكتاب [ أخي ]

(قوله بيانية أو تبعية) ويؤيد الثاني أن هذا التأليف ليس أمهات المنطق جميعا إلا أن يدعى أنه جميعها  
 باعتبار أن من حصله حصلت له ملكة يحصل بها ما بقي في أمهاته .

(قوله أمهات) أي دوال أمهات ان كانت الاشارة الى الألفاظ فان كانت الى المعاني فلا حاجة الى التقدير  
 (قوله وهذا البيت لو ولد المصنف) هذا اعتذار عن التكرار حيث ذكر حديث تمام مقصوده في البيت قبله  
 (قوله العبد الدليل) الدليل صفة كاشفة (قوله أبلغ من الفقير) أي عرفا لالفة (قوله فهو أبلغ من القادر)  
 وجهه أن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى في متحدى النوع كما هنا ولا يقال ذلك في الفقير والمفتقر لأنه ليس  
 متحد النوع (قوله الأخضري) نسبة الى الأخضر جبل بالمغرب (قوله بناء على ما اشتهر في السنة الناس)  
 حال من النسب : أي حال كونه جاريا على ما اشتهر (قوله للعباس بن مرداس) هو صحابي مشهور (قوله  
 وأما النهي عن المنة فللمخلوق) لا ما استثنى وهو منة النبي على أمته والوالد على ولده والأستاذ على  
 تلميذه والزوج على زوجته (قوله والمراد عدم المؤاخذة) إنما قال ، والمراد لأن الستر لا يقتضي عدم  
 المؤاخذة (قوله تحيط بالذنوب) أي تتعلق بكل فرد منها (قوله رين الذنوب) الرين الطبع والانس والمحدقة  
 بالنسب صفة للحجب وكذا الحائلة ، وقوله وبين عظام الغيوب على تقدير مشاهدة عظام الغيوب الثابتة  
 لأهل الله (قوله بجنة العلاء) أي بجنة الغرف العلاء جمع عليا بالضم ككبرى وكبر

وَأَصْلِحِ الْفَسَادَ بِالتَّأْمَلِ وَإِنْ بَدِيهَةٌ فَلَا تُبَدَّلُ  
إِذْ قِيلَ كَمْ مُزَيَّفٌ صَحِيحًا لِأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَيْمًا  
وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِي الْعَذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِي

ناداه بالأخوة استعطافاً له ليخفف الاعتراض واللوم ويلتمس له العذرة [ للمبتدي ] هو الآخذ في التعليم [ مساحاً ] أي كن مساحاً للمبتدي غير معترض عليه ، بل التمس له العذرة أو أصلح ما ينبغي اصلاحه بأن تلحق بهامشه في الحال التي توهم الخطأ فيها كقولك لعل المراد كذا اذ ربما يكون ما جعلته صواباً هو الخطأ فلا يهجم بيادى الرأي على التخطئة ، هذا تواضع من المصنف حيث وصف نفسه بكونه مبتدئاً ولم يأمن من وقوع الخطأ [ وكن لاصلاح ] اللام بمعنى الباء أو في [ الفساد ] الذي يظهر لك [ ناصحاً ] لاتأت بعبارات فيها سوء أدب \* [ وأصلح الفساد بالتأمل ] هذا اذن من المصنف لمن رأى خطلاً أن يصلحه بعد التأمل وامعان النظر لمن يدون أهلاً لذلك [ وان بديهية ] أي وان كان الاصلاح ذا بدهية بيادى الرأي [ فلا تبدل ] ولاتأت بما يبدل على أن الصواب خلاف ما ذكر \* [ إذ قيل ] لأنه قيل [ كم ] خبرية مبتدأ مضافة الى [ مزيف ] قولاً [ صحيحاً ] أي كم شخص جاعل الصحيح مزيفاً : أي معيباً رديئاً [ لأجل كون فهمه قبيحاً ] علة لمزيف وخبركم محذوف : أي موجود ، وهذا اشارة الى قول الشاعر :

وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم

\* [ وقيل لمن لم ينتصف لمقصدي ] بلامين [ العذر حق واجب

( قوله ولم يأمن ) أي وبكونه لم يأمن ( قوله بمعنى الباء ) أي السببية أو التي لتصوير النصح هنا ( قوله وأصلح الفساد بالتأمل ) هذا ليس مكرراً مع ما قبله لأن الأول إذن بالاصلاح على الهامش ، والثاني اذن به في صلب المتن مع التأمل الوافر ، وقوله : وان بديهية راجع لكل منهما ، والمعنى . وكن لاصلاح الفساد ناصحاً بأن تأتي بعبارة ليس فيها سوء أدب ، وأصلح الفساد بالتأمل : أي ائت بها في صلب المتن بعد التأمل وامعان النظر ، وان بديهية فلا تبدل : أي وان كان الاصلاح : أي الاثبات بعبارة ترد الفساد بيادى الرأي : أي من غير تأمل وامعان نظر أو من غير نصح في الاصلاح فلا تات بعبارة على الهامش تدل على ذلك ( قوله لمن يكون أهلاً لذلك ) لا يصح تعلقه بقوله إذن لما يلزم على ذلك من تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد ، بل إما أن يعرب بدلاً من قوله لمن رأى خطلاً أو تجعل اللام بمعنى من ويكون بياناً لمن في قوله لمن رأى خطلاً ( قوله كم ) هي لانشاء التكثير مبنية على السكون لتضمنها معنى رب التي للتكثير ، وتسمى خبرية لأن انشاء التكثير يستلزم الاخبار بالكثرة ، بخلاف الاستفهامية ( قوله مضافة الى مزيف ) لأنه تمييزها ، والخبر محذوف على ما سيذكره ، ويصح أن يكون التمييز محذوفاً والخبر هو مزيف والتقدير وكم شخص مزيف ، وحينئذ لا حاجة الى تقدير خبر ( قوله علة لمزيف ) فهو متعلق به ( قوله وخبر كم محذوف ) والأولى تقديره مؤخرًا عن قوله لأجل كون فهمه قبيحاً تكون العلة متصلة بالمفعول : أي غير مفصول بينهما بالخبر ( قوله وقيل لمن لم ينتصف لمقصدي ) أي يعدل فيما قصدته الذي هو هذا النظم بأن اعترض على فيه ، فاللام بمعنى في ، ومقصد مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول أو اسم مكان : أي مكان مقصدي يجعل المسائل طرفاً للمقصد ( قوله لم ينتصف لمقصدي ) بل لامني ( قوله العذر ) أي الاعتذار فالمقصود المعنى المصدرى لا بمعنى ما يعذره به ( قوله واجب ) أي متأكد ، أو بمعنى ما يثاب على فعله وبعاقب



وَابْنِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً      مَعْدِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ  
 لَا سِيَّامًا فِي عَاشِرِ الْقُرُونِ      ذِي الْجَهْلِ وَالْفَسَادِ وَالْفِتُونِ  
 وَكَانَ فِي أَوَائِلِ الْمُحْرَمِ      تَأْلِيفُ هَذَا الرَّجْزِ الْمُنْظَمِ  
 مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ      مِنْ بَعْدِ تِسْعَةِ مِنَ الْمُثِينِ  
 ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدًا      عَلَى رَسُولِ اللَّهِ خَيْرٍ مِنْ هَدَى  
 وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الثَّقَاتِ      السَّالِكِينَ سَبِيلَ النِّجَاةِ

للبتي \* ولبنى إحدى وعشرين سنة . معذرة [ أي عذر ] مقبولة مستحسنة [ لكون هذا السن يقل فهم من فيه العلم \* ] [ لاسيما ] أي مثل الشخص الذي هو [ في عاشر القرون ] وفي القرون أقوال أشهرها أنها مائة سنة ، فهذا القرن ينبغي أن يعذرفيه الشخص أكثر مما كان قبله [ ذي الجهل ] وهو انتفاء العلم بالمقصود : أي صاحب الجهل لكثرة جهل أهله بسبب تأخر الزمان وتتابع الفتن التي لم تكن في العصر الخالية [ والفساد والفتون ] جمع فتنة \* [ وكان في أوائل المحرم . تأليف هذا الرجز ] الذي وزنه مستغلق ست صمات [ المنظم \* من سنة ] بالتون للوزن [ إحدى وأربعين . من بعد تسعة من المثين ] من الهجرة النبوية \* [ ثم الصلاة والسلام ] تقدم معناها [ سرمدًا ] أي دائماً [ على رسول الله ﷺ ] [ خير من هدى ] أي دل الخلق على طريق الحق \* [ وآله وصحبه ] تقدم معناها أيضا [ الثقات ] جمع ثقة بمعنى الموثوق به الذي لا يشك في أخباره ، والصحابة كلهم عدول [ السالكين سبل ] أي طرق [ النجاة ] التي هي سبب لنجاة سالكيها

على تركه ، فان من سمع اعتراضا على أحد في فعل ، وعلم أن له عذرا وجب عليه رد الاعتراض والاعتذار ان لم يخش ضررا ( قوله للبتي ) ليس قيذا لأن الاعتذار مطلوب لغير المبتدي أيضا لكن اقتصر على المبتدي لأن طلبه له أشد ( قوله ولبنى إحدى ) جمع ابن

( قوله : أي عذر ) أشار الى أنه مصدر ميمي بمعنى اعتذار ، والتأنيث في مقبولة ومستحسنة باعتبار لفظ معذرة ، والمعذرة اذا كانت مصدرا كانت بكسر الهمزة وفتحها ( قوله فهم من فيه العلم ) من إضافة المصدر لفاعله والعلم مفعوله ( قوله أي مثل الشخص الذي هو في عاشر القرون ) أي من الهجرة ، وأشار الى أنه اسم لا النافية للجنس ، وما موصولة أو موصوفة فما بعدها صلة أو صفة لها بحذف المصدر وخبر لا محذوف تقديره موجود ( قوله أكثر مما كان قبله ) مفعول مطلق : أي عذرا أكثر مما كان قبله وما واقعة على قرن ويقدر مضاف ، والمعنى عذرا أكثر من عذر القرن الذي كان قبل هذه القرون ( قوله من سنة ) اما حال من أوائل ، أو من المحرم ( قوله إحدى وأربعين ) إما بدل أو عطف بيان لكن لا بد وأن يراد أولها لئلا يلزم أن السنة هي إحدى وأربعين ( قوله تقدم معناها ) لم يتقدم معنى السلام ( قوله والصحابة كلهم عدول ) أشار الى أنها صفة لازمة فلا مفهوم لها ( قوله سبل النجاة ) وهي امثال الأوامر واجتناب المنهيات فشبه امثال الأوامر واجتناب المنهيات بالطرق الحسية واستعير لها لفظ السبل استعارة تصريحية ، أو شبهت النجاة بما له سبيل حسي على طريق الاستعارة بالكتابة ، والسبل تخيل ، والسلوك على كل حال ترشيح

## مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجًا وَطَلَعَ الْبَدْرُ لِلنَّيْرِ فِي الدُّجَا

وهي طريق النبي صلى الله عليه وسلم وشريعته التي لا يزيد عنها الا هالك \* [ ما قطعت شمس النهار ] أي مدة قطع شمس النهار [ أبرجا ] وهو جمع قلة أريد منه الكثرة لأن البروج التي في السماء اثنا عشر برجاً .  
الجل والثور والجوزاء والسرطان والأسد والسنبلة والميزان والعقرب والقوس والجدى والنملو والحوت ، وتقطع الشمس الفلك في سنة وتقطع كل يوم درجة وتقيم في كل برج ثلاثين يوماً [ و ] ما [ طلع البدر ] أي مدة طلوع البدر : أي القمر [ المنير في الدجا ] ويقطع الفلك في كل شهر ويقيم في كل برج ليلتين وثلاثاً .  
فسبحان مكوّن الأكوان ، والحمد لله رب العالمين .

( قوله : أي مدة قطع النهار ) أشار الى ان ما ظرفية مصدرية ( قوله في سنة ) أي سنة شمسية ، وهي من انتقال الشمس إلى أول جزء من الحمل من انتقالها إليه ، ومقدار أيامها ثلثمائة وخمسة وستون وربع يوم ( قوله وتقطع كل يوم ) أي ليلة ، وقوله درجة : أي تقريبا ، والا فقد ينقص ما تقطعه في اليوم واللييلة عن الدرجة بدقيقة وبدقيقتين و ثلاث دقائق ، وقد يزيد بدقيقة وبدقيقتين فقط بجانب النقص أكثر ، وكذا الحكم بأنها تقيم في كل برج ثلاثين يوماً تقريبا أيضا ، والا فالغالب أنها تقطعه في أكثر من ثلاثين يوماً بكسر ، ولهذا كله زادت السنة الشمسية على ثلثمائة وستين يوماً بخمسة أيام وربع فاحفظه ( قوله البدر ) هو القمر ليلة تمام نوره عند استقباله لنا بجميع نصفه النير وقوله المنير صفة لازمة اذا البدر لا يكون الا منيرا ، والمخسوف لا يسمى بدرا ( قوله في الدجا ) جمع دجية بضم الدال وسكون الجيم وهي الظلمة كذا في القاموس ( قوله ويقيم في كل برج ليلتين وثلاثاً ) هذا أيضا تقريبا لأنه مبني على أن مسيره في اليوم واللييلة ثلاث عشرة درجة الا شيئا يسيرا وهو تقريبا ، فانه قد ينقص مسيره في اليوم واللييلة عن ذلك وقد يزيد ، ومنتهى النقص إحدى عشرة درجة وكسر هكذا ينبغي تقرير هذه المواضع فاحفظه ( قوله مكوّن الأكوان ) أي موجد الموجودات فالأكوان جمع كون بمعنى السكان أو بمعنى المكون بفتح الواو أي الموجد بفتح الجيم ، والله سبحانه وتعالى أعلم .





## خاتمة الطبع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المددنة الذي أثار قلوب العارفين بالتصوّر والتصديق ، فأدركوا حقائق الأمور بالدقة والتحقيق ،  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي أسس قواعد الدين على الحجج الساطعة ، والبراهين القاطعة ، وعلى  
آله وأصحابه الذين ذبوا عن حياض الدين كل ذي سفسة وجدل ، وتمسكوا باليقين حتى صاروا يضرب بهم المثل  
وبعد : فقد تم طبع شرح شيخ الاسلام الشيخ حسن القوييني على متن السلم : للعلامة الشيخ  
عبد الرحمن الأخضرى مع بعض تقريرات عليهما للعلامة الشيخ خطاب عمر اللبروى رحم الله الجميع ،  
وكان هذا الطبع الجليل ، الذي ليس له مثيل :

بيع هذا الكتاب

بمكتبة دار الامان

4، زنقة المامونية - الرباط  
الهاتف : 72-32-76

وقت الظهر:

وقت العصر:

7 +

أ	د	ز	ب	هـ	ج	خ	و	ح	دو
6	4	8	6	3	3	5	2	7	444

## فهرس

## شرح العلامة القوييني على متن السلم للاخضرى

صفحة	صفحة
٢١ باب فى القضايا وأحكامها	٢ خطبة الكتاب
٢٦ فصل فى التناقض	٩ فصل فى جواز الاشتغال بالمنطق
٢٨ فصل فى العكس المستوى	١٠ فصل فى أنواع العلم الحادث
٣٠ باب فى القياس	١٢ فصل فى أنواع الدلالة الوضعية
٣٤ فصل فى الأشكال	١٣ فصل فى مباحث الألفاظ
٣٩ فصل فى القياس الاستثنائى	١٦ فصل فى نسبة الألفاظ للمعاني
٤١ فصل فى لواحق القياس	١٨ فصل : فى بيان الكل والكلية والجزء والجزئية
٤٣ فصل فى أقسام الحجّة	١٩ فصل فى المعرفات
٤٦ خاتمة	

( تمت )